

كشْفُ العُمة

في بيان مخالفات السلفيين المعاصرين

للكتاب والسنة وجمهور علماء الأمة

(والرد عليها بالأدلة الشرعية الموثقة)

تأليف / محمد محمود حبيب

الباحث في علم الحديث

الجزء الأول

(المخالفات من ١ - ١٥)

- المخالفة الأولى : القول بوجوب أو استحباب النقاب .
- المخالفة الثانية : القول بوجوب أو استحباب ختان الإناث .
- المخالفة الثالثة : القول بعدم مشروعية إخراج زكاة الفطر نقداً .
- المخالفة الرابعة : القول بعدم جواز بدء غير المسلمين بالسلام .
- المخالفة الخامسة : الزام المرأة بالسير على حافة الطريق .
- المخالفة السادسة : تحريم ثوب الشهرة (ومنه الألوان الزاهية لثياب المرأة) .
- المخالفة السابعة : تحريم مصافحة المرأة (من غير المحارم) .
- المخالفة الثامنة : تحريم الأخذ مطلقاً من اللحية .
- المخالفة التاسعة : الزعم الباطل بمشروعية هدم الكنائس أو التعرض لها .
- المخالفة العاشرة : استخدام الضرب في علاج الممسوس من الجن .
- المخالفة الحادية عشرة : التحريم المطلق للأغاني .
- المخالفة الثانية عشرة : تحريم خروج المرأة متعطرة .
- المخالفة الثالثة عشرة : رفض مبدأ المواطنة .
- المخالفة الرابعة عشرة : المفهوم الخاطي لعلاقة الحاكم بالمحكومين .
- المخالفة الخامسة عشرة : عدم تخصيص سيدنا علي بتكريم الله لوجهه .

كَشْفُ الغُمَّةِ

فى بيان مخالقات السلفيين المعاصرين
للكتاب والسنة وجمهور علماء الأمة
والرد عليها بالأدلة الشرعية الموثقة

تأليف / محمد محمود حبيب
الباحث فى علم الحديث
الجزء الأول
(١٥ مخالفة)

تصريح الأزهر بالطبع والنشر بتاريخ ٢٠١١/١/١٠ م ملف رقم ٢٠/١٧٧٦١

دار المجدد
للنشر والتوزيع

الطبعة الثانية

٥١٤٣٢ - ٢٠١١م

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٢٢٦٧

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ولامانع مطلقاً من إعادة نشر هذا الكتاب أو أجزاء منه بأي وسيلة كانت بشرط الحصول على إذن كتابي صريح من المؤلف.

كلمة الناشر

لقد أضاف هذا الكتاب الى التراث إضافة إبداعية حقيقية فقد استخدم النظرة الوصفية المحايدة في قراءة النصوص وليست النظرة الانتقالية المجتزأة الإسقاطية ، وقد اجتهد الكتاب الى التخلص من وهدم القوالب الجامدة والمخالفة للإسلام والمعتقد لثبوتها، ولم يكرر ما قيل سابقاً في الرد على هذه المخالفات ، بل ركز على الاكيان برودود جديدة وشافية وخاصة في الرد على المخالفة الأولى والمتعلقة بالنقاب فقد أتى برودود حاسمة لإلبات عدم وجوبه ولا حتى استحبابه ، وكذلك في الحديث على المخالفة الرابعة عشرة فقد أكد على عدم مشروعية إقحام الشريعة في الوصول للسلطة باسم الدين ، وقد لبه الى عدم وجود مبدأ الطاعة المطلقة للحاكم. وكذلك في رده على المخالفة الثالثة عشرة بتأكيد على مبدأ المواطنة ودعوة الصحابة والتابعين اليها مع ذكر نماذج جديدة على هذا المبدأ ، وكذلك غيرها من الردود التي اشتملت على تحقيقات نادرة وغير مسبولة تتعلق بإحاديث من شأنها ازدراء المرأة وبيان ضعف وتكارة هذه الأحاديث . فهو كتاب حقاً جدير بالأقرأ فقط بل يُحفظ ويُدرّس - الناشر -

دارالمجدد

daralmogadad@yahoo.com

مقدمة الطبعة الثانية

بسم الله وبه نستعين

أما بعد

فلقد نفذت الطبعة الاولى من هذا الكتاب خلال اسابيع معدودة ،
وليس خافيا ما تعرض له الكتاب من هجوم وانتقاد عنيف وخاصة
فى تعليقات موقع جريدة اليوم السابع يوم ٢٠١١/١/١٩ م
وغيرها من المواقع الإليكترونية التى أشارت اليه والتي تزيد عن
٣٠٠ موقع ، وقد أرسلت بيدورى هذا الكتاب الى عدد كبير من
مشايخ السلفية ، وقد عجزوا جميعاً على الرد عليه وبرغم هذا
فهم لا يفكرون فى التراجع عن أفكارهم التى يحاولون إلزام الناس
بها ، وقد أشاد به كثير من علماء الشريعة بل لقد احتفى به عدداً
من الكتّاب والإعلاميين كالشاعرة والأديبة الأستاذة/ فاطمة ناعوت
(على قناة سى تى فى) ، وكذلك الأستاذ / بلال فضل (فى
برنامج الماتع " عصير الكتب " حلقة ٢٤ / ٤ / ٢٠١١) ، ولا أملك
إلا أن اتقدم بخالص الشكر والعرفان لهما ولغيرهما ممن دافعوا
عن هذا الكتاب أو الذين أشادوا به ، وكذلك فإتنى ارحب بالتواصل
مع المعترضين على الكتاب والمغرر بهم متمنياً لهم وإيائى
الهداية الى الحق المبين .

وهناك مجموعة من المحامين الشرفاء الغيورين على الدين
الحنيف قد طلبوا منى (الاعتماد على هذا الكتاب) للتقدم بدعاوى
قضائية لمساءلة كبار مشايخ السلفية المعاصرة بتهمة تزيف

الشرعية بإلزام الناس بأمور ليست واجبة ولا مشروعة
(كالنقاب) ولكنها آراء ضعيفة مرجوحة وساقطة ولذا فإننى
أتوجه بالتحية لهم ولغيرهم مما يسلك هذا السبيل ، والله الهادى
الى قصد السبيل .

المؤلف

فى ٢١ جمادى الاولى ١٤٣٢ هـ

الموافق ٢٥ من ابريل ٢٠١١م

الأسكندرية

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدُ الله على نِعَمِهِ بجميع مَحامده ، وأثنى عليه بآلائه في بادئ الأمر وعائده ، وأشكره على وافر عطائه ورافده ، وأعترف بظُفهِ في مصادر التوفيق وموارده ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله شهادةً مُتَحَلُّ بِقِلَادِ الإخلاص وفرائده ، وأصلي على رسوله جامع نوافر الإيمان وشواريده ، ورافع أعلام الإسلام ومنابره، وشارع نهج الهدى لقاصديه، وهادي سبيل الحق ومأهده ، وعلى آله وأصحابه خُماة معالم الدين ومُعاهده .

أما بعد

فلا خلاف بين أولي الألباب والعقول، ولا ارتياب عند ذوي المعارف والنقول أن أدعياء السلفية في عصرنا الحالي قد حادوا كثيرا عن منهج الإسلام الصحيح باعتمادهم على مرويات تافهة منكورة قد موّهوا بها على السذج والأغرار ، وتركوا ما تواتر من صحيح الأخبار بدعوى ليس لها أصل ، ألا وهي درء الفتنة وسد الذريعة (وخاصة في أمر ليس فيه تجديد أو تغيير) ، وهذه فرية عظيمة وكذبة كبيرة على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، لان ذلك يعنى استدراكاً عليه (صلى الله عليه وسلم) ، وهذه الدعاوى ليست وليدة اليوم بل ظهرت في عهده عليه السلام ، ثم كثرت بعد وفاته .

وقد وقف الصحابة الأجلاء وكبار التابعين ضد هذه الدعوات المتشددة وقاموا بدحرها (١)، إلا أنها لا تخلو من أي عصر، وقد ظهرت هذه الدعوى في العصر الحالي آخذة شكلاً أشد تشدداً، وللأسف نجد أن بعض الناس (من الرافضين لهذه الأفكار) يسلم بمشروعية هذه الأفكار المتشددة ويحاول تبرير عدم مناسبتها لهذا العصر!!، إلا أن هذا غير صحيح، فهي أفكار بعيدة أصلاً عن الإسلام، بل هي شذوذات فكرية ساقطة عرجاء، موقوفة متردية، نطيحة سقيمة بمضمونها، ميتة بوجودها،

(١) فقد أخرج البخاري في صحيحه برقم (٥٠٦٣) ومسلم مختصراً برقم (٣٤٦٩) أنه عليه الصلاة والسلام قال "لمن زنجب عن سننبي فليس مني" تعليقا منه على الذين جنحوا للتشدد بسرغتهم في الاكثار من التعبد أكثر مما جاء به الشرع الحنيف . وكذلك في الاعتقاد بإعادة الحائض لكل صلاحها التي لانتهى في فترة حيضها وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه (٣٢١) ومسلم (٧٨٧ - ٧٨٩) أن امرأة قالت لعائشة أتجزى (أي أتعيد) إحداثا صلاحها إذا ظهرت ؟ فقالت أحورية أنت ؟ كنا نحوض مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يأمرنا به . ثم توالى ظهور مثل هذه الحالات والنماذج من التشدد كعلاج لبوارض ضعف خلقى بعد العهد النبوي ، وقد جاء ذلك في آثار مشهورة أخرجه البخاري ومسلم مثل وقوف بعض الصحابة لدعوات تطالب : - بمنع النساء من الذهاب للمساجد كما في صحيح مسلم (٤٤٢) وغيره فقد زجر ابن عمر (رضي الله عنهما) لأنه عندما قال بمنع النساء من الصلاة بالمساجد حتى لا تتخذهن النساء دخلاً فقال ابن عمر: أقول قال رسول الله وتقول لا ندعهن .

- وكذلك محاولات منع المرأة من حضور العيد كما أخرجه البخاري في صحيحه (٩٨٠) عن حفصة بنت سيرين (التابعية) قالت : كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن في العيدين فعارضتها أم عطية (الصحابية) وقالت : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : تخرج العواتق ونوات الخدور (والمقصود السماح لأكبر عدد من النساء بالخروج للعيدين) .

- وكذلك محاولات منع النساء من الطواف مع الرجال كما أخرجه البخاري (١٦١٨) عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء بن هشام النساء أن يظفن مع الرجال فقال عطاء : كيف يمنعون وقد طاف نساء النبي (صلى الله عليه وسلم) مع الرجال بعد نزول الحجاب ؟ .

شوهاء باشكالها ، يحاولون أن يزكموها بها أنوفنا ، وأن يصدّعوا بها رؤوسنا (وذلك لأن معظم هذه الامور مختلف في مشروعيتها فضلا عن عدم فرضها) .

ومن أجل خطورة ذلك أحاول في هذا الكتاب تفنيد هذه الأفكار وبالأدلة الشرعية الموثقة وبدون تحريج أو تطاول متبعين الأسلوب العلمي الصحيح ، محسناً الظن بمؤيدي هذه الأفكار بأن مرادهم التقوى ، ولكن كم من مريد للخير لا يبلغه !؟ .

وقد جعلت هذه المخالفات على أجزاء ليسهل قراءتها ، ووضعت في كل جزء ١٥ مخالفة ، وكانت مخالفات الجزء الأول كما يلي :

- المخالفة الاولى : القول بوجوب أو استحباب النقاب .
- المخالفة الثانية : القول بوجوب أو استحباب ختان الإناث.
- المخالفة الثالثة : القول بعدم مشروعية إخراج زكاة الفطر نقداً .
- المخالفة الرابعة : القول بعدم جواز بدء غير المسلمين بالسلام .
- المخالفة الخامسة : الزام المرأة بالسير على حافة الطريق .
- المخالفة السادسة : تحريم ثوب الشهرة (ومنه الألوان الزاهية لثياب المرأة) .

- المخالفة السابعة : تحريم مصافحة المرأة (من غير المحارم) .
- المخالفة الثامنة : تحريم الأخذ مطلقاً من الحية .
- المخالفة التاسعة : الزعم الباطل بمشروعية هدم الكنائس أو التعرض لها .

- المخالفة العاشرة : استخدام الضرب في علاج المسوس من الجن .
- المخالفة الحادية عشرة : التحريم المطلق للأغاني .

- المخالفة الثانية عشرة : تحريم خروج المرأة متعطرة .
 - المخالفة الثالثة عشرة : رفض مبدأ المواطنة .
 - المخالفة الرابعة عشرة : المفهوم الخاطئ لعلاقة الحاكم بالمحكومين.
 - المخالفة الخامسة عشرة : عدم تخصيص سيدنا عليّ بتكريم الله لوجهه.
- ونسأل الله عزّ وجل أن ينفع بهذا العمل ، وأن يهدينا الى سواء السبيل
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد محمود حبيب

الباحث في علم الحديث

mohamedhabib2011@yahoo.com

الاسكندرية في ذى الحجة ١٤٣١ هـ

الموافق لشهر نوفمبر ٢٠١٠ م

المخالفة الاولى :

القول بوجوب أو استحباب النقاب .

يظن السلفيون الجدد أن الإسلام أمر المرأة بتغطية وجهها أمام الرجال الأجانب عنها ، ويعتقدون أن كشف الوجه ليس من الإسلام مطلقا ، وهذا القول باطل بل من أبطل الباطل وهو مخالف صراحة للكتاب والسنة وقول جمهور علماء الأمة، ونحن لا نستطيع أن ننكر وجوده (أو شيوعه على نطاق ضيق) في العصر النبوي، ولكن ننكر استحبابه أو وجوبه، لأنه لم يرد نص صريح يوضح هذا الاستحباب أو الوجوب ، وهذا ما أكده جمهور علماء السلف والخلف، ونجزم بوجوده قبل الإسلام في العصر الجاهلي ، بل لقد ذكر في الكتاب المقدس ، ونجزم بمعرفة العرب قبل الإسلام للجلباب والخمار والنقاب ، ولكن الإسلام أيد الخمار والجلباب بضوابطه وأهمل النقاب فلم يشرعه باستحباب ولا بوجوب، ولكن الخلاف في فرضه أو استحبابه لزوجات النبي (صلى الله عليه وسلم)، والظاهر أن النقاب في حد ذاته لم يفرض على زوجات النبي (صلى الله عليه وسلم) ولكن فرض الحجاب (وهو أعم من النقاب) ومعناه الساتر أو الحاجز، وقد شرع أصلا لزوجات النبي (صلى الله عليه وسلم) لوقايتهم من الاختلاط في مجتمع بدأ يظهر فيه الإفك والنيل من البيت النبوي الشريف .

ومن العجيب حقا أن يستند معظم من تكلم في هذا الأمر الى استخدام الأدلة العقلية لمحاولة إقناع اصحاب الرأي الاخر برأيه، وترك ما صح من الأخبار الثابتة ، وكذلك يعتمد كلا الطرفين على ما يسمى بالاشتراك

اللفظي وهو محاولة تأويل الآيات والاحاديث التي تحتل أكثر من معنى كلاً على حسب رأيه، وكان بالأحرى الرجوع الى المأثور في ذلك، وكذلك نجد مؤيدى النقاب يرون ان المراد بالخمار والجلباب والجيب هو تغطية الوجه متغافلين عن المعانى الحقيقية والواضحة لهذه الكلمات ، وتمسكوا ببعض الحجج والادلة الضعيفة للاعلان عن رأيهم متغافلين عن التفسير الوارد عن الصحابة وجمهور التابعين والذين فسروا آيات الزينة الظاهرة بانها الوجه والكفين وتمسكوا بما لم يصح عن ابن مسعود بانها الثياب (كما سنوضح بعد قليل).

وكذلك يكررون القول بان ماورد في تفسير الآية "إلا ما ظهر منها" بالوجه والكفين كان قبل نزول الحجاب وكان الآية نزلت مرتين !! متغافلين عن الترتيب الزمني لآيات ضوابط تحديد الزينة فقد أهملوا القول الراجح بان نزول آيات سورة الأحزاب أولاً (والتي فيها سؤال زوجات النبي المتاع من وراء حجاب ثم الأمر بإدناء الجلابيب) ، ثم وقوع حادثة الإفك ، ثم نزول آيات سورة النور (والتي فيها الأمر بعدم إبداء الزينة إلا الزينة الظاهرة والأمر بالضرب على الخمار ثم استثناء النساء القواعد من إدناء الجلابيب) . وممن ذهب الى هذا الترتيب ابن القيم كما في زاد الميعاد (٢٦٥/٣) وهو من مؤيدى النقاب !

وكذلك يحاولون تأويل قوله " إلا ما ظهر منها " بانه ما يظهر دون قصد وإلا لقال الله عز وجل " إلا ما أظهرن منها " وهذه دعوى اطلقها ابن تيمية وقلده من سار على رأيه، وكذلك يزعمون بان الوجه مكن الفتن لان الحسن في الوجه وهو مقدم على النهي عن الضرب بالارجل ل اظهار

الخلاخيل ، وقد تناسوا ان الضرب بالارجل لاظهار صوت الزينة
(الخلاخيل) منهى عنه لانه تشبه بشعار البغايا الذين يريدون الفاحشة ،
إلا أن بعض العلماء صرح بأنه اذا خاف الرجل الفتنة غَضَ بصره مثل
ما قاله البغوى فى تفسيره (٢٨٧/٣) "فإن خاف الفتنة او الشهوة غَضَ
بصره".

قلت: وهذا هو الحل فى مسألة الخوف من الفتنة لانه لا دليل اطلاقا على
تخصيص الخوف من الفتنة بزيادة الاحتشام والستر !!!.

وكذلك فهم ينكرون خصوصية انتقاب زوجات النبى (صلى الله عليه
وسلم) علما بأنه لا دليل على الاقتداء بهن فى كل شئ ، بل لو حرمت
المرأة على نفسها الزواج من بعد زوجها (كزوجات النبى صلى الله عليه
وسلم) لكانت مُحَرَمَةٌ ما احل الله لها !!!!! ، ويدعى هؤلاء ان النقاب
يدور بين الوجوب والاستحباب وهذا زعم غير صحيح ، بل جمهور
العلماء لم يحددوا له أى فضل ورأيهم هو " أن المرأة تكشف وجهها "
وقلة قليلة قالت " لا تكشف وجهها " ، والغالب على مؤيدى النقاب انهم لا
يدققون فى اقوالهم فنجد فى ادلتهم حجج عليهم فمثلا عندما يستدلون
بقول ابن حجر وهو " ان العمل استمر على جواز خروج النساء منتقبات
"قلت : قال ابن حجر جواز وليس وجوب !! وكذلك ما قاله فى الفتح
(٢٣٥/٩) : " لم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً يسترن وجوههن عن
الاجانب " .

قلت : ونجدهم يفضيرون عندما يقول احد العلماء المعاصرين ان النقاب عادة بالرغم من ان ابن حجر قالها وهو من مؤيدى النقاب !!!

وكذلك فهم يرون ان النقاب حياء ونقول : لم يثبت ان السابقات على النقاب اتقن مثل السيدة خديجة والسيدة مريم فهل فاتهن جزءاً من الحياء ؟ والرد : كلا .

والحقيقة ان النقاب من عادات ما قبل الاسلام فاهله الاسلام ولم يقره ولم يحرمه (إلا أنه كرهه في الحج وقيل في الصلاة) ، ولم يشرعه سواء بالوجوب او بالاستحباب لانه لم يرد نص يوضح ذلك لا في القرآن ولا في السنة

ويمكن الرد على شبهات مؤيدى النقاب فيما يلي :

(١) الرد على من قال أن تفسير الاستثناء الوارد في الآية "إلا ما ظهر منها" هو : الثياب (١)، وإثبات ضعف ما نُقل في ذلك عن ابن عباس وابن مسعود (رضي الله عنهما)، وإثبات أن ما نُقل عن الصحابة وجمهور التابعين والمفسرين أن تفسيرها هو الوجه والكفين أو ما بهما من زينة .

أولاً: الآثار الصحيحة الواردة عن الصحابة في تفسير الاستثناء بأنه الوجه والكفين أو ما بهما من زينة :

١ - ثبت عن ابن عباس (رضي الله عنهما) : من عدة طرق منها :

(١) وهو الثياب الخارجى للمرأة ومعنى ذلك عدم ظهور أى شئ لا الوجه ولا الكفين ولا القدمين !!!

- ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٦٩٩٧) ، وابن جرير الطبري في تفسيره (٩٣/١٨) وغيرهما من طريق زياد بن الربيع عن صالح الدهان عن جابر بن زيد عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه قال : الكف ورقة الوجه .

قلت : وهذا اسناد صحيح لا ينكره منصف ، ولا أعرف لماذا ترك هؤلاء هذا الإسناد الصحيح؟، ولا أعرف لماذا اکتفوا بنقد بعض الطرق الأخرى الضعيفة عن ابن عباس (رضي الله عنهما) في هذا الباب ؟!!!

٢ - ثبت عن ابن عمر (رضي الله عنهما) :

- أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٠٠٥) من طريق شعبة بن سوار قال أخبرنا هشام بن الغاز قال أخبرنا نافع قال : قال ابن عمر (رضي الله عنهما) : الزينة الظاهرة هي الوجه والكفين .

قلت : وبماذا يرد مؤيدى النقاب على قول ابن عمر هذا علماً بأنهم يجزمون بأن ابن عمر أشد الصحابة اتباعاً للسنة !!! وأقول لهم أين الاقتداء بالسلف الصالح كما تزعمون ؟ أم يقولون إن هذا قبل الأمر بالحجاب وكان الآية نزلت مرتين !!!

- وفي الباب آثار عن عائشة و انس وأبي هريرة والمسور (رضي الله عنهم) ولكن في أسانيدها ضعف .

ثانياً : ما صح عن جمهور التابعين بأن الاستثناء هو الوجه والكفين أو ما بهما من زينة :

- ١ - صح عن عطاء بن ابي رباح انها : "الكفان والوجه". (١).
- ٢ - صح عن عكرمة انها : " الوجه وثغرة النحر ". (٢).
- ٣ - صح عن مكحول الدمشقي انها : " الوجه والكفان ". (٣).
- ٤ - صح عن الحسن بن محمد بن الحنفية انها : " الوجه والثياب ". (٤).
- ٥ - صح عن قنادة انها : "المسكتان والخاتم والكحل ". (٥).
- ٦ - صح عن مجاهد انها : " الخضاب والكحل ". (٦).
- ٧ - صح عن الزهري انه قال : يرى الشئ من دون الخمار ، فاما أن تسلخه فلا ". (٧).

-
- (١) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٠٠٦) ، والطبري في تفسيره (٩٣/١٨) .
 - (٢) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٠١٥) .
 - (٣) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٠٠٧) .
 - (٤) - أخرجه من عدة طرق ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٠٠٤) ، والطبري في تفسيره (٩٤/١٨) .
 - (٥) - أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٩٦٤) ، والطبري في تفسيره (٩٣/١٨) .
 - (٦) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٠١٠) ، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٥٢٢٨) .
 - (٧) - أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٩٦٩) .

٨ - صح عن عبد الرحمن بن زيد بن اسلم أنها : " الكحل والخضاب والخاتم " وزاد " هكذا كانوا يقولون وهذا يراه الناس " قلت : وهذا يعنى جريان العمل عليه منذ أيام الصحابة والتابعين !!

- وفى الباب روايات لم تصح عن سعيد بن جبير والاوزاعي والضحاك وعامر (رضى الله عنهم اجمعين) .

ثالثاً: ما ورد عن جمهور المفسرين بأن الاستثناء هو الوجه والكفين او ما بهما من زينة .

١ - قال ابن جرير الطبرى (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) فى تفسيره (٩٣/١٨) :

" وأولى الأقوال فى ذلك بالصواب قول من قال عُنِيَ بذلك الوجه والكفان ، ويدخل فى ذلك اذا كان كذلك الكحل والخاتم والسوار والخضاب "

٢ - قال الحصاى (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) فى تفسيره (احكام القرآن ٤٠٨/٢) :

" إلا ما ظهر منها " : الوجه والكفان .

٣ - قال الواحدى النيسابورى (المتوفى سنة ٤٦٨ هـ) فى تفسيره الوسيط (٣١٦/٣) :

" إلا ما ظهر منها " : الوجه والكفين .

٤ - قال البغوي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ) في تفسيره (٢٨٧/٣) :

” فما كان من الزينة الظاهرة جاز للرجل الأجنبي النظر إليه ، إذا لم يخف فتنة وشهوة فإن خاف شيئاً منها غرض البصر ، وإتاما رخص في هذا القدر أن تبديه المرأة من بدنّها لأنه ليس بعورة ، وتؤمر بكشفه في الصلاة وسائر بدنّها عورة يلزمها ستره “

٥ - قال الزمخشري (المتوفى سنة ٥٢٨ هـ) في تفسير الكشاف (٧١/٣) :

” فإن قلت : لم سُمح مطلقاً في الزينة الظاهرة ؟ قلت : لأن سترها فيه حرج ، فإن المرأة لا تجد بداً من مزاولة الأشياء بيدها ، ومن الحاجة إلى كشف وجهها خصوصاً في الشهادة والمحاكمة والنكاح ، وتضطر إلى المشي في الطرقات ، وظهور قدميها ، وخاصة الفقيرات منهن ، وهذا معنى قوله ” إلا ما ظهر منها “ يعني إلا ما جرت العادة والجملة على ظهوره ، والاصل فيه الظهور “

٦ - قال ابن العربي (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ) في أحكام القرآن (١٣٦٩/٣) :

” والصحيح أنها من كل وجه هي التي في الوجه والكفين ، فإنها التي تظهر في الصلاة وفي الإحرام عبادة وهي التي تظهر عادة “

٧ - قال الفخر الرازي (المتوفى سنة ٦٠٤ هـ) في تفسيره (٢٠٥/٢٣) :

“ولما كان ظهور الوجه والكفين كالضروري لا جرم اتفقوا على انهما ليس بعورة “

٨ - قال القرطبي (المتوفى سنة ٦٧١ هـ) في تفسيره (٢٢٩ / ١٢) :

” لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة وذلك في الصلاة والحج فيصلح أن يكون الاستثناء راجعا اليهما “

٩ - قال النسفي (المتوفى سنة ٧٠١ هـ) في تفسيره مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١١٣١ / ٢) :

“إلا ما ظهر منها : إلا ما جرت عادة والجبلة على ظهوره ، وهو الوجه والكفان والقدمان ففي سترهما حرج بين “.

١٠ - قال الخازن (المتوفى سنة ٧٢٥ هـ) في تفسيره (٣٢٧ / ٥) :

“لا يبدن زينتهن : يعني الخفية التي لم يبح لهن كشفها في الصلاة ولا للاجانب وهي ما عدا الوجه والكفين “.

١١ - قال النيسابوري (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ) في تفسيره (غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٩٠ / ١٦) :

“وأما عورة المرأة مع الرجل فإن كانت اجنبية حرة فجميع بدنها عورة لا يجوز أن ينظر الى شيء منها إلا الوجه والكفين “.

١٢ - قال ابو حيان الاندلسي (المتوفى سنة ٧٥٤ هـ) في تفسيره البحر المحيط (٤٤٧ / ٧) :

“استثنى ما لا يمكن إخفاءه فى بعض الاوقات كالوجه والأطراف على غير تلذذ”.

١٣ - قال الحافظ ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤هـ) فى تفسيره (٤٧/٦) :

” ويحتمل أن ابن عباس ومن تابعه أرادوا تفسير ما ظهر منها بالوجه والكفين وهذا هو المشهور عند الجمهور “.

قلت : هذا فضلاً عن عشرات التفاسير الحديثة التى فسرت الاستثناء بآية الوجه والكفين أو ما بهما من زينة مثل :

١- تفسير المنتخب (وزارة الاوقاف المصرية).

٢ - التفسير الوسيط (الأزهر).

٣ - التفسير الوسيط د. محمد سيد طنطاوى .

٤ - تفسير زبدة التفاسير د. محمد سليمان الأشقر .

٥ - تفسير روح المعانى للآلوسى .

٦ - تفسير الظلال لسيد قطب .

٧ - تفسير تاج التفاسير للشيخ/ محمد عثمان الميرغنى .

٨ - تفسير المراغى .

٩ - تفسير زهرة التفاسير للشيخ / محمد ابو زهرة .

- ١٠ - تفسير صفوة البيان للشيخ حسنين محمد مخلوف .
- ١١ - تفسير الشعراوى .
- ١٢ - تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور .
- ١٣ - تفسير ابو السعود (المتوفى سنة ٩٨٢هـج) .
- ١٤ - تفسير البحر المديد لأبى العباس احمد بن عجيبة .
- ١٥ - المصحف المفسر للشيخ عبد الجليل عيسى .
- ١٦ - التفسير الشامل د. أمير عبد العزيز .
- ١٧ - الأساس فى التفسير لسعيد حوى .
- ١٨ - التفسير الواضح د. محمد محمود حجازى .
- ١٩ - تفسير التفسير للشيخ ابراهيم القطان .
- ٢٠ - تفسير القاسمى .
- ٢١ - تفسير القرآن د. عبد الله شحاتة .

وغيرهم الكثير

- وهناك عدد من المفسرين اوردوا كل الآراء ولم يرجحوا رأى معين مثل السمرقندى (المتوفى سنة ٣٧٥ هـ) فى تفسيره بحر العلوم ، والماوردى (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ) فى تفسيره النكت والعيون ، والشوكاتى فى تفسيره فتح القدير ، وصديق حسن خان فى فتح البيان ، وابو البركات التلوى فى تفسيره ابدع البيان .
رابعاً: ما ورد عن الصحابة بان الاستثناء هو الثاب وبيان ضعفه .

١ - ما نقلوه عن ابن عباس (رضى الله عنهما) :
لم أجده فى أى مصدر معتمد من مصادر السنة إلا فى كتاب مطبوع غير معتمد تحت اسم " تنوير المقباس فى تفسير ابن عباس " وهو تفسير القرآن كله عن ابن عباس !!! وقد ابتدأ الكتاب بسنده الى ابن عباس وهو من رواية محمد بن مروان السدى الصغير عن الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس (رضى الله عنهما) ، وقد أجمع العلماء على الضعف الشديد الموجود فى الكلبي والسدى ، بل هناك من العلماء من كذبوهم (راجع تراجمهم فى تهذيب الكمال للحافظ المزي ٢٥ / ٢٦، ٢٤٥ / ٢٩٢)
وعلى هذا لا يمكن الاعتماد على هذا التفسير باى حال من الأحوال.

٢ - ما نقلوه عن ابن مسعود (رضى الله عنه) : وقد ورد عنه من ستة طرق ، والطريق الاول والثانى مدارهما على الاعمش وهو مدلس ، وتدليسه معروف وخاصة فى روايته عن الذين لم يكثر عنهم ، والطرق من الثالث وحتى السادس مدارها على ابى اسحاق السبيعي ، وفيه كلام مشهور عن تدليسه أو تخليطه أو تغيره ، والراجع أن الخلل فى تدليسه

وليس في تخطيطه (١).

(١) - وهذه الطرق هي : الطريق الأول : أخرجه الطبري في تفسيره (٩٢/١٨)، وأبو حاتم في تفسيره (١٤٣٩٩) من طريق الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد (وهو النخعي وفي بعض النسخ ابن زيد وهو تصحيف) عن ابن مسعود (رضى الله عنه) أنه قال : " إلا ما ظهر منها " الرداء ، قلت : هذا إسناد ضعيف فيه الأعمش وهو مدلس (تهذيب الكمال ١٢ / ٧٦). الطريق الثاني : أخرجه الطبري في تفسيره (٩٢ / ١٨) من طريق سليمان عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود (رضى الله عنه) أنه قال " ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها " قال هي : الثياب .

قلت : فيه الأعمش أيضاً وهو مدلس ولم يصرح بالسماع فيحتاج إلى متابعة مثله أو الفضل منه بشرط تعدد الخارج (أى عدم وجود شبهة رواية أى من المتابعين عن أحدهما) .

الطريق الثالث : أخرجه ابن أبي شعبة في المصنف (١٦٩٩٨)، والطبري في تفسيره (٩٢،٩٢ / ١٨)، والحاكم في المستدرک (٣٩٧/٢) من طرق عن سليمان الثوري وشعبة ومعر وشريك كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود (رضى الله عنه) قال " إلا ما ظهر منها " هي : الثياب ، وزاد معمر في روايته قال أبو إسحاق : ألا ترى أنه قال " خذوا زينتك عند كل مسجد " .

الطريق الرابع : خالف فيه مسنن بن كدام هؤلاء (الثوري وشعبة ومعر وشريك) فرواه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص أنه قال " إلا ما ظهر منها " هي : الثياب أى بدون نكر ابن مسعود ، أخرجه ابن أبي شعبة في المصنف (١٧٠٠٨).

الطريق الخامس : أخرجه ابن أبي شعبة في المصنف (١٧٠١١) من طريق أبي خالد الأحمر عن حجاج عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود (رضى الله عنه) قال : " الزينة زينتان : زينة ظاهرة وزينة باطنة لا يراها إلا الزوج ، وأما الزينة الظاهرة فالثياب ، وأما الزينة الباطنة فالكحل والسوار والخاتم " .

الطريق السادس : أخرجه الطبري في تفسيره (٩٢/١٨) لقال حدثنا محمد بن حميد (الرازي) ، قال حدثنا هارون بن المغيرة عن الحجاج عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود (رضى الله عنه) قال : " الزينة زينتان : فالظاهرة منها الثياب ، وما خفى : الخللان والفرطان والسوارن " . وفي الطريق الخامس نكارة ومخالفة شديدة حيث قيل فيه " وزينة باطنة لا يراها إلا الزوج " -

- وهذا قول منكر لأن الزينة المذكورة وهي الكحل والخاتم والسوار يراها أصلاً جميع المحارم (فضلاً عن غير المحارم) ، وإن كان هذا الطريق أقوى من الطريق السادس والذي لم ينكر فيه قوله " لا يراها إلا الزوج " فلي الطريق السادس محمد بن حمود الرزقي وهو متهم بالكذب (حوالي عشر علماء اتهموه بذلك عدا أحمد وابن معين فقد ماتا قبله ولم يتضح أمره لهما) ، وإن كان كلا الطريقين بهما حجاج وهو ابن أرطاة وهو مضطرب ضعيف الحديث ، إلا أن هذا الاضطراب والاختلاف من أبي إسحاق فقد رواه عن أبي الأحوص بدون ذكر ابن مسعود كما في الطريق الرابع ، والراوى عن أبي إسحاق ثقة وهو مستقر ، وإن كانت تُرجَّح رواية الأكثرية كما في الطريق الثالث .
وقد يعارض قولنا هذا البعض ، ويقولون إن هناك أسباب تتلى بتلبيسه وهذه الأسباب هي :

١- يقولون لم يجرحه أحد من المتقدمين بالتلبس .

٢- يقولون إن شعبة والثوري أثبت الناس فيه وقد روى عنه هذا الأثر .

٣- يقولون إن البخاري ومسلم احتجا به .

٤- يقولون عدم وجود روايات منكورة له عن أبي الأحوص .

وللإجابة على هذه الأسباب نقول ما يلي :

١- السبب الأول : قالوا لم يجرحه أحد من المتقدمين بالتلبس .

فنقول : هذا كلام غير صحيح فإن أول من لفت الانتباه إلى تلبيسه والبحث والتحري عن ثبوت سماعه من مثابخه هم العلماء المعاصرين له أمثال شعبة والروايات في ذلك كثيرة (كما في ترجمته في تهذيب الكمال ترجمة رقم ٤٤٠٠) ، وكذلك قول زهير بن معاوية وهو من الرواة عنه بعد روايته عنه حديث في صحيح مسلم (سيأتي بعد قليل) قال فيه أخبرنا أبو إسحاق أنه قد سمعه من أبي الأحوص ، وهذا يدل على تحريتهم رواياته ، بل لقد غمزه البخاري وأحمد والمعلى وغيرهم بالتلبس بقولهم عنه روى عن فلان ولم يسمع منه بل لقد حصرت من روى عنهم ولم يسمع منهم (كما قال عدد كبير من العلماء) فوجدتهم زادوا عن عشرين شيخاً له ، ومن العلماء الذين رموه بالتلبس صراحة أبو جعفر الطبري ، والكرابيبي ، وابن حبان (كما في ثقاته ١٧٧/٥) ، والعراقي في التقييد (ص ٤٤٥) ، وابن الصلاح في مقدمته (ص ٣٥٣) ، وابن القطان في الوهم والايهام بقوله كان يلبس كثيراً ، وكذلك ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة أي الطبقة التي يضر تلبيسهم ولكنه ليس بكثير وغيرهم من العلماء =

- المتكلمين والمتأخرين الذين رموه بالتدليس فلا يمكن دفع أو نفي تدليسه بأي حال من الأحوال .

٢- السبب الثاني: قالوا إن شعبة والثوري من أثبت الناس فيه قد روي عنه هذا الأثر .

فنقول : هذا ليس بصحيح فقد قيل قههم من أثبت أصحابه وليس من أثبت الناس فيه بل أثبت الناس فيه بالإجماع هو إسرائيل حفيده حتى قيل لشعبة حدثنا بحديث أبي إسحاق قال سلوا عنها إسرائيل فاته أثبت فيه مني ، وقال ذلك أيضا إسرائيل بل قال أبو إسحاق السبيعي نفسه ذلك بأن حفيده أثبت الناس فيه (راجع ترجمة إسرائيل في تهذيب الكمال بتحقيق د. بشار برقم ٤٠٢) ، وأما عن سليمان الثوري فقد قال عبد الرحمن بن مهدي ما فاتني من حديث سليمان الثوري عن أبي إسحاق إلا أني أتكلت على إسرائيل لأنه كان يأتي به تم ، قلت وهذا واضح وراجح فإن شعبة والثوري لم يعاصرا أباهما إسحاق معظم حياته ، بل لقد تعدى أبو إسحاق الستين عاما وشعبة والثوري كتبا صغارا ، وقول شعبة أني كلفتمكم تدليس ثلاثة وذكر منهم أبا إسحاق لا يعني حصر وتعقب كل تدليسه ، بل هذا اعتراف من شعبة بتدليس أبي إسحاق الذي لا يمكن إنكاره بأي حال من الأحوال وخاصة أن هناك جمع من العلماء اتهموه بالتدليس وكذلك أقرار شعبة بأنه ليس أثبت الناس فيه .

٣- السبب الثالث : قالوا إن البخاري ومسلم احتجا به .

فنقول : إن البخاري ومسلم تحروا مروياته وبالأخص عن أبي الأحوص وهي ما تعيننا فإن البخاري لم يخرج له في صحيحه شيئا عن أبي الأحوص (برغم شهرته وثقته) بل لقد أخرج عدة أحاديث في الأدب المفرد من طريق أبي إسحاق عن أبي الأحوص وفيها أحاديث ليس في الباب غيرها مثل حديث " اللهم في أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى " ولعل السبب أن هذه المرويات وهي طريق أبي إسحاق عن أبي الأحوص ليست على شرط البخاري في صحيحه أي أن تراجع إن البخاري لم يتأكد من ملاقة أبي إسحاق لأبي الأحوص برغم معاصرتهم لبعض ، أو لعدم تكده من سماع أبي إسحاق لأبي الأحوص !!

وقد راجعت مرويات أبا إسحاق في صحيح البخاري والتي زانت عن التسعين رواية فوجدت أن البخاري احتج برأوية زهير بن معاوية وإسرائيل فقط عن أبي إسحاق بدون اشتراط سماع أبي إسحاق من شيوخه وأما روايات شعبة والثوري وغيرهما احتج بالروايات التي صرح فيها أبو إسحاق بالسماع وإلا أوردتها في المتابعات ||||| ، أما الإمام مسلم فقد وجدت أنه أخرج ستة أحاديث من هذه الرواية قد صرح في اثنين منها أبو إسحاق بالسماع من أبي الأحوص ، وفي اثنين منها أورد لبعضها طرق بعضها والباقي لعله علم باتصالها في مواضع أخرى ثابتة خارج صحيحه وهذا ما وجدته بالفعل وهذه الأحاديث هي : الحديث الأول : حديث في فضل صلاة الجماعة وهو حديث (رقم ١٥١٧) " لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس " وهو من رواية زهير بن معاوية عنه بل لقد زاد زهير بعد -

- الحديث بيان أبي إسحاق الخبره انه سمعه من أبي الاحوص وهذا دليل تحريه معاصريه للتأكد من ثبوت سماعه لعلمهم بتقليسه .

الحديث الثاني : في فضل علم ابن مسعود (رضي الله عنه) في كتاب الفضائل (برقم ٦١٨٣) وقد صرح فيه أبو إسحاق بالسماع من أبي الاحوص .

الحديث الثالث : ذكره في المقدمة باب انهي عن الحديث بكل ما سمع واورد هذا الاسناد بدون تصريح بسماع أبي إسحاق من أبي الاحوص (برقم ١١) إلا أنه عضده بسنة طبرقي تحريه في ذات المصنفين من رقم (٧ - ١٣) .

الحديث الرابع : وهو حديث " ألا تنهكم ما العضة ؟ " في : النخبة " ذكره في كتاب الأئمة باب تحريم النخبة (برقم ٦٨٠٢) وقد ذكر له شاهدا ولكن الشق الثاني للحديث وهو في فضل الصدق ولعله علم باتصال الشق الأول وهذا فعلا ما وجدته فقد أخرجه أحمد في مسنده (٤١١/١) باسناد صحيح من طريق عمار قال حدثنا شعبة فرواه عن أبي إسحاق مصححا بالسماع من أبي الاحوص .

الحديث الخامس : وهو حديث " اللهم قى أسألك الهدى والتقى والعفاف " (برقم ٧٠٧٩) فهو لم يصرح بالسماع ولم يورد له شاهداً في الباب ولكن أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٦/١٠) من طريق الحاكم باسناد نويسابوري صحيح الى شيخه مسلم لم يصرح فيه أبو إسحاق بالسماع من أبي الاحوص .

الحديث السادس : وهو في فضائل أبي بكر (رضي الله عنه) وهو حديث " لو كنت متخذاً من امتي خليلاً " واورد له شاهداً في الصحيح باسناد آخر برقم (٦٣٢٥) . وبهذا يتضح والله الحمد حرص مسلم على اتقاء شبهة التلبس ، وعلى هذا لا يمكن القول بأي حال من الأحوال ان هذا الاسناد على شرط مسلم ، وخاصة ان متابعات مسلم ليس فيها الاعش بل أقوى من متابعة الاعش . - ٤ -

السبب الرابع : قالوا عدم وجود روايات منكورة لأبي إسحاق عن أبي الاحوص . فنقول : هذا قول باطل بل له رواية يحاول السلفيون بكل وسيلة تأويلها لأنهم ظنوا ان الاسناد صحيح وهي الرواية المروية عن ابن عمر فيما يقوله الرجل إذا خدرت رجله فلجأه ابن عمر بقوله : قل يا محمد بعدما قال له قائل اذكر أحب الناس إليك (كتاب الأئمة المفرد للبخاري) ، واعتبرها السلفيون انها استفادة بالأموات وحاولوا اثبات ان المخطوطة الصحيحة لمصدر الحديث لا يوجد بها اللفظ التداء " يا " !!! وهذه الرواية من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الاحوص عن ابن عمر (رضي الله عنهما) ، إلا أنه فاتهم أن ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٩٥/٤) أخرج هذه الرواية واضحة وصريحة في تكرر التوسل باللفظ " ادع " وهي من رواية زهير عن أبي إسحاق وإذا حاولوا نقضها بالقول بأن زهير سمع من أبي إسحاق بعدما تفسر أو اختلط فباتهم سوف يصطدموا باحتجاج البخاري برواية زهير عن أبي إسحاق مطلقاً ، وإن كان هناك خلل في هذه الرواية فانه من أبي إسحاق وليس من الراوي عنه .

ورداً على ما قيل بمتابعة الأعمش لأبي إسحاق فإن هذه المتابعة لا يمكن قبولها إلا بتعدد المخارج وهذا منعدم هنا لأن الأعمش له روايات عن أبي إسحاق السبيعي، والأعمش مدلس فليس بعيداً أن تكون هذه الرواية تدور على أبي إسحاق ودلسها الأعمش ، بل لقد خص بعض العلماء رواية الأعمش عن أبي إسحاق بالاضطراب مثل ابن معين وابن المديني (كما في مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٣٧) ، وهذا أمر هام يجب الانتباه له.

خامساً: ما ورد عن التابعين بان الاستثناء هو الثياب .

وللأمانة العلمية فقد صح عن ثلاثة من التابعين تفسير " إلا ما ظهر منها " بانه : الثياب ، وهؤلاء :

١- عن ابراهيم النخعي باسناد صحيح انه قال : الثياب. (١)

٢ - عن الشعبي باسناد صحيح انه قال : الكحل والثياب . (٢)

٣ - عن ماهان باسناد صحيح انه قال : الثياب. (٣)

ويتضح من هذه الآثار أن هؤلاء التابعين كوفيون مثل الأعمش وابي اسحاق السبيعي كذلك مما يدل على انه قول اهل الكوفة فقط ومما يقوى القول بان هذا اجتهاد منهم أن هؤلاء الثلاثة (النخعي والشعبي وماهان) لم يثبت انهم سمعوا من ابن مسعود شيئاً!!!! بل ثبت ان النخعي والشعبي سمعا من عبدة السلماني (وهو نزيل الكوفة) الذي فسر (برأيه) آية إلدناء بانها تغطية الوجه إلا عينا واحدة ، ولعلمهم أخذوا عنه ذلك !!!، وقول التابعي عبد الرحمن بن زيد بن اسلم المدني يعارضهم ويوضح انه خلاف عمل اهل المدينة بقوله عن اظهار الوجه والكفين " هكذا كانوا يقولون" أي الصحابة وكبار التابعين ، ومما يقوى أيضاً ان هذا القول غير ثابت عن ابن مسعود أن اقرب اصحابه أو حتى الذين

(١) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٠٠٠)، والطبري في تفسيره (٩٣/١٨).

(٢) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٠٠١).

(٣) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٠٠٣).

أخذوا عنه التفسير لم يفتوا بذلك أصلاً بل بعضهم يقول بإظهار الوجه والكفين أو ما بهما من زينة!!! . وإيضاً كيف يفتى ابن مسعود بذلك في الكوفة ولم يفت بذلك في المدينة علماً بأن الإظهار كان شائعاً ومعروفاً في المدينة بدلالة قول عبد الرحمن بن زيد السابق ، وكذلك ما نُقل عن عطاء والحسن وغيرهم عن ابن عباس يقوَّى ويثبت قول ابن عباس (برغم قوته) فإن لهم روايات صحيحة عنه وثبت أنهم رَووا عنه .

سادساً: ما ورد عن بعض المفسرين بأن الاستثناء هو : الثياب .

على عكس ما ورد عن جمهور المفسرين قديماً وحديثاً بأن المقصود من الزينة الظاهرة هي الوجه والكفين أو ما بهما من زينة لم نجد من فسرهما بالثياب إلا عدد محدود جداً من المفسرين وكان أول من فسرهما بذلك هو ابن عطية (المتوفى سنة ٥٤٦ هـ) في تفسيره المحرر الوجيز ، وتبعه ابن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) في تفسيره زاد المسير ، ثم البيضاوي في تفسيره (أنوار التنزيل) ناقلاً كلام ابن عطية ثم السيوطي في تفسيره الجلالين ثم من المعاصرين محمد فريد وجدي في المصحف المفسر ثم الشنقيطي في أضواء البيان ثم السعدي والجزائري والصابوني .

وهذا ما تيسر من أقوال الصحابة والتابعين والمفسرين في تفسير هذه الآية ، أما أقوال العلماء سيأتى أن شاء الله بعد قليل .

(٢) الرد على من قال أن ابن عباس (رضي الله عنهما) فسر الآية "

يدنين عليهن من جلابيبهن" بأنها تغطية الوجه إلا عينا واحدة، وبيان

ضعف اسناده ، والرد على قول عبدة السلماني وبيان التفسير الصحيح
للآية كما نُقل عن الصحابة باسناد صحيح .

أولاً : ما ورد عن ابن عباس (رضي الله عنه) في تفسير الآية .

ورد عنه قولان أحدهما صحيح والآخر ضعيف لا يثبت ، فأما القول الضعيف فهو تفسيره للآية بأن تغطي المرأة وجهها إلا عينا واحدة ، وقد أخرجه ابن جرير الطبري (٣٣/٢٢) وغيره من طريق أبي صالح قال حدثني معاوية عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّلرِّجَالِ مِثْلَ مَا لِّلنِّسَاءِ " قال : "....." قال : أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب ويبدين عينا واحدة "

قلت : اسناده ضعيف جدا لا تقوم به حجة ، ففيه أبو صالح وهو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وقد اختلفوا فيه ويحتاج لمتابع (ترجمته في تهذيب الكمال ٩٨/١٥)

وكذلك علي وهو ابن أبي طلحة وفيه ضعف ولم يسمع من ابن عباس التفسير كما قال أبو حاتم وغيره (الجرح والتعديل ٦/ترجمة ١٠٣١ ، وتهذيب الكمال ٤٩٠/٢٠)

بل ثبت عكس ذلك عن ابن عباس باسناد صحيح فقد أخرجه أبو داود في مسائله (ص ١١٠) من طريق أحمد بن حنبل قال حدثني يحيى وروح عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء قال أخبرنا أبو الشعثاء أن ابن عباس قال في الآية : " تدنى الجلباب إلى وجهها ولا تضرب به "

قلت : تدنى أى ترخيه الى أعلى وجهها (أى أعلى جبينها أو جبهتها) ،
ولا تضرب به (أى لا تغطى به وجهها كاملاً)

كما صح عن قتادة أخرجه الطبرى فى تفسيره (٢٢ / ٣٣) قال حدثنا بشر
قال حدثنا يزيد قال حدثنا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة فى قوله (يَا
أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَرْوَاكِكَ وَبَنَاتِكَ) قال : " أخذ الله عليهن اذا
خرجن أن يقتعن على الحواجب ذلك أدنى أن يعرفن (اتهن من الإماء)
فلا يؤذين ، وقد كانت المملوكة اذا مرت تناولوها بالإيذاء فنهى الله
الحرائر أن يتشبهن بالإماء " .

وفى الباب عن عكرمة وسعيد بن جبير بنفس المعنى .

ثانياً : ما ورد عن عائشة (رضى الله عنها) .

- أخرجه ابن مردويه (كما فى الدر المنثور ٥ / ٢٢٢) عن عائشة قالت
: رحم الله نساء الأنصار لما نزلت الآية (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَرْوَاكِكَ
.....) شققن مروطهن فاعتجرن بها فصلين خلف رسول الله كأنما
على رؤوسهن الغربان .

قلت : الحديث ورد عن عائشة (رضى الله عنها) كما فى صحيح
البخارى (٤٧٥٨ ، ٤٧٥٩) وغيره ولكن فى تفسير آية أخرى وهى "
وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ " وهذا الأثر ان صح ليس فيه دلالة
على تغطية الوجه بل الاعتجار وهو لف الثوب على استدارة الرأس
(راجع لسان العرب ٥ / ٢٨١٥) ، وهو بمثابة العصا التى تربطها

البدويات أو الريفيات حول الخمار حتى لا ينكشف شعرها وفي الأثر "أن
النبي دخل مكة معتجراً بعمامة سوداء" ١١

ثالثاً : ما ورد عن أم سلمة (رضي الله عنها) :

- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٢٩٥) ، وأبو داود في سننه
(٤١٠١) ، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٧٧٨٥) من طريق ابن خثيم
عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة قالت: لما نزلت " يدنين عليهن من
جلابيبهن " خرج نساء الأنصار كان على رؤوسهن الغرابان من الأكسية .

قلت : وهذا اسناد معلول فقد خالف ابن خثيم من هو أوثق منه مثل
الحسن بن مسلم (فهو أوثق) ، وقد رواه الحسن بن مسلم عن صفية
بنت شيبة عن عائشة (وليس عن أم سلمة) في تعليقها على الآية "
وليضربن بخمرهن على جيوبهن " كما أخرجه البخاري وغيره كما سبق
، وليست في تفسير آية الإدناء . اصف الى ذلك أن هذا الأثر ليس فيه
دلالة على تغطية الوجه ابداً بل وصفت عائشة (أو أم سلمة)
ما وضع على الرأس وليس الوجه من أكسية مثل الغراب
ففي لونه (١) وثباته، وهذا دليل على الخشوع

(١) - وليس فيه أي دليل على وجوب ولا حتى مشروعية ارتداء اللون الاسود ، بل ثبت
بالتواتر ان الصحابيات ارتدوا الالوان الاخرى، بل هناك نهى عن ارتداء الثياب السوداء
اكثر من مدة العدة للمرأة التي توفي عنها زوجها ، وهذا عام في كل ملابسها فلم يأت
تخصيص هذا الارتداء بملابس الخروج او بملابس البيت .

والسكينة والثبات في الصلاة وليس دليلاً على تغطية الوجه .

رابعاً : ما ورد عن محمد بن كعب القرظي :

- أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١٤١/٨) ، قال أخبرنا محمد بن عمر عن ابن أبي سبرة عن أبي صخر عن محمد بن كعب القرظي قال كان رجل من المنافقين يتعرض لنساء المؤمنين فيؤذيهم فإذا قيل له ؟ قال كنت أحسبها أمة فأمرهن الله أن يخالفن زى الإمام ويدنين عليهن من جلابيبهن قال تخمر وجهها إلا إحدى عينيها .

قلت : أولاً :- الأثر عن تابعي وليس صحابياً .

ثانياً : - وهو الأهم ضعف سنده ففيه محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف جداً ليس بشئ وقيل كذاب (تهذيب الكمال ١٨٠/٢٦) . وإيضاً فيه ابن أبي سبرة وهو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة وهو ضعيف جداً وقد رموه بالوضع (تهذيب التهذيب ٢٧/١٢) .

خامساً: ما ورد عن عبيدة السلماني (نزيل الكوفة) .

ثبت عن عبيدة أنه فسر آية الإنداء بتغطية الوجه والكفين إلا عيناً واحدة و لكن ورد عنه اختلاف في تحديد العين فقد جاء ذلك في ثلاث روايات وهي :

- الأولى: تغطية الوجه وإظهار العين اليمنى .

- الثانية: تغطية الوجه وإظهار العين اليسرى .

- الثالثة: تغطية الوجه واظهار عين واحدة بدون تحديد .

وهذه الآثار اخرجها الطبري (٣٣/٢٢) وغيره وكل طرقه مدارها على محمد بن سيرين عن عبيدة وهذا الأثر عليه عدة ملاحظات وهي :

(١) - تعدد وصف وتفسير الآية يدل على الاضطراب ، والاضطراب في الحديث يعتبر ضعفا فليس منطقيا ان يفسر عبيدة الآية بشكل مختلف أكثر من مرة لمحمد بن سيرين .!!!!

(٢) - مخالفة عبيدة لغيره من الصحابة والتابعين في تفسير الآية أمثال ابن عباس وقتادة وقولهما مقدم على قول عبيدة بلا خلاف .

(٣) - قال العجلي في ثقاته (١٠٩٣) في ترجمة عبيدة " ان كل ما روى ابن سيرين عن عبيدة سوى رأيه فهو عن علي بن ابي طالب " .

قلت : ولم يُعقب أحد من العلماء على هذا القول ممن ترجموا لعبيدة أمثال الخطيب البغدادي والمزني وابن حجر والذهبي وغيرهم .

وبهذا يتضح أن تفسير عبيدة هذا كان رأي واجتهاد منه لانه لم يثبت أن ورد شيئا عن علي بن ابي طالب (رضى الله عنه) في الباب في المصادر الاصلية لاهل السنة ، الا ان كشف الوجه ثابت عنه عند الشيعة !! " .

(٤) - وهو الأهم أن هذه الآية أو سورة الأحزاب عموماً نزلت قبل سورة النور والتي فيها الأمر واضح جلي بكشف الوجه والكفين .،

وعلى هذا لا يمكن الاعتماد على قول عبيدة هذا للأسباب التى تم
ايضاها .

سادساً : تفسير جمهور المفسرين الأوائل للآية :

الجلابيب : جمع جلباب وهو الرداء كما فسرهم جمهور التابعين ، وقال
ابن كثير هو بمنزلة الإزار اليوم (تفسيره ٥١٨/٣) ، قلت هذا على
عهده والإ فلا يعرف الكثيرون اليوم الإزار ، بل قد فسر البعض الإزار
بائه (الجيبة او الجونلة) أو ما يعرف بالتتورة التى تلبسها المرأة
اليوم، ولكن الإزار هو الثوب الذى يغطى الرأس والجسم وهو ما يعرف
اليوم بإسدال الصلاة، وهو ثوب يكبس فوق الثياب العادى ، وصواب
تفسير الآية هى كما فسرهما قتادة بان الإنداء ليس خاصا بتغطية الوجه
بل هو إرخاء الجلباب أو الملاعة أو العباءة على الجبهة حتى لا ينكشف
الشعر أو الرأس ، وحتى يتميزن عن الإماء اللاتى كن من عاداتهن عدم
إرخاء الجلباب على جباههن.

وأنه لمن الغريب ان ينسب بعض مؤيدى النقاب لبعض المفسرين
القدامى القول بتغطية الوجه فكل ما هنالك أن كثيراً من هؤلاء المفسرين
أوردوا جميع الآراء (بما فيها قول ابن عباس " الذى لم يصح " بتغطية
الوجه إلا عيناً واحدة) ولم يرجحوا رأى على آخر ولم يحققوا النصوص
من آثار وأحاديث فى الباب ومن هؤلاء المفسرين:

(١) - ابن جرير الطبري، فى تفسيره (٣٣/٢٢) :

قال : "ثم اختلف أهل التأويل في صفة الإبناء الذي أمرهن الله به " ثم ذكر الأقوال ولم يرجح .

(٢) - ابن كثير في تفسيره (٥١٨/٣) :

قال " يقول تعالى أمراً رسوله (صلى الله عليه وسلم) تسليماً " أن يأمر النساء المؤمنات - خاصة أزواجه وبناته لشرفهن - بأن يدنين عليهن من جلابيبهن ليميزن عن سمات نساء الجاهلية وسمات الإماماء ، ثم اورد جميع الآراء والأقوال الواردة في صفة الإبناء ولم يصح منها شيئاً ولم يرجح .

(٣) - القرطبي في تفسيره (٢٤٣/١٤) :

قال في المسألة الرابعة : "واختلف الناس في صورة أرخانته " ثم ذكر الأقوال ولم يرجح .

(٤) - الماوردي في تفسيره (٤٢٤/٤) :

قال : " وفي إبناء الجلابيب عليهن قولان " ثم ذكرهما ولم يرجح .

(٥) - الرازي في تفسيره (١٩٨/٢٥) :

قال : "يعرفن أنهن لا يزينن لأن من تستر وجهها مع أنه ليس بعورة لا يطمع فيها " .

(٦) - ابن الجوزي في تفسيره زاد المسير (٤٢٢/٦) :

اورد قولين ولم يرجح .

وغيرهم من المفسرين الذين لم يرجحوا رأى على آخر ، ولكن للأسف أن يبتعد مؤيدى وجوب النقاب عن الأمانة العلمية فى نقلهم وبتسرعهم للنصوص فيستشهدون بقول مفسر أو عالم وأصلاً قوله هذا ذكره مرجوحاً أو لم يرجحه ضمن عدة أقوال وآراء ، واضف الى ذلك أن من فسر الإدناء بالقرب أى الإرخاء (وليس التغطية) كثير من علماء اللغة مثل :

- ابن منظور فى لسان العرب (١٤٣٥/٢).

- الراغب الأصبهاني فى المفردات (ص ١٧٩).

- ابن الأثير فى النهاية فى غريب الحديث (١٣٨/٢) وغيرهم الكثير

ويخطئ الكثير من مؤيدى النقاب بمحاولتهم تفسير معنى الادناء او الدنوّ على انه النزول الكامل او التغطية الكاملة فهذا يتنافى ولا يليق مع معنى دنوّ ونزول الله عز وجل .

ومن العجيب حقاً ان يدعى مؤيدى النقاب ان قول عبدة السلماتى هو قول محمد بن سيرين كذلك استنادا لما ورد فى بعض طرق الأثر بان محمد شرحها للراوى عنه كما فسرهما عبدة .

ووجه العجب فى ذلك هو ما قاله ابن سيرين نفسه كما اورده ابن منظور فى لسان العرب (٦٩٨/٣) بان النقاب مُحَدَّث وحاول بعض العلماء تأويل قصد ابن سيرين بانه قصد " ان ابدائهن المحاجر محدث " وهو ابداء ما احاط بالعين.

والسؤال هو: لماذا سمى ابن سيرين هذا الشكل او هذه الهيئة المستحدثة وهي المبالغة والزيادة في اظهار ما احاط بالعين بانه النقاب ؟

(٣) الرد على من قال ان رأى جمهور العلماء وخاصة اصحاب المذاهب الأربعة هو وجوب تغطية الوجه ، واثبات ان قول الجمهور هو كشف الوجه .

قال الحافظ ابن عبد البر فى التمهيد (٣٦٤/٦):

" المرأة كلها عورة إلا الوجه والكفين ، على هذا اكثر اهل العلم ، وقد اجمعوا على أن المرأة تكشف وجهها فى الصلاة والإحرام ، وقال مالك وابو حنيفة والشافعى وأصحابهم وهو قول الأوزاعى وأبى ثور على المرأة أن تغطى منها ما سوى وجهها وكفيها"

وقال الشوكاتى فى نيل الاوطار (٢٤٥/٦) نقلا عن القاضى عياض " أن المرأة لا يلزمها ستر وجهها فى الطريق " .

وقال ابن حزم كما فى المحلى (٢١٦/٣) عن قوله (وليس ضربين بخمسين على جيبين) " فيه نص على اباحة كشف الوجه " . وغيرهم الكثير من علماء المذاهب الاربعة وغيرها ممن قالوا بكشف الوجه واليدين مثل الشيرازى (المتوفى سنة ٤٧٦هـ) فى المذهب (المجموع شرح المذهب ١٣٣/١٦) ، وابن بطلال المتوفى سنة ٤٤٩هـ (كما فى فتح البارى ٢٤٥/١٣) ، وابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ (كما فى قواعد الاحكام ١٥٦/١) ، والقفال كما فى تفسير الرازى (الآية ٣١ من سورة

النور) ، وغيرهم كابن رشد الجد ، وابن سحنون ، وشراح البخاري كالعيني ، وابن الملقن ، والقسطلاتي ، وكذلك الباهرتي المتوفى سنة ٧٨٦ مع ، وكذلك الكلوزاني المتوفى ٥١٠ مع ، وابن هبيرة ، وكذلك المتوفى سنة ٤٧٨ مع ، والخرقي وغيرهم الكثير والكثير .

وأما عن أشهر علماء المذاهب الأربعة :

أولاً : المذهب الحنفي :

١ - قال أبو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٩٢/٢) " أبيض للناس أن ينظروا إلى ما ليس بمحرم عليهم من النساء إلى وجوههن واكفهن وحرم ذلك عليهم من أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى " .

٢ - جاء عن محمد بن الحسن الشيباني في المبسوط (٥٦/٣) " وأما المرأة الحرة التي لا نكاح بينه وبينها ولا حرمة ممن يحل له نكاحها فليس ينبغي له أن ينظر إلى شيء منها مكشوفاً إلا الوجه والكف ولا بأس بأن ينظر إلى وجهها وإلى كفها ولا ينظر إلى شيء غير ذلك منها وهذا قول أبي حنيفة " .

٣ - قال شمس الأئمة السرخسي في كتابه المبسوط (١٥٢/١٠) عن النظر إلى الأجنبية " نأخذ بقول عليّ وابن عباس رضي الله عنهما فقد جاءت الأخبار في الرخصة بالنظر إلى وجهها وكفها " .

قلت : لو ثبت قول عليّ (رضى الله عنه) لازداد اليقين بان قول عبدة السلماني السابق ذكره من اجتهاده .!!!

٤ - قال الزمخشري (معتزلي العقيدة حنفي الفقه) باباحة كشف الوجه والكفين في تفسيره (٧١/٣) كما مر منذ قليل .

ثانياً : المذهب المالكي .

١ - جاء في الموطأ من رواية يحيى (٩٣٥/٢) " سئل مالك هل تاكل المرأة مع غير ذي محرم منها أو مع غلامها فقال مالك : ليس بذلك بأس إذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة أن تاكل معه من الرجال " .

٢ - قال الباحي في المنتقى شرح الموطأ (٢٥٢/٧) عقب قول مالك الذي مر " ويقتضى أن نظر الرجل الى وجه المرأة وكفيها مباح لان ذلك يبدو منها عند مؤاكلتها " .

٣ - قال ابن القطان في احكام النظر (ص ١٤٣) بعد أن ذكر هذا النص عن مالك " وهذا نص قوله وفيه اباحة ابدائها وجهها وكفيها للاجنبي " .

ثالثاً : المذهب الشافعي .

١ - قال الأمام الشافعي في الأم (٨٩/١) " وكل المرأة عورة إلا كفيها ووجهها " .

قلت : وهذا خلافا لمن يدعى زوراً وبهتاناً ان الصحيح من مذهب الشافعى هو تغطية الوجه!!

٢ - قال البيهقى فى السنن الكبرى (٨٥/٧) عن الشافعى فى تفسير قوله تعالى " إلا ما ظهر منها " قال "إلا وجهها وكفيها"

٣ - قال البيهقى فى شرح السنة (٢٣/٩) "فان كانت اجنبية حرة فجميع بدنها عورة فى حق الرجل لا يجوز له أن ينظر الى شئ منها إلا الوجه واليدين الى الكوعين وعليه غض البصر الى وجهها ويديها عند خوف الفتنة".

٤ - وقال النووي (المجموع ١٧٥/٣) " عورة الحرة جميع بدنها إلا الوجه والكفين".

٥ - قال الواحدى فى تفسيره الوسيط (٣١٦/٣) " إلا ما ظهر منها " :
هى الوجه والكفين وقد مر منذ قليل .

رابعاً المذهب الحنبلى :

١ - اختلفت الروايات عن الامام احمد فى المسألة وإن كان رجح البعض قوله بعم كشفها للوجه واليدين ، إلا أن ابن قدامة قال فى الكافى (٣٢٩/٣) "كره احمد النقاب للمتوفى عنها زوجها".

٢ - قال ابن مفلح فى الاداب الشرعية (٣١٦/١) "قولنا وقول جماعة من الشافعية وغيرهم أن النظر الى الأجنبية جائز من غير شهوة و لا خلوة فلا ينبغى الإنكار عليهن إذا كُشفن وجوههن فى الطريق".

قلت: وابن مفلح تلميذ ابن تيمية وهو من اعلم الفقهاء بالمذهب الحنبلي!! كما قال ابن القيم .

٣ - الموفق ابن قدامة في كتابه المغنى (٦٣٧/١) " لو كان الوجه والكفان عورة لما حَرَمَ سترهما (يعنى أثناء الإحرام) ولان الحاجة تدعو الى كشف الوجه للبيع والشراء والكفين للأخذ والإعطاء ."

وبهذا يتضح لنا قول جمهور العلماء وخاصة المذاهب الأربعة فى مسألة إبداء الوجه والكفين ، أما ما يدّعيه البعض بأن أصحاب المذاهب الأربعة قالوا بوجوب أو سنية النقاب فهو تدليس وخداع ، ولكن هناك عدد محدود من اتباع المذاهب الأربعة اقتصروا بذلك واغلبهم من المتأخرين جدا ومن غير المعروفين حتى عند طلبية العلم فضلا عن العامة !! (فاتتبه) .

(٤) الرد على من قال بأن النقاب كان منتشرًا انتشارًا واسعًا على عهد النبى (صلى الله عليه وسلم) والصحابة بدليل النهى عن النقاب فى الإحرام وبيان خطأ ذلك .

من الأخطاء الشائعة بين مؤيدى وجوب النقاب أن الإسلام شرّع النقاب أو تغطية وجه المرأة قاضيا بذلك على التبرج الذى شاع فى الجاهلية ، وهذا الكلام غير صحيح فإن العفة والتبرج كلاهما كان موجودا فى الجاهلية ، والنقاب والخمار والجلباب كان شائعا فى العصر الجاهلى وإن الاسلام وضع حدودا وضوابطا للوقار والاحتشام وأكد استعمال الخمار والجلباب ولم يشرّع النقاب بل تركه فلم يوجبه ولم يستحبه ولم ينهى

عنه إلا في الإحرام وقيل في الصلاة ، بل كان النقاب موجودا في الملل
الآخري السابقة (١)

(١) - وفي الاصحاح الرابع والعشرين من سفر التكوين عن "رفقة" أنها رفعت عنبها
فزلت لسحاق "فنزلت عن الجمل وقالت للعبد: من هذا الرجل الماشي في الحقل للقائي ؟
فقال العبد : هو سيدى فاخذت البرقع وتغطت."

- وفي الاصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين أيضا ان تamar : "مضت وقعدت في بيت
أبيها، ولما طال الزمان .. خلعت عنها ثياب ترميها وتغطت ببرقع وتلففت".

- وفي الاصحاح الثالث من سفر اشعيا ان الله سيعاقب بنات صهيون على تبرجهن
والمباهاة برنين خلاخلهن بأن ينزع عنهن زينة الخلاخل والضمائر والاهلة والخلق
والأساور والبراقع والعصائب."

ومن ادلة معرفة العرب بالنقاب قبل الاسلام نجد في الشعر الجاهلي ما يدل على ذلك منها :

١- قال الربيع بن زياد الحنظلي في رثاء مالك بن زهير (ديوان الحماسة ١/٤١٣)

من كان مسرورا بمقتل مالك	فلبات نسوتنا بوجه نهار
يجد للنساء حواسرا يندبه	يلطمن أوجههن بالاسعار
قد كن <u>يخيان الوجوه تسترا</u>	فاليوم حين برزن للنظار
يضرهن حر وجوههن على فتى	عف الشمائل طيب الاخبار

٢- قال النابغة الذبياتي (ديوان نابغة ١/٢١) :

سقط النصف ولم ترد اسقاطه
فتناولته واتقنا باليد -

.....
= ٣- ويقول آخر بمدح عشيقته (ديوان ابن شهاب ١/٩٠)

وكنيت اذا ما زرت ليلى تيرقعت
وقد رايتى منها الغداة سفورها

٤ - وقال آخر بمدح البراقع (ديوان نو القرمه ١/٣٤٦)

جزى الله البراقع من ثواب
عن الفتيان شر ما بقينا

يوارين الملاح فلا تراها
ويخفين القباح فيزدهينا

٥ - وقالت ام عمر بن بنت وقلان فى الجاهلية تحرض قومها على اخذ بئار (حماسة ابو تمام ص ٢٤١)

ان انتم لم تطلبوا باخيكم
لفدروا السلاح ووحشوا بالابرق

وخذوا المكاحل والمجاسد
والبسوا نقب النساء فبنس رهط المرق

وجاء فى الشعر الجاهلى ما يفيد معرفة النساء قبل الاسلام للخمار فيقول بشر بن أبى
خازم واصفا بياض غرة فرسه (المفضليات ص ٣٤٤)

يظل يعارض الركبان
يهفو كان بياض غرته خمار

وكذلك الحلياب فيقول الاعشى (ديوان الاعشى ١/٧٣)

هركولة مثل دعص الرمال
اسفلها مكسوة من جمال الحسن جليابا

هركولة :اشارة الى المرأة الجميلة فى خلقها وحسنها وقوامها ومشيتها .

دعص الرمال :اشارة الى نعومة الرمال .

وقد وردت احاديث كثيرة فى هذا الباب فى بداية الاسلام او قبل تشريع زى المرأة توضح اظهار المرأة مما وجب عليها إخفاءه بعد ذلك مثل ما جاء فى صحيح البخارى (٢٨١٢) من حديث البراء ما حدث يوم أحد قال رأيت النساء يشتددن قد بدت خلاخلهن واسوقهن رافعات ثيابهن!! وأما عن كشف الصحابييات والتابعيات لوجوههن بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) أى بعد اكتمال التشريع نجد روايات كثيرة تصل الى حد التسواتر نوضح منها ما يلى :

١ - ما أخرجه البخارى (٥٦٥٢) ، ومسلم (٦٧٣٦) وغيرهما من قول ابن عباس لعطاء ألا اريك امرأة من اهل الجنة وأشار له على المرأة السوداء التى كانت تصرع على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقول ابن عباس لعطاء كان بعد وفاة النبي قطعاً .

٢ - ما أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (٣١١/٢٤) بإسناد حسن عن يحيى بن أبى سليم قال : رأيت سمراء بنت نهيك وكانت قد ادركت النبي (صلى الله عليه وسلم) وعليها درع غليظ وخمار بيدها سوط تؤدب الناس وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر .

٣ - ما أخرجه ابن عساكر فى تاريخ دمشق (١٥٨/٧٠) عن ميمون بن مهران قال دخلت على أم الدرداء فرأيتها مختمرة بخمار صفيق قد ضربت به على حاجبها (أى شدته على جبهتها مع أبداء وجهها) .

٤ - ما أخرجه ابن عساكر فى تاريخ دمشق (٧٩/٦٧) بإسناد فيه ضعف فى قصة صلب عبد الله بن الزبير أن أمه أسماء بنت أبى بكر جاءت مسفرة الوجه مبتسمة .

٥ - ما أخرجه أبونعيم في حلية الأولياء (١٦١/١) عن أبي السليل قال جاءت ابنة أبي ذر وعليها كساءان من صوف سفعاء الخدين ومعها قفة لها فمثلت بين يديه وعنده أصحابه فقالت أي ابتاه

٦ - ما أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٠٧/٨) وغيره بإسناد صحيح عن قيس بن أبي حازم قال دخلت على أبي بكر في مرضه فرأينا امرأة بيضاء موشومة اليدين تذب عنه وهي أسماء بنت عميس .

٧ - ما أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٤٠، ٣٤١/٨) أن عروة بن عبد الله بن قشير دخل على فاطمة بنت علي فقال رأيت في يديها مسكا غلاظاً في كل يد اثنين اثنين قال ورأيت في يدها خاتماً وفي عنقها خيطاً من خرز فسألتها عنه فقالت أن المرأة لا تشبه الرجال .

٨ - ما أخرجه ابن عساکر (١٩٢/٧٠) في ترجمة هند بنت المهلب بقولها أن جابر بن زيد كان يأمرها أن تضع الخمار على جبهتها.

٩ - ما أورده ابن حجر في الإصابة في معرفة الصحابة (٣٧٩/٤) من وصف حسن وجمال قريبة بنت أبي أمية وذكر حديثاً مرفوعاً عن النبي في ذلك وكذلك لفارعة بنت أبي الصلت وغيرها من الروايات الواردة عن سبيعة الأسلمية وعائشة بنت طلحة وهند بنت النعمان بن بشير وسكينة بنت الحسين والعامرية وفاطمة ابنتها وفاطمة بنت الحسين وريا حاضنة يزيد بن معاوية وأم أيمن الصحابية وغيرهن الكثيرات والكثيرات.

وأما عن شبهة النهي عن انتقاب المرأة المخزومة دليلاً على شيوع انتقاب النساء في عصره (عليه السلام) استناداً على ما يقولون أنه مفهوم المخالفة !

فنقول : هذا ليس دليلاً على مشروعيته أو شيوعه أو انتشاره انتشاراً واسعاً ولكن يمكن أن يكون دليلاً على وجوده أو حدوثه .

وقد اعترض بعض العلماء على رفع الحديث (برغم وجود المرفوع في البخاري) وقالوا أن الصواب وقفه على ابن عمر وبرغم قوة ادلتهم إلا أنه يمكن ثبوت الوقف والرفع عن ابن عمر لمجئني كلاهما من طرق قوية ومتعددة ، وقد ورد عن جمع من الصحابة والتابعين النهي عن الانتقاب في الاحرام مثل : عائشة وعلى وجابر بن زيد والقاسم وطاووس والحكم وإبراهيم وعطاء ومجاهد والحسن وغيرهم كما في المصنف لابن أبي شيبة من أرقام (١٤٢٢٥ - ١٤٢٣٢) ، والمصنف لعبد الرزاق (٨٨٦٠) .

وأما استدلال البعض بأحاديث عائشة بجواز تغطية الوجه في الاحرام وهي :

(١) - ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨٨٥٩) ، وابن سعد في الطبقات (٧١/٨) عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن عائشة " أنها كانت تطوف بالبيت وهي منتقبة " قلت : هذا الأثر ضعيف ففيه ابن جريج وهو مدلس وإن صح فيحمل على أنه من خصوصيات زوجات النبي (صلى الله عليه وسلم) كما في آية الحجاب

وهو حجاب الشخوص بل ليس فيه قرينة على الوجوب ولا الاستحباب (وسنورد إن شاء الله ما ثبت عن عائشة خلاف ذلك) .

(٢) - ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٤٢٣٧) وأحمد في المسند (٣٠/٦) ، وأبو داود (١٨٣٣) ، وابن ماجه (٢٩٣٥) عن عائشة رضي الله عنها " كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات فإذا حاذونا سدلت احدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه " قلت : الخبر ضعيف ففي اسناده يزيد بن ابي زياد وهو ضعيف الحديث ولو صح لم يكن فيه دليلاً على الوجوب بل يجاب عنه بأنه خاص بزوجات النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو ما يعرف بحجاب الشخوص ، وقد ورد عن عائشة باسناد فيه ضعف كما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤٧/٥) أنها قالت " المحرمة تلبس ما شاعت إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران ولا تتبرقع ولا تلتئم وتسدل الثوب على وجهها إن شاعت " .

قلت : والاثـر (إن صح) ليس فيه دلالة على الوجوب ولا الاستحباب بل الإباحة واللفظة " إن شاعت " تدل على ذلك وهذه اللفظة لم ينتبه لها كثير من المحققين ، بل صح عن عائشة (رضي الله عنها) كما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم (١٤٣٢٩) من طريق وكيع عن حماد بن سلمة عن أم شبيب (تابعية ثقة) عن عائشة " أنها كرهت النقاب للمحرمة والكحل ورخصت في الخفين " .

قلت: وهذا دليل قوى يفتد ادلة القائلين باستحباب النقاب فى الاحرام ، هذا وقد ورد عن بعض التابعين الرخصة فى تغطية الوجه عند الضرورة كالوقاية من الرياح والعواصف مثل ما ورد عن ابراهيم وطاووس ومجاهد (واللفظ له):

” لا بأس إذا آتتك الريح واتت مُحرم أن ترفع ثوبك الى وجهك ، ولا بأس للمرأة إذا آتتها الريح أن تشدد ثوبها “ (اخرجه ابن ابى شيبه فى المصنف ارقام (١٤٢٣٦ ، ١٤٢٣٨ ، ١٤٢٣٩) .

وقد يعترض بعض مؤيدى وجوب النقاب على قياس نهى انتقاب المرأة فى الاحرام بالنهى عن لبس العمامة والسراويل للرجال بدعوى ان النقاب من اساس الزينة والستر ، أما العمامة والسراويل من زوائد الزينة فنقول بل كلاهما كالأخر ، والنهى عن النقاب فى الاحرام كالنهى عن لبس السراويل والعمامة فى الاحرام وهما على الاباحة فى غير الاحرام وليس الاستحباب ولا الوجوب .

ويتبقى شبهة قد يفرح بها بعض مؤيدى النقاب وهى حديث اسماء ” كنا نغطي وجوهنا ، وكنا نمتشط قبل ذلك فى الاحرام ” ، وهذا الأثر اخرجه ابن خزيمة (٢٦٩٠) ، والحاكم فى المستدرک (٤٥٤/١) من طريق هشام بن عروة عن (زوجته) فاطمة بنت المنذر عن (جدتها) اسماء بنت ابى بكر ، وهذا اسناد صحيح ولكنه يكشف سوء فهم النصوص الشرعية من جانب مؤيدى النقاب وفى الأثر دلالة صريحة وواضحة على أن النساء لم يؤمرن بتغطية وجوههن فى الاحرام اول الامر ثم أتى

الأمر بالنهي عن ذلك بقولها " قبل ذلك في الإحرام " !!! ولم تقل قبل الإحرام أي بمعنى تأخر النهي عن الانتقاب في الإحرام (بدون وجود نسخ في الحكم) ، وسوء فهم المعنى الصحيح لهذه الأحاديث جعل بعض من فسرهما في حيرة فمثلا الشيخ إبراهيم ضويان (وهو من مشايخ السلفية) في كتابه منار السبيل (١/ ٢٤٦) يقول : " فيُحرم تغطيته (أي الوجه) لا نعلم فيه خلافا إلا ما روى عن أسماء أنها كانت تغطيه فيحمل على السدل !!! قلت : وأما ما يدّعيه البعض عن وجوب النقاب استنادا الى مفهوم المخالفة هنا ويقصدون ان النهي عن الانتقاب في الإحرام يدل على المشروعية في غير الإحرام ، فنقول مفهوم المخالفة هنا باطل لانه غير مستحب ولا واجب تغطية الرجال لرؤوسهم في غير الإحرام ولكنه مباح (نريد رد ممن يتشدد بمفهوم المخالفة على هذه المسألة)

(٥) الرد على من قال بان آية سؤال المتاع من وراء حجاب عامة لكل نساء المؤمنين ، وبيان ضعف أكثر من عشر أحاديث في الاحتجاب والانتقاب .

كلمة الحجاب في القرآن جاءت بمعنى الساتر أو الحاجز بين شيئين، وقد جاءت بمشتقاتها ثمان مرات ، ولقد اتخذت مريم عليها السلام هذا الساتر أو الحاجز (وإن كان مؤقتاً) فيقول عز وجل " فاتخذت من دونهم حجاباً فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشراً سوياً " .

سورة مريم آية (١٧)

وقد شاع خطأ في العصر الحديث بان الحجاب هو ما تلبسه المرأة ولا تظهر شيء من رأسها إلا الوجه ، وآية الحجاب أو قوله عز وجل " وإذا سألتموهن متاعاً فسنلوهن من وراء حجاب " سورة الأحزاب آية (٥٣) لا علاقة لها بزي المرأة بصورة مباشرة ولا بالنقاب ولكنه الاحتجاب (وهذا ما قصدته عائشة في حادثة الإفك بقولها وقد رأتني قبل الحجاب) ، وتعني هذه الآية منع الاختلاط مع زوجات النبي داخل بيت النبي (صلى الله عليه وسلم) أو خارجه لأنه قد تواتر تأذي النبي (صلى الله عليه وسلم) من كثرة الدخول أو الخروج في بيته ، وهذه الآية تُعرف أيضاً بآية " المخاطبة في المساكن والبيوت " كما سماها ابن تيمية في فتاويه (٤٤٨ / ١٥) ، وقد يتوهم البعض أن هذه الآية عامة لكل النساء بقولهم " أن خطاب الواحد يعم حكمه جميع الأمة ولا يختص بذلك الواحد المخاطب " قلت : وهذا الحكم في الأصل صحيح ولكن لا ينطبق على هذه الآية لان هذه الآية من خصوصيات (١) زوجات النبي (صلى الله عليه وسلم) .

(١) والتي منها : ١- تسمية زوجات النبي (صلى الله عليه وسلم) بأمهات المؤمنين لقوله تعالى " النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله " سورة الأحزاب آية (٦) .

٢- عدم نكاح زوجاته من بعده لقوله تعالى " وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إن أنتم كنتم عند الله عظيمين " سورة الأحزاب آية (٥٣) .

٣- مضاعفة الثواب والعقاب في الآخرة

لقوله تعالى " يا أيها النبي من أتى مثك بلإحسانة مبنية بضاعفاً لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً " ومن نكحت مثك لله وزموا له وتعمل صالحاً لئولها أجرها =

أما خبر الواحد الذي يعم

- كقوله عليه السلام للرجل الذي أئنب أقم الصلاة طرفي النهار وزلفى من الليل .

- أو كنهيه عليه السلام لرجل أن يلبس خاتم الذهب .

- أو كنهيه عليه السلام لرجل عن لبس المعصفر، وغيرها الكثير .
وهذه الأوامر والنواهي عامة لأن المخاطب ليس له خصوصية، ويردد هؤلاء المتشددون قاعدة أصولية في هذا الموضوع وهي

" العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب " فنحن نتساءل واين العموم في الآية؟ فإن هؤلاء لا يفهمون هذه القاعدة بل يرددونها بعضهم تقليدا وأحب أن أنقل معناها من أحد الكتب المعتمدة عند هؤلاء في أصول الفقه وهو الوجيز في اصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان فيقول في ص ٣٢٤ :

= مرثئين وأعتننا لها رزقا قريبا " سورة الاحزاب آية (٣٠، ٣١) .

٤- عدم جواز الصدقة لهم ففي الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم " انا لا تحل لنا الصدقة " .

وكذلك القرار في البيوت ، ونكر ما يتلى عليهن من آيات الله ، وكذلك التشديد عليهن في عدم الخضوع بالقول ، وكذلك عدم تهرجهن تهرج الجاهلية الأولى ، وتخبيرهن في البقاء معه كزوجات أو تطلقهن ان كن يردن الحياة الدنيا وزينتها ، وكذلك منع الله عز وجل رسوله الكريم من الزواج عليهن أو استدال زوج بزواج آخر ، بالإضافة الى تشريع الحجاب الكامل عليهن وهذه الخصوصيات نزلت في سورة واحدة فقط وهي سورة الأحزاب !!!

" اشتهر على السنة الاصوليين والفقهاء قولهم : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ويريدون بهذه العبارة ان العام يبقى على عمومه وان كان وروده بسبب خاص كسؤال او واقعة معينة فالعبرة بالنصوص وما اشتملت عليه من احكام وليست العبرة بالاسباب التي دعت الى مجئ هذه النصوص فاذا جاء النص بصيغة عامة لزم العمل بعمومه دون الالتفات الى السبب الذي جاء النص العام من اجله "

قلت : اعتقد ان المقصود بهذه القاعدة قد وضح و لا يحتاج الى مزيد من الشرح ، وقد حدد د. عبد الكريم زيدان ايضا في كتابه ص ٣٠٥ ثمانى صيغ لالفاظ العموم وهى :

١ - لفظ كل وجميع مثل " كُلْ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ " آية ١٨٥ سورة ال عمران

٢ - الجمع المعروف بال للاستغراق وبالإضافة مثل " وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ..... " سورة البقرة آية ٢٣٣

ومثل " خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً..... " سورة التوبة آية ١٠٣

٣ - المفرد المعروف بال المفيدة للاستغراق مثل " وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ "

سورة العصر آية ١ ، ٢

٤ - المفرد المعروف بالإضافة مثل حديث " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " اى البحر

٥ - الاسماء الموصولة مثل "وَأَجَلَ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ" سورة النساء
آية ٢٤

٦ - اسماء الاستفهام مثل قوله "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا"

سورة البقرة آية ٢٤٥

٧ - اسماء الشرط مثل "مَنْ ، مَا ، أَيْنَ" كما في قوله "فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ
الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ" سورة البقرة آية ١٨٥

٨ - النكرة الواردة في سياق النفي أو النهي مثل قوله "وَلَا تَصِلْ عَلَى
أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا" سورة التوبة آية ٨٤

(انتهى كلام د. زيدان)

قلت : ومما سبق يتضح ان آية سؤال المتاع لم تشتمل على اى لفظ من
الفاظ العموم ، واما ما يستدل به بعض مؤيدى النقاب بما قاله الشنقيطى
في مذكرته في اصول الفقه (ص ٢٤٣) بان "عموم العلة يلزم عموم
الحكم".

قلت : وبناءاً عليه فاتهم يعتقدون ان علة الحجاب الكامل (كما فهموه
من آية سؤال المتاع من وراء حجاب) هي الطهارة وذلك لقوله عز
وجل " ذلکم اطهر لقلوبکم وقلوبهن "

فنقول : هناك فرق معروف ومعلوم في اصول الفقه بين حکمة الحكم
وعلة الحكم وكذلك من شروط العلة ان تكون مناسبة لمحل الحكم .

واما عن حكمة الحكم فهي : الباعث على تشريعه والغاية المقصودة منه ، واما علة الحكم فهي : الامر الظاهر المنضبط الذي بنى الشارع الحكم عليه وربطه به وجودا وعدما ، وكما هو واضح فان الطهارة المقصودة في الآية اقرب الى الحكمة وليست الى العلة ولكننا نؤكد ان الآية ليست لها علاقة بالنقاب ولكن تتعلق بسؤال زوجات النبي (صلى الله عليه وسلم) المتاع من وراء حجاب او ستر، وذلك قضاءً على الاختلاط والتداخل داخل البيت النبوي ، ومن فهم ان الحكم في الآية هو النقاب فقد ابتعد عن الصواب .

وهناك العديد من الامثلة التي تدل جزماً وقطعاً بما لا ريب فيه ان هذه الآية

" وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ "

خاصة بزوجات النبي (صلى الله عليه وسلم) منها :

- ان بعد هذه الآية ورد تحديد لاصناف الناس الذين ليس على ازواج النبي (صلى الله عليه وسلم) من جناح او حرج في عدم الاحتجاب والاستتار عنهم وهي الآية

" لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَاتِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَاتِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ "سورة الاحزاب آية (٥٥) .

قلت : لم تذكر الآية ثلاثة اصناف لا يمكن باى حال من الاحوال التفاضل
عنهم لانهم قطعاً من المحارم وهم الزوج وابو الزوج وابن
الزوج والسبب أن الزوج هو النبى (صلى الله عليه وسلم) وهو
المخاطب ، أما ابا الزوج و ابن الزوج فإن النبى لم يكن عنده أب ولا
ابن وقت نزول الآية (الحمد لله وضح الأمر) ، وان هؤلاء الاصناف
الثلاثة المذكورون فى الآية (٣١) من سورة النساء العامة لجميع
النساء .

وقد قلت على نص عزيز للامام ابن بطلال فى شرحه لصحيح البخارى
(٥٣/٦) فقال فى الحديث التالى لحديث المعازف المشهور " عن سهل
قال : أتى أبو أسيد الساعدي ، فدعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
فى غرسه ، فكانت امرأته خادمتهم ، وهى العروس ، الى ان قال
ابن بطلال وقبه : أن الحجاب ليس بفرض على نساء المؤمنين ، وإنما
هو خاص لأزواج النبى ، كذلك ذكره الله فى كتابه بقوله : (وإذا
سألتهم عن متاعاً فاسألوهم من وراء حجاب) .

قلت : انتهى النقل من شرح البخارى لابن بطلال (والحمد لله على فضله) ، وقد
ورد فى السنة ما يدل على وصف هذا الساتر او الحجاب لزوجات النبى
(صلى الله عليه وسلم) منها :

ما اخرج ابن سعد فى الطبقات (٢٠٩/٨) باسناد ضعيف جداً عن عبد
الرحمن بن عوف قال أرسلنى عمر وعثمان بأزواج رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) أى بعد وفاته فكان عثمان يسير أمامهن فلا يترك أحدا يدنو

منهن ولا يراهن إلا من مد البصر، وينزلان في في الشعب ولا يتركان
أحد يمر عليهن ، وفي رواية الوليد بن عطاء قال: كان عثمان ينادي الأ
يدنوا اليهن أحد ولا ينظر اليهن أحد "!!!.

وبالغ بعض العلماء كالقاضي عياض في حجاب شخوص زوجات النبي
(صلى الله عليه وسلم) فقال بانه فرض وردّ عليه ابن حجر كما في فتح
البارى (٥٣٠/٨) وقال " لا دليل على الوجوب عليهن فقد كن بعد النبي
(صلى الله عليه وسلم) يحججن ويظفن ، وكان الصحابة يسمعون منهن
الحديث وهن مستترات الأبدان لا الأشخاص"

قلت : وقد ورد فعلاً تغطية النبي (صلى الله عليه وسلم) لهن (وقد
يكون على سبيل الاستحباب او الوجوب) ومن هذه الأدلة :

ما أخرجه مسلم (٣٥٧١) وغيره في حجب صليّة بنت حنّى عندما قعدت
على عجز البعير وراءه ، وهنا أدرك الصحابة أنه تزوجها بقولهم إن
حجبها فهي من أمهات المؤمنين "

وهناك أدلة ضعيفة أخرى خاصة بزوجات النبي (صلى الله عليه وسلم)
يستدل بها مؤيدى النقاب على وجوب تغطية الوجه والكفين وهي :

١ - ما أخرجه احمد في المسند (٢٨٩/٦) ، والترمذى (١٢٦١) ، وابو
داود (٣٩٢٨) ، والنسائى في السنن الكبرى (١٩٧/٢ ، ١٩٨) وابن
ماجه (٢٥٢٠) عن أم سلمة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال " إذا كان
لإحدكن مكاتب، وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه ".

قلت : لا يصح لشدة ضعفه تفرد به نيهان مولى أم سلمة وهو مجهول لم يرو عنه إلا الزهرى، ولم يوثقه معتبر، ومثله لا يحتمل منه مثل هذا التفرد وهو مجهول العين وليس مجهول الحال أو المستور، وقد نقل البرهقي في السنن الكبرى (٣٢٧/١٠) عن الشافعي قوله " لم أر من رضى من أهل العلم يثبت واحدا من هذين الحديثين فنكر هذا الحديث وحديث آخر ".

٢ - ما أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦٣/٨) وهو حديث أم سلمة (رضى الله عنها) في خطبة النبي لها من وراء حجاب . قلت : حديث ضعيف ، فيه الراوى عن أم سلمة وهو حبيب بن أبى ثابت وهو لم يسمع منها (كما فى المراسيل لابن أبى حاتم ص ٨٢) .

٣ - ما أخرجه أحمد في المسند (٢٩٦/٦) ، والترمذى (٢٧٧٨)، وأبو داود (٤١١٢) وغيرهم عن أم سلمة (رضى الله عنها) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمرها هي وميمونة أن يحتجبا من ابن أم مكتوم .

قلت : حديث ضعيف تفرد به نيهان وهو مجهول كما أشرنا منذ قليل ، ويخالف هذا الحديث إذن النبي (صلى الله عليه وسلم) لفاطمة بنت قيس بأن تعد فى بيت ابن أم مكتوم وأن تضع ثيابها فيه وهو حديث طويل مشهور أخرجه أصحاب الصحاح والسنن والمسائيد.

٤ - ما أخرجه ابن ماجه (١٩٨٠) من حديث عائشة (رضى الله عنها) فى خروجها منتقبة لرؤية صفية بنت حنن .

قلت : اسناده ضعيف فيه المبارك بن فضالة وهو موصوف بالتدليس والتسوية وقد عنعن ، وفي الإسناد أيضاً علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف الحديث ، وكذلك فيه أم محمد وهي مجهولة الحال ، وللحديث شاهدين أخرجهما ابن سعد (٩٠/٨).

- الاول : فيه محمد بن عمر الواقدي وهو متهم في الرواية متروك الحديث .

- الثاني: فيه عبد الله بن عمر (العمرى) وهو ضعيف الحديث ، وقد رواه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وروايته معضلة فاتهم بما يروى عن طبقة التابعين ، وفي الإسناد أيضاً أبي الرجال وفيه لين وكان يرفع ما لا يرفعه غيره .

٥ - ما أخرجه الحاكم في المستدرک (١٥/٤) من حديث قيس بن زيد في تجليب حفصة (رضي الله عنها) عندما طلقها النبي (صلى الله عليه وسلم).

قلت : اسناده ضعيف ، فإن قيس في عداد المجاهيل ولا يُعرف له صحبة وله شاهد من حديث أنس كما عند الحاكم وغيره ولكن ليس فيه محل الشاهد وهو التجليب .

٦ - ما أخرجه أحمد في المسند (١٦٨، ١٦٩/٢)، وأبو داود (٣١٢٣) ، والنسائي (٢٧/٤)، والحاكم (٣٧٣/١)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما) في عدم معرفة النبي (صلى الله عليه وسلم) لفاطمة عند رجوعها من عند أهل ميت كانت تعزيهم .

قلت : الحديث ليس فيه ما يدل على أن فاطمة (رضي الله عنها) كانت منتقبة ، فضلاً عن شدة ضعفه ففيه ربيعة بن سيف ضعفه البخاري وغيره وقالوا صاحب مناكير (راجع تهذيب الكمال ١١٣/٩).

٧ - ما أخرجه ابوداود (٢٤٨٨) من حديث ثابت بن شماس وفيه أن امرأة جاءت منتقبة الى النبي (صلى الله عليه وسلم) تسأل عن ابنها المقتول قتله أهل الكتاب .

قلت : الحديث شديد الضعف فيه عبد الخبير بن ثابت بن قيس ، قال عنه البخاري: حديثه ليس بالقائم ، وقال أبو حاتم وابن عدي وابو احمد الحاكم : منكر الحديث ، حديثه ليس بالقائم .

٨ - ما أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٣٦/٨) ، وابن عساکر في تاريخ دمشق (١٧٩/٧٠) من حديث عبدالله بن الزبير يوم الفتح !! حين اسلمت هند بنت عتبة ولما أتت النبي كشفت عن نقابها فقال لها مرحبا بك .

قلت : اسناده ضعيف جدا ففيه محمد بن عمر الواقدي ، وقد كذبه العلماء برغم شهرته بالمغازي.

٩ - ما اورده البخاري في صحيحه من ان سمرة بن جندب اجاز شهادة امرأة منتقبة .

قلت اورده البخاري في صحيحه كتاب الشهادات معلقا ولم يفلح ابن حجر في وصله بل قال لم اعرف اسم المرأة.

١٠ - ما أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٢٦/٨) عن أم سنان الإسلامية قالت لما نزلنا المدينة لم ندخل منازلنا حتى دخلنا مع صفية منزلها وسمع بها نساء المهاجرين والانصار فدخلن عليهن متكررات فرأيت اربعا من ازواج النبي (صلى الله عليه وسلم) متقبات وهن : زينب بنت جحش وحفصة وعائشة وجويرية .

قلت: حديث منكر واسناده ضعيف جدا ففيه الواقدي وقد مر حاله

- ويتبقى حديث صحيح يساء فهمه أخرجه البخاري (٨٧٢) ، ومسلم وغيرهما عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كان النبي (صلى الله عليه وسلم) " يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات بمروطهن ثم يرجعن الى بيوتهن ما يعرفهن أحد من الغلس .

قلت : هذا الحديث يفرح به مؤيدى النقاب ، وللأسف فإنهم لم يفهموا معناه ، فإن الحديث ليس له علاقة بتغطية الوجه ولكن له علاقة بتكبير صلاة الفجر، والانتهااء منها قبل زوال الظلمة (الغلس) ، وعدم معرفة وجوه بعضهم البعض ليس بسبب تغطية الوجه ولكن بسبب الظلام ، وهذا الامر ليس خاصا بعدم رؤية وجوه النساء فقط ولكن عدم رؤية وجوه الرجال أيضاً .

ويفسر ذلك آثار أخرى صحيحة فقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (برقم ٣٢٤٠) عن عمرو بن دينار أنه صلى مع ابن الزبير فكان يغلس بالفجر فينصرف ولا يعرف بعضنا بعضا.

وأخرج أيضا ابن أبي شيبه في مصنفه (برقم ٣٢٤١) عن أبياس الحنفى قال كنا نصلى مع عثمان الفجر فينصرف وما يعرف بعضنا وجوه بعض .

قلت : بل نكر البخارى هذا الحديث تحت عنوان سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن فى المسجد !! (باب ١٦٥ من كتاب الصلاة)

وكذلك يوب ابن ابي شيبه فى مصنفه باب (٩٢) من كتاب الصلوات تحت عنوان " من كان يغلس بالفجر " أى من كان يُعجلُ بصلاة الفجر ، وباب (٩٣) " من كان ينور بها ويسفر ولا يرى بذلك بأساً " أى من كان يتأخر بالفجر .

وكذلك ما أخرجه الهيثمى فى مجمع الزوائد تحت عنوان " وقت صلاة الصبح " وأورد حديث عن على (كرم الله وجهه) قال : كنا نصلى مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم ننصرف وما يعرف بعضنا وجوه بعض ! .

(٦) الرد على من قال أن اختصاص القواعد من النساء يرفع الحرج عليهن من وضع ثيابهن دليلاً على نقاب الشابات وبيان خطأ ذلك .

يقول ابن جرير الطبرى فى تفسيره (١٢٦/١٨)

" القواعد من النساء هن اللواتى قد قعدن عن الولد من الكبر ، فلا يحضن ولا يلدن ، واللاتى قد ينسن من البعولة فلا يطمعن فى الارواج ،

ليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن يعني جلابيبهن وهي القتاع الذي يكون فوق الخمار والرداء الذي يكون فوق الثياب "

ثم يقول ابن جرير (١٢٧/١٨) " وهذا للكبيسة التي قد قعدت عن الولد فلا يضرها أن لا تجلب فوق الخمار ، وأما كل امرأة مسلمة حرة فعليها إذا بلغت المحيض أن تكنى الجلباب على الخمار، " قلت : وقد يتساءل البعض عن الحكمة في ذكر "ثيابهن " في هذه الآية بدلا من "جلابيبهن " فليس المقصود بذلك أن يضعن جميع ثيابهن وإنما المراد بعضها كالجلباب والرداء وهي الثياب الظاهرة التي لا يفضي وضعها لكشف العورة ، فهو من باب (إطلاق الكل وإرادة الجزء) ويسميه علماء البلاغة (المجاز المرسل) .

و لعل هذا يوحى بأن الجلباب اعم من الثياب ، وأن الثياب المقصود هو الخمار ، ولو ثبت ذلك يؤول قول التابعين الثلاثة (الشعبي وإبراهيم وماهان) الذين قالوا ان "إلا ما ظهر منها" هو الثياب أو ما قد يعني الخمار هنا كما فسره عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه بأن ثيابهن في آية القواعد هي الخمار (كما أخرجه الطبري ١٢٧/١٨) وهذا الرأي لو صح لاضيف كدليل لادلة معارضي النقاب ولاصبح هناك اجماع على تفسير آية الزينة الظاهرة بالوجه والكفين ، ولكن يعارضه (أي يعارض قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم) ما ورد عن عدد من الصحابة والتابعين مثل ابن عباس وابن مسعود والضحاك وسعيد بن جبير ومجاهد والشعبي وغيرهم أن تفسير الثياب في آية القواعد هو الرداء أو الجلباب أو الملحفة ، ويكون التفسير الصحيح للآية هو

استثناء النساء القواعد من أرخاء الجلابيب لانهن غير معرضات لآذى
لعدم الرغبة فيهن ، بل قد صح عن الحسن وقتادة في تفسير قوله "
غير متبرجات بزينة " قالوا : باديات عن النحر ونحو ذلك " اخرجہ ابن
ابی حاتم في تفسيره (١٦٥٤٧) .

ولكن ابن القطان في أحكام النظر (٣٥/٢) " ذهب الى ان تفسير ثيابهن
ليس خاصا بالجلباب الذي هو فوق الخمار فقط ولكن كلاهما أى الخمار
والجلباب فقال " رخص لها أن تخرج دونهما وتبدو للرجال "!! ولعله
استند في ذلك الى ما اخرجہ ابن ابى حاتم في تفسيره (٢١٤/١٠) إلا
أنه لم يصح ، وذهب الالبانى في كتابه الإفحام الى أن تفسير ثيابهن أنه
الخمار وقال هو الاصح عن ابن عباس .

قلت : بل الاصح والاصوب ما رواه الاكثرية ومنهم ابن عباس بأنه
الرداء والجلباب والملحفة .

وقد ثبت في عدة آثار كشف بعض النساء القواعد الكبيرات لوجوههن
منهن المرأة السوداء التى كانت تصرع على عهد رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) فقد قال ابن عباس لعطاء ألا اريك امرأة من أهل الجنة
....."الى آخر الأثر وكذلك أم ايمن التى كان يزورها ابا بكر وعمر
بعد وفاة النبی والتى بكت لوفاة النبی (صلى الله عليه وسلم) ولانقطاع
الوحي ، وغيرها من الآثار التى دلت على كشف الكثيرات من
النساء القواعد لوجوههن ، ولم يثبت أن أحدا من الصحابييات ولا

التابعيات من القواعد كن يغطين وجوههن عدا التابعة حفصة بنت سيرين فأنها كانت تأخذ بالعزيمة على حسب تأويلها وفهمها للآية .

وينحاز مؤيدى النقاب الى فعل حفصة وكأنها معصومة والحقيقة انها كانت من العابدات الساجدات ، ولم يثبت انها من الفقيهات العالمات ، وقد مرّ في المقدمة تصحيح ام عطية الصحابية لها بعض المسائل الفقهية !!!

(٧) الرد على من قال أن ضرب الخمار على الجيوب هو تغطية الوجه ، وأن الفتاع هو النقاب وبيان خطأ ذلك .

- أخرج البخارى فى صحيحه (٤٣٨٦) ، والطبرى (٩٤/١٨) عن عائشة (رضى الله عنها) قالت : يرحم الله النساء المهاجرات الأول لما أنزل الله " وليضربن بخمرهن على جيوبهن " شققن أكثف مروطهن فأختمرن بها . وأخرج الطبرى فى تفسيره (٩٤/١٨) عن عائشة (رضى الله عنها) قالت لما نزلت الآية " وليضربن بخمرهن على جيوبهن " شققن البرد مما يلى الحواشى فأختمرن به .

قلت :وصفت عائشة (رضى الله عنها) شينين تم الاختمار بهما وهما البرد والمروط ، والبرد جمع بردة وهى كساء يلتحف به (السان العرب ٢٥٠/١) ، والمروط جمع مرط وهى كساء من خز أو صوف أو كتان (السان العرب ٤١٨٣/٧) ، ويقول ابن جرير فى تفسير الآية "وليلقين خمرهن وهى جمع خمار على جيوبهن ليسترن بذلك شعورهن وأعناقهن وقرطهن " قلت : والمقصود من الآية هو تغطية جيب المرأة

وهو فتحة صدرها (من الثوب) وليس الوجه ، وأما عن استدلال البعض بتفسير ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في فتح الباري بأن الخمار هو تغطية الوجه نقول بل نعارضه بأقوال غيره ممن شرح البخاري وهم العيني والقسطلاني وابن الملقن ومعظمهم سبقوه فيقول ابن الملقن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ) في شرحه لصحيح البخاري وهو كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٥٨/٢٣) "والخمار ما غطي به الرأس كالعمامة للرجل ، والجيوب الصدور والنحور، والمروط أكسية معلمة تكون من خز وتكون من صوف قيل إن النساء كن يلبسن الدرع وله جيب مثل جيب الدراعة فتكون المرأة مكشوفة الصدر والنحر ونحرها عورة ولا يجوز للأجنبي النظر إليها منها"

وقد أيد ابن الملقن شارح آخر لصحيح البخاري وهو أبو العباس القسطلاني في ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري كما في (٥٣٥/١٠) فقال " يضربن يعني يلقين فلذلك عداه ب "على" والخمر جمع خمار ، وفي القلة يُجمع على اخمرة ، والجيب ما في طوق القميص يبدو من بعض الجسد " ثم قال في (٥٣٦/١٠) "فأمرهن أن يضربهن على الجيوب ليسترن أعناقهن ونحورهن"

أما العيني في شرحه لصحيح البخاري فقد فسر الآية بأن المقصود منها عدم تغطية الوجه وفي نفس الصفحة في تفسير الحديث فسرته بتغطية الوجه !!!

وأما استدلال البعض بأن كلمة خمار تعنى تغطية الوجه نقول: وردت في الحديث " لا تقبل صلاة امرأة حائض إلا بخمار " أنها تغطي الرأس وتُظهر الوجه بلا خلاف ، وايضا حديث مسح النبي (صلى الله عليه وسلم) على الخمار " اى أنه يمسح اعلى رأسه وليس الوجه بلا خلاف، وغيرها من الآثار المتواترة عن لبس الإماء الخمار بدون تغطية وجوههن أو حتى إرخاء الجلابيب ، وأما استخدام البعض لمعنى الخمار بأنه تغطية الوجه استنادا لأحاديث منها قول عائشة (رضي الله عنها) في حديث حادثة الإفك " فخرت وجهي بجلابي "، وكذلك قوله عليه السلام " خمروا أنفسكم " أقول

أولاً : " الخمار خصصه العرف بما تغطي به المرأة رأسها " كما قال القاسمي في تفسيره (١٢/١٩٥).

ثانياً : فسر علماء اللغة الخمار بأنه ما غطى الرأس وليس الوجه ومنهم :

- ابن منظور في لسان العرب (٢/١٢٦١).

- الزبيدي في تاج العروس مادة خ م ر.

- ابن الأثير في غريب الحديث (٢/٧٨) .

- الفيروزآبادي (٢/٥٧١).

- الراغب الأصبهاني في غريب القرآن (ص ١٥٩) وغيرهم الكثير .

والتخمير بمعنى التغطية أو الستر فيمكن أن تستخدم كلمة يُخْمَر بمعنى يغطي أى شئ حتى الوجه ومعنى قول عائشة (رضى الله عنها) " فخرت وجهي بجلابي" أى غطيت وجهي بجلابي ، وأما عن تخمير الآواني فنحن نغطي الآواني من أعلى أى ما يشبه أعلى الرأس عند المرأة أو الرجل وليس من جانب أو طرف الرأس عند المرأة وهو الوجه .

وأما الجيب فهو قطع من أعلى القميص وهو ما يسميه العامة طوقا، وأما إطلاقه على الموضع المخصص لوضع الدراهم ونحوها فليس من كلام العرب كما ذكره ابن تيمية (مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٦٢/١٧) وعنه القاسمي في تفسيره (١٩٥/١٢) .

وقد ثبت في تفسير قوله تعالى " ولا يعصينك في معروف " سورة الممتحنة آية (١٢) عن زيد بن أسلم وأسيد بن أبي أسيد وبكر بن عبد الله وغيرهما كما في الطبقات لابن سعد (٥/٨ ، ٦) ، والطبري (٥١/٢٨)

"بأن لا يحدثن وجها ولا يشققن جيبا"

قلت : وماذا يقول مؤيدى النقاب في هذا التفسير ؟

وأما عن استخدام معنى القناع على أنه تغطية الوجه فقط فهذا مخالف للغة العرب ولجميع الشواهد والأدلة الواردة فيها لفظ القناع أو التقنع فهو يأتي غالبا بمعنى تغطية الرأس فقد تواترت الآثار وخاصة عن عمر في النهي عن إدناء الجلابيب للإماء وإدناء الجلابيب معناه تغطية مقدمة

الرأس وجزء من الجبهة فوق الحواجب ، وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على أن القناع يغطي الرأس فقط وليس الوجه فقد ترجم البخاري في صحيحه (فتح الباري ١٠/٢٧٣) باب التفتع : وقال ابن عباس " وخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) وعليه عصابة دسماء ، وقال أنس " وعصّب النبي (صلى الله عليه وسلم) رأسه بحاشية برد " .

قلت : قول أنس يفسر قول عائشة شققن البرد مما يلي الحواشي ، وقال ابن كثير : الخمر جمع خمار وهو ما يغطي به الرأس وهي التي يسميها الناس المقانع (تفسير ابن كثير ٣/٢٨٤) ،

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (٥٠٦٤) عن معمر عن قتادة عن أنس أن عمر ضرب أمة (أي جارية) لآل أنس رأها متقنعة قال أكشفي رأسك لا تشبهين بالحرائر .

وأخرج ابن أبي شيبة (٢٦٢٠٦) عن أبي العلاء كان يقول رأيت الحسن بن عليّ يصلي مقتعاً رأسه !!! .

(٨) الرد على من قال أن أحاديث إباحة النظر إلى المخطوبة دليل على عدم كشف الوجه في الأصل وبيان خطأ ذلك .

اختلف العلماء في مقدار ما يجوز للرجل أن يراه في المرأة المخطوبة ، وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده (٣/٣٦٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٨٤/٧) بإسناد حسن عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : إذا خطب أحدكم المرأة فقدر له أن يرى منها ما يدعو به إلى نكاحها فليفعل " وفي زيادة عند أحمد (٣/٣٣٤) عن

جابر قال " فخطبت جارية من بنى سلمة فكنت أختبئ لها تحت الكرب
(اصول سعف النخيل العريضة اليابسة) حتى رأيت منها بعض ما
دعاني الى نكاحها فتزوجتها "

قلت : ولا يعقل أن يبذل جابر (رضي الله عنه) جهدا كهذا ليرى الوجه
والكفين فقط وهو أصلا لا دليل على تغطيتهما

وهذا عام لم يخصه نص في هذا الباب واما قصره على النظر الى
الوجه والكفين فقط فهو قول ساقط ومتهاافت لانه يلغى العمل بالحديث
ويجعله من لغو القول وحاشي ذلك .

وهناك أدلة أخرى منها رؤية عمر لساق أم كلثوم بنت علي ولكنه اسناد
صحيح الى أبو جعفر الباقر (المولود سنة ٦٠) وهو لم يدركهما ، وكذلك
حديث سبيعة الاسلمية التي لم ينكر النبي (صلى الله عليه وسلم) عليها
ما قيل لها بعدم تجملها للخطاب.

واما احاديث امر النبي (صلى الله عليه وسلم) لبعض الصحابة
بضرورة رؤية وجه المخطوبة فان هذا ليس دليلا على وجوب او
استحباب تغطية الوجه بل يكون اساسه عدم الرغبة في الرؤية
(كما كان من عادات العرب فابطله الاسلام) او بسبب حياء بعض
الصحابة او وجود انتقاب على سبيل الاباحة وليس الاستحباب او
الوجوب .

(٩) الرد على من قال ان احاديث التشديد في إرخاء ذبول النساء والنهي
عن ابداء القدم دليلا على تغطية الوجه لان الوجه افتن وبيان خطأ ذلك .

- أخرج البخارى فى صحيحه (٥٧٨٩ ، ٥٧٩١) ، ومسلم وغيرهما حديث النهى عن جرّ الإزار خيلاء ولم يخرجوا زيادة حديث أم سلمة (رضى الله عنها) والخاص بتحديد ذيول النساء شبرا أو ذراع (شبرين) بل قد اعلّ كثير من العلماء هذه الزيادة بالانقطاع والارسال مثل النسائي فى السنن الكبرى (٩٤١١) ، وقال ابن حجر فى الفتح (٢٥٩/١٠) " وكان مسلما اعرض عن هذه الزيادة للاختلاف فيها على نافع ونحن نقول بفرض صحته فليس هناك دليلا على ان يكون موضع قياس ذيل المرأة من اسفل الكعبين وذلك للاسباب الآتية :

١ - ما ورد عن جمع من الصحابة والتابعين مثل "ابى بكر وعثمان وعلى وابن عمر وحذيفة وأنس والبراء وأسامة بن زيد وأبى سعيد وزيد بن أرقم وابن سيرين وأبى اسحاق وميمون وأبراهيم وغيرهم (راجع المصنف لابن ابى شيبه من ارقام ٢٤٨٠٧ - ٢٤٨٢٤) بأن إزرة الرجل الى نصف ساقيه.

٢ - لو سلمنا ان قياس إزرة المرأة مقدار شبر من الكعبين فنحن نتعجب من انكشاف القدمين بعد هذا ، ولو ثبت ارخائه بهذا الشكل لبادرن الصحابييات على اتباع ذلك ، ولأصبح الامر مشهورا فى طول ذيولهن ، إلا ان كل الوارد فى الباب حديث مشكوك فى صحته !!

٣ - لم يوضح النبى (صلى الله عليه وسلم) إزرة خاصة بالمرأة وعلى هذا ينبغى حملها على إزرة الرجل ، واما ما ورد عن ام سلمة بان النبى (صلى الله عليه وسلم) شبر لفاطمة شبرا من نطاقها فاسناده ضعيف

ففيه على بن زيد بن جدعان وضعفه معروف ومشهور ، وهناك رواية أخرى بلفظ " شبر لها شبراً من عقبها " أخرجه الطبراني في الاوسط وفيها ضرار بن صرد وهو ضعيف ايضاً وضعف ابن جدعان اشدّ فلا امكانية للتقوية ، وقد ضعف الدارقطني هذا الحديث كما في العطل (٢٤٩/١٥) ورجّح انقطاعه بقوله : المرسل اشبه ، قلت وذكر هناك ان الرواية المرسلة رواها ابن جدعان عن الحسن مرسل اي ضعيف ومرسل .

٤ - لا داعي لاطالة المرأة لذيلها بهذا الشكل لانه ليس بعورة كما هو الراجح من قول جمهور العلماء ومنهم ابن تيمية كما قال في فتاويه (١١٤/٢٢) " والقدم يجوز ابداءه عند ابي حنيفة وهو الاقوى فان عائشة جعلته من الزينة الظاهرة".

٥ - لم يرد نص صحيح يوضح ماذا تفعل النساء في ذيولهن التي تطولها النجاسة فقد ورد حديثان ضعيفان في الباب "

الاول : أخرجه مالك في الموطأ (٤١) ، وابن أبي شيبه في المصنف (٦١٥) ، واحمد في المسند (٢٩٠، ٣١٦/٦) ، وابو داود (٣٨٣) ، والترمذي (١٤٣) ، وابن ماجه (٥٣١) ، والدارمي (٧٤٨) ، والبيهقي في السنن (٤٠٦/٢) ، وابويعلی الموصلي في مسنده (٦٨٨٩، ٦٩٤٥) من طريق محمد بن عمار بن عمرو بن حزم عن محمد بن ابراهيم الحارث التيمي عن أم ولد لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) : قالت إني أطيل ذيلي

فأمشى في المكان القذر قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
" يُظْهَرُهُ مَا بَعْدَهُ ."

قلت : اسناده ضعيف ففيه محمد بن عمار بن عمرو بن حزم
وهو مختلف فيه يحتاج لمتابع مثله أو افضل منه لقبول خبره ولذا قال
عنه الحافظ في التقریب صدوق يخطئ (ترجمته في تهذيب الكمال
٣٥٩/٩) وأيضاً في الاسناد أم ولد لابراهيم بن عبد الرحمن فهي
مجهولة ولا يعرف اسمها .

والحديث الثاني : أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤٠٦/٢) وضعفه
من طريق ابراهيم بن ابي حبيبة عن داود بن الحصين عن ابي سفيان
عن ابي هريرة بنحوه مرفوعاً بلفظ : تُظْهَرُ بَعْضُهَا بَعْضاً قُلْتُ : وهذا
الاسناد ضعيف ففيه ابراهيم بن ابي حبيبة فهو ضعيف لا يحتج به ولا
يصلح للمتابعة (تهذيب الكمال ١٠٤/١). وعلى فرض صحته فماذا تفعل
المرأة اذا كان آخر موضع مرت عليه بثيابها غير طاهر !!

- وقد وردت آثار أخرى ولكنها تخص النعل بالنسبة للرجل أو المرأة
وليس الذيل وكذلك قد ورد عن عدد من التابعين (راجعها إن شئت في
المصنف لابن أبي شيبة باب (٧١) من كتاب الطهارات تحت عنوان " في
الرجل يطأ الموضع القذر يطأ بعده ما هو أنظف " .

(١٠) الرد على من قال أن المرأة عورة لا يجوز كشف وجهها ، وبيان
عدم صحة ذلك .

- حديث المرأة عورة لم يصح مرفوعا أى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولكنه صح موقوفا من قول ابن مسعود وقد ورد عن ابن عمر أيضا مرفوعا ولكنه لم يصح ، وأما حديث ابن عمر أخرجه الطبراني في المعجم الاوسط (٣٠٣٦) من طريق قتادة عن سالم عن أبيه (ابن عمر) مرفوعا ، قلت : قتادة مدلس ولم يسمع أصلا من سالم كما قال الإمام أحمد وغيره ، وعلى هذا فالحديث منقطع وهو لا ينجبر ، وأما حديث ابن مسعود فقد رواه عنه أبي الاحوص وأختلف فيه على أبي الاحوص فرواه عنه شعبة موقوفا ومرفوعا وتابع شعبة على الوقف حميد بن هلال كما في المصنف لابن أبي شيبة (٧٦٩٨) ، ورواه عنه قتادة (وفي بعض الطرق جاء بينهما موري العجلي) وكذلك فإن قتادة مدلس ولم يصرح هنا بالسمع وقال ابن خزيمة بعد الحديث رقم (١٦٨٧): "وإنما شككت أيضا في صحته لأنى لا أقف على سماع قتادة هذا الخبر من موري"

والحديث صحيح الى قتادة إلا أنه لم يصرح بالسمع ولم يقوى احدا من العلماء المتقدمين الموقوف بالمرفوع وخاصة عندما يكون المرفوع والموقوف مخرجهما واحد .

وأخيراً : فنصحتى للأخت المسلمة الحائرة بين كشف الوجه وبين تغطية الوجه

لقد بذلت جهدا كبيرا في تحقيق النصوص الواردة في هذه المسألة ، وهذا من أجلك لان النبي (صلى الله عليه وسلم) أوصانا بك خيرا ، وعليك أن تقارنى بين أدلة كشف الوجه الكثيرة القوية وبين أدلة تغطية

الوجه الضعيفة الواهية، عليك ان تكونى على حذر ممن يخدعك بقوله ان النقاب فرض أو مستحب ،ولا اطلب منك بعد قراءة دلالة هذه المسألة الا شيئا واحدا وهو ان قال لك احدا ان رأى جمهور الصحابة والمفسرين والفقهاء هو فرض النقاب فلا عليك الا ان تبحثى بنفسك فى المراجع التى اوردناها وستأكدى بان الله تدليس اصحاب الراى الآخر فإنهم يزعمون خلاف الحقيقة وينقلون غير الصواب !!

وأحب ان اختتم هذه المسألة فقط بالفتوى رقم ٤٠٦٧ بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٤ الصادرة من دار الافتاء المصرية فى حكم النقاب

"النقاب والقفاز سلوكا شخصيا يقع فى دائرة المباح ولا حرج على المرأة شرعا ان هى خلعت النقاب والقفازين ، واكتفت بالحجاب الذى يغطى الشعر فقد أباح لها الشرع اظهار الوجه والكفين".

المخالفة الثانية:

القول بوجوب أو استحباب ختان الإناث .

معلوم أن ختان الذكور من محاسن الشرع الحنيف ، ومن سنة إبراهيم عليه السلام ، أما بالنسبة لختان الإناث فلم يصح فيه دليل سواء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أو عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم ، وقد يتمسك البعض بتحسين الالباتى وغيره لحديث "إذا خفضت فأشمى ولا تنهكى " إلا أن علماء السلف قد ضعفوا هذا الحديث ومنهم:

ابو داود كما فى السنن (٥٢٧١) ، وابن عدى كما فى الكامل (٣٠/٣) ،
(٢١٨/٦) ، والحافظ العراقى فى تخریجه للإحياء (١٤٨/١) ،
والقواريرى فى تاریخ بغداد (٣٢٨/٥) وغيرهم . وكذلك حديث " الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء " فلم يصححه أحد من علماء السلف بل ضعفه غير واحد منهم مثل أبى حاتم كما فى العطل لابنه (٢٢٣١) ، وكذلك البيهقى كما فى السنن (٣٢٤/٨) ، وضعفه أيضاً ابن عبد البر كما فى تلخیص الحبير (٩٢/٤) .

وقد أسهبت فى بيان طرق هذا الحديث والذى قبله فى كتيب (مطبوع ومصرح من الازهر) وهو " القول الواضح فى مشروعية ختان الذكور وعدم ثبوته فى حق الإناث " وأوضحت فيه ضعف جميع الآثار الواردة فى معرفة السلف بختان الإناث (مع بيان مفصل لهذه الطرق) ، وكذلك قول جمهور العلماء فى هذه المسألة وهى الإباحة أو المكرمة ، وليس

الإستحياب ولا الوجوب ، وكذلك ذكرت قول ابن عبد البر في الرد على من قال أنه من ملة إبراهيم بأن في ملة إبراهيم ما هو سنة وما هو فرض وما هو مباح ، وأوضحت في هذا الكتيب أيضاً لماذا أدلة ختان الذكور لا تعم ختان الإناث ؟.

وبالنسبة للحديث الذي يستند اليه مؤيدى ختان الإناث "إذا مس الختان الختان وجب الغسل" فأوضحت أيضاً أن الحديث منقول عند العلماء فإن إيجاب الغسل بالإيلاج (وإن لم ينزل) وليس بالمس كما هو مبسوط في كتب الفقه .

وأما ما يدّعيه مؤيدى ختان الإناث بأنه يتحكم في رغبة المرأة فإن هذا غير صحيح بدليل أن أكثر النساء البغايا مختونات !! (فالختان لم يمنعهن من شيء) ، وأن الذي يتحكم في هذه العملية هو العقل أو التفكير في هذا الأمر ، وختان الإناث مشروع في حالات الضرورة والعلاج وهو ما يحدده الطبيب الحائز الثقة.

المخالفة الثالثة:

القول بعدم جواز إخراج زكاة الفطر نقداً.

لقد تعصب بعض السلفيين الجدد في هذه المسألة واعتبروها (أي جواز إخراج زكاة الفطر نقداً) ابتداعاً في دين الله عز وجل ، وادّعوا أن إباحة حنيفه وحده تفرد بهذا القول ، إلا أن للمسألة أصلاً عند الصحابة والتابعين فقد صح على شرط البخاري كما في المصنف لابن أبي شيبة (برقم ١٠٣٧١) ، وفي كتاب الأموال لابن زنجويه (٢٠١٥) أن إباحة إسحاق السبيعي التابعي (وقد تابعه الثقات) قال : أدركتهم وهم يعطون في صدقة رمضان الدراهم بقيمة الطعام.

قلت : يقصد الصحابة رضوان الله عليهم ، وهذا يدل على أن الصحابة والتابعين قد فهموا جواز إخراج زكاة الفطر نقداً من الأحاديث الواردة في زكاة الفطر ، وكذلك ثبت عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وسفيان الثوري وابن شهاب الزهري ، ففي المصنف لابن أبي شيبة (برقم ١٠٣٦٩) قال حدثنا وكيع عن قرّة قال جاءنا كتاب عمر بن عبد العزيز في صدقة الفطر نصف صاع عن كل إنسان أو قيمته نصف درهم. وكذلك في المصنف لابن أبي شيبة (برقم ١٠٣٧٠) ، وبنحوه في الأموال لابن زنجويه (برقم ٢٠١٤) قال حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام عن الحسن قال : لا بأس أن تعطى الدراهم في صدقة الفطر .

وكذلك في الأموال لابن زنجويه (برقم ٢٠١٣) عن سفيان بإسناد صحيح قال : إذا أعطى قيمة نصف صاع من حنطة أجزأ عنه .

وكذلك عن ابن شهاب الزهري قوله : اخذت الائمة في الديوان زكاة
الفطر في اعطياتهم (كما في الاموال لابن زنجويه باسناد صحيح برقم
٢٠١٢) .

قلت : ولم يعارض عمر بن عبد العزيز أحداً من الصحابة (وهم أكثر
من ألفي صحابي في ذلك الوقت) وكذلك لم يفت أحداً من التابعين بعدم
جواز ذلك اللهم إلا ما ورد عن عطاء بن ابي رباح وهو لم يصح نسبه
اليه فقد اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه (برقم ١٠٣٧٢) قال حدثنا ابو
بكر عن عمر عن ابن جريج عن عطاء أنه كره أن يعطي في صدقة
الفطر ورقاً .

قلت : اسناده ضعيف جدا فعمر وهو ابن هارون متروك اي شديد الضعف
وكان شيخه ابن جريج زوج اخته وقيل زوج امه ولذا اكثر عمر في
الرواية عنه، إلا انه كان يروي المناكير عن ابن جريج كما قال الحاكم
وغیره (راجع ميزان الاعتدال ٢٢٨/٣ ، وتهذيب التهذيب ٥٠١/٧)
وعلى هذا لم يصح معارضة أحد من الصحابة والتابعين لمن قال بجواز
إخراج زكاة الفطر نقداً .

وكذلك هناك أدلة أخرى لجواز ذلك وهي :

١- أنه لم يثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا عن أحد من
الصحابة نص في تحريم دفع القيمة نقداً ، وقيل ان هذه الاصناف كانت
متاحة عند الصحابة بخلاف النقود والله اعلى واعلم.

٢- الأحاديث الواردة في النص على أصناف معينة من الطعام لا تفيد
تحريم ما عداها، بدليل أن الصحابة - رضي الله عنهم - أجازوا إخراج

القمح - وهو غير منصوص عليه - عن الشعير والتمر ونحو ذلك من الأصناف الواردة في الأحاديث الصحيحة .

٣ - ذهب كثير من الصحابة بل أكثرهم في عهد معاوية إلى القول بجواز إخراج نصف صاع من سمراء الشام بدلاً من صاع من تمر ، فهذا دليل على أنهم يرون نصف الصاع معادلاً في القيمة للصاع من التمر أو الشعير ونحو ذلك .

٤ - أن المقصود من الزكاة: إغناء الفقراء في هذا اليوم والمال أنفع لبعضهم من الطعام.

٥ - كثير من الفقراء يأخذ الطعام ويبيعه في يومه أو غده بأقل من ثمنه، فلا هو الذي انتفع بالطعام ولا هو الذي أخذ قيمة هذا الصاع بثمن المثل .

ولا شك أن المبالغة في النكير على من أجاز إخراج القيمة ليس بمستساغ، لا سيما أنه قد قال بذلك جمع من السلف رحمهم الله تعالى فقد وقفت على نصين نادرين لاثنتين من علماء السلف رضوان الله عليهم أجازوا إخراج زكاة الفطر نقداً وهما الإمام يحيى بن معين والإمام حميد بن زنجويه (المتوفى ٢٥١) فقال الإمام يحيى بن معين كما في تاريخه برواية الدوري: في زكاة الفطر لا بأس أن يعطى فضة (برقم ٢٣٢٦)، وقال حميد ابن زنجويه: " القيمة تُجزئ في الطعام إن شاء الله والطعام أفضل " كما في كتاب الأموال له (برقم ٢٠١٦) ، وقد يستند البعض إلى أدلة أخرى تؤيد الجواز كما عن معاذ بن جبل (رضي الله عنه) والبخاري وابن تيمية والشوكاني إلا أنها ليست نصوصاً واضحة ومحددة في زكاة الفطر .

المخالفة الرابعة :

عدم بدء اليهود والنصارى بالسلام .

يعتقد عامة السلفيين ان هذا الأمر من العقيدة الاسلامية ومن مبادئ الولاء والبراء ، ويستدلون بحديث اخرجه مسلم في ذلك ، وهذا الحديث فعلا اخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٧٨٩) من طريق عبد العزيز الدراوردي عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " لا تبدعوا اليهود والنصارى بالسلام ، فاذا لقيتم احدهم في طريق فاضطروه الى اضيقه " .

قلت : هذا خاص بحادثة معينة (كما سوف نوضح) ، اما بدء السلام على اليهود والنصارى فقد صح عن بعض الصحابة (وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يظن احد نسخ هذا الحكم) فقد اخرج الامام الرويات في مسنده باسناد صحيح كالشمس (متصلا ورجاله من اوثق الرجال وغير معلول) برقم (١٢٧٢) قال اخبرنا محمد بن بشار قال اخبرنا ابو خالد وهب بن خالد قال اخبرنا ابو سفيان الحمصي (وهو محمد بن زياد الالهاتي) قال كان ابو امامة (الصحابي) ما يبدأه احد بالسلام (اي من حرصه على البدء بالسلام) فاخْتَبَأَ له يهودي !!! خلف عمود ثم اتجسر عليه فقال السلام عليك يا ابا امامة قال: أفعلت ؟ أفعلت ؟ أفعلت ؟ وعليك السلام أفعلتها ؟ ، فقال اليهودي حدثني أو أحدثك (اي عن سبب حرص كلاهما على البدء بالسلام) قال ابو امامة سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : أولى الناس بالله الذي يبدؤهم بالسلام ، قال اليهودي : ان في التوراة التي انزلها الله على

موسى عليه السلام لمكتوب : ان الذى يبدأ بالسلام فقد اربى !! (اى زاد فى الثواب)

قلت : فأين الإتياع يا معشر السلفيين فما كان لصحابي جليل ان يعارض سنة النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا أنه فهم قطعاً ان الحديث (الذى رواه مسلم خاص بحادثة معينة) ويؤيد ذلك ما رواه الامام احمد باسناد حسن فى مسنده (١٤٣/٣) عن ابي بصرة مرفوعاً (اى عن النبي) " انى راكب غدا الى يهود ، فلا تبدوهم بالسلام ، فاذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم " .

قلت : وبالإضافة الى هذا الوضوح فإن لفظ حديث مسلم تفرد به سهيل بن ابي صالح وفى توثيقه خلاف بين العلماء ، والبخارى لم يخرج له شيئاً فى صحيحه الا مقروناً بغيره او معلقاً ، بل قد ورد عن البخارى (كما فى تهذيب التهذيب ٢٣٢/٤) انه قال " كان لسهيل اخ فمات فحزن عليه فنسى كثيراً من الحديث " وانتقد الحاكم مسلماً لآخراجه حديث سهل فى صحيحه (كما فى تهذيب التهذيب ٢٣٢/٤ ، ٢٣٣) ١١ وقد اورد مسلم عدة روايات فى الباب (كلها من طريق سهيل) مرة ذكر اليهود فقط ومرة اليهود والنصارى ومرة المشركين ومرة اهل الكتاب ومرة لم يحدد " ولعل هذا التعدد يدل على اضطراب وضعف سهيل ، ولعل اصح الروايات ما جاء فيها ذكر اليهود (لموقف معين) ، الا انى وقفت على احدى الروايات فى مسند على بن الجعد (برقم ٢٦٧٢) قال اخبرنا زهير (وهو ابن معاوية) عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعاً بلفظ " اذا لقيتموهم فلا تبدوهم بالسلام ، واضطروهم الى اضيقها " قلت : (اى

ابن الجعد) وهو من أكابر العلماء المتقدمين لزهير اليهود والنصارى ؟
قال : لا ، بل المشركين !!!!!

قلت : وقد اشار ابن القيم كما فى زاد الميعاد (٣٨٨/٢) الى خصوصية
هذا الحديث بموقف معين (ضمن عدة احتمالات) فقال " وقيل ان هذا
كان فى قضية خاصة لما ساروا الى بنى قريظة قال لا تبدؤهم بالسلام "
قلت : والراجع ان هذا النهى كان منشأه استهزاء اليهود بالسلام فقد
كانوا يستخدمون كلمة السام اى الموت بدلا من السلام فقد اخرج
البخارى فى صحيحه (٥٧٨٦) عن عائشة (رضى الله عنها) قالت :
دخل رهط من اليهود على رسول الله فقالوا السام عليك (اى الموت
عليك) ففهمتها عائشة وقالت السام عليكم واللغة فقال النبى (صلى الله
عليه وسلم) : " مهلا يا عائشة فان الله يحب الرفق فى الامر كله " .

ويقول الامام النووى كما فى شرح مسلم (١٤٥/١٤) " وذهبت طائفة
الى جواز ابتدائنا لهم بالسلام روى ذلك عن ابن عباس وابى امامة وابن
ابى محيريز وهو وجه لبعض اصحابنا حكاه الماوردى ، وحكى القاضى
عياض عن جماعة انه يجوز ابتداؤهم بالسلام للضرورة والحاجة وهو
قول علقمة والنخعى وعن الاوزاعى قال : ان سلمت فقد سلم الصالحون ،
وان تركت فقد ترك الصالحون . ويجوز الابتداء بالسلام على قوم فيهم
مسلمين وغير مسلمين " انتهى قول النووى .

وعن الشعبى (كما فى تفسير روح المعانى ١٠٠/٥) " انه سلم على
نصرانى ف قيل له اتسلم عليه ، فقال أليس فى رحمة الله بعيش ؟ .

ويقول الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٠/١١) فاما لو سلم عليهم بلفظ " السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو جائز كما كتب النبي (صلى الله عليه وسلم) الى هرقل .

وقال الصنعاني في سبل السلام (٦٨/٤) " وذهبت طائفة من السلف الى جواز الابتداء لهم بالسلام وهذا وجه لبعض الشافعية " .

وقال ابن بطال في شرحه لصحيح البخاري (٤١/٩) " في حديث هرقل حجة لمن اجاز ان يبدأ اهل الكتاب بالسلام " قلت : وقيل ان السلام الجائز هو المعلق على اسلامهم كالقول السلام على من اتبع الهدى او السلام على من تمسك بالحق ، وهذا تكلف وما كتبه النبي (صلى الله عليه وسلم) ليس مانعا لغيره لعدم وجود الدليل ، وعن معنى اضطرارهم الى اضيق الطريق يقول القرطبي في تفسيره (١١٢/١١) " ليس معناه اذ لقيتموهم في طريق واسع فالجنوهم الى حرقه حتى يضيق عليهم لان ذلك اذى لهم وقد نهينا عن اذاهم بغير سبب " !!! قلت : ويضيف القرطبي قول الطبري " وقد روى عن السلف انهم كانوا يسلمون على اهل الكتاب " انتهى كلام القرطبي .

المخالفة الخامسة:

الزام المرأة بالسير على حافة الطريق ومنعها

من السير وسط الطريق !!

يستند السلفيون في ذلك لحديث : " ليس للنساء وسط الطريق " .

قلت: الحديث لم يصح (١)، وقد ضعفه كثير من العلماء منهم ابن القطان الفاسي (المتوفى سنة ٦٢٨ هـ) في كتابه بيان الوهم والإيهام (٣/٥٩٣) ،

(١) وقد ورد من ثلاثة طرق، فلما الطريق الأول :

- أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (٢٤٠) ، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٠١٨) ، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٨٢١) ، وفي الآداب (قبل حديث رقم ٦٦٨) ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٥٦٧) ، وابن مندة كما في الإصابة (٤١٧/٢) من طريق الحارث بن الحكم عن أبي عمرو بن حماس مرفوعا .

قلت : إسناده مرسل بل يُحتمل الإعضال لأن ابن حماس من الطبقة السادسة ولا يوجد له روايات عن أحد من الصحابة بالإضافة إلى ذلك لم يأت فيه توثيق معتبر لذا قال فيه ابن حجر في التقريب : مقبول ، وكذلك الراوي عنه وهو الحارث بن الحكم وهو الضمري لم يوثقه أحد وذكره ابن حبان كعادته في الثقات (١٧٢/٦) ، وقال البخاري في تاريخه الكبير (٢٦٧/٢) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧٣/٣) الحارث بن الحكم عن أبي عمرو بن حماس : مرسل ، وقال ابن الأثير كما في أسد الغابة (٨٤٦/١) : غير محفوظ !! قلت : وتابع الحارث بن الحكم شذاداً بن أبي عمرو بن حماس فرواه عن أبيه عن حمزة بن أسيد الأنصاري عن أبيه أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو خارج المسجد واختلف الرجال مع النساء في الطريق فقال : استأخرن ، فإنه ليس لكن أن تحققن الطريق عليكن بحافات -

بل لم يصح في هذا الباب أى شئ.

- الطريق ، وكانت المرأة تُلصق بالجدار حتى ان ثوبها ليتعلق بالشئ من الجدار من لصوقها !! اخرجته ابو داود في سننه (٥٢٧٤) ، وابن ابى عاصم في اللبائ (٢٠٣) ، والطبراني في الكبير (٢٦١/١٩) ، والبيهقي في شعب الايمان (٧٨٢٢) ، وفي الاداب (٦٨٨) وهذه متبعة واهية فان شدائد مجهول كما قال للدارقطني والذهبي وابن حجر (راجع تهذيب التهذيب ٢٧٩/٤).

وكذلك الراوى عنه وهو التبال مختلف فيه لذا قال فيه ابن حجر مقبول (اي عند المتابعة) راجع ترجمته في تهذيب التهذيب ٢١٣/١٠.

والطريق الثاني : اخرجته ابن ابى عاصم في اللبائ (٢٠٢) ، وابن حبان (٥٦٠١) ، وابن عدى (٥/٤) ، والبيهقي في شعب الايمان (٧٨٢٣) من طريق مسلم بن خالد الزنجي قال اتينا شريك بن ابى نمر عن ابى سلمة عن ابى هريرة مرفوعا . وقال البيهقي ناقلا كلام ابن عدى : " لا اعلم يرويه عن شريك غير مسلم بن خالد ، وحديثه اذا روى عنه ثقة فاته لا بأس بروايته إلا أن يروى عنه ضعيف "

قلت : مسلم بن خالد مختلف فيه وهو الى الضعف القرب (راجع الميزان ١٠٢/٤) ، وتهذيب التهذيب ١٢٨/١٠ ، وشريك مختلف فيه كذلك لذا قال ابن حجر عنه في التقریب صدوق بخطي

والطريق الثالث : اخرجته الطبراني في المعجم الاوسط (٤٠٤٨) من طريق عبد العزيز بن يحيى المدني قال اخبرنا محمد بن طلحة التيمي عن شريك بن ابى نمر عن عبيد بن عمير عن على بن ابى طالب (رضي الله عنه) مرفوعا .

قلت: قال الهيثمي في المجمع (٣١/٨) " وفيه عبد العزيز بن يحيى المدني وهو كذاب وثقة الحاكم قلت كذبه البخاري وغيره كما في الميزان (٦٣٦/٢) ، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٢٤/٦) : "ضعيف جدا ، يسرق الحديث " .

المخالفة السادسة :

تحريم ثوب الشهرة (ومنه تحريم الالوان الزاهية لثياب المرأة).

يعتبر السلفيون أن هذا الأمر هو أحد شروط النقاب (١)، وقد اعتبر ابن تيمية ثوب الشهرة مكروها فيقول عن ذلك (كما في الفتاوى ١٣٨/٢٢) :

" وتكره الشهرة من الثياب ، وهو المترفع الخارج عن العادة والمنخفض عن العادة ، فإن السلف كانوا يكرهون الشهرتين المترفع والمنخفض ، وفي الحديث من لبس ثوب شهرة البسه الله ثوب مذلة ."

قلت : لم يصح الحديث ، ولم يثبت عن السلف في الباب شيئا ، بل ثبت خلافه فقد اخرج البخارى معلقا (اول كتاب اللباس) ، وابن ابى شيبه في المصنف (٢٤٨٧٧) وغيرهما باسناد حسن عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا ، ما لم يخالطه إسراف ولا مخيلة (اى كبر) " ، واخرج البخارى كذلك معلقا بعده ، وابن ابى شيبه في مصنفه (٢٤٨٧٨) وغيرهما باسناد صحيح عن ابن عباس قال " كل ما شئت ما أخطأتك خلتان سرف او مخيلة " . قلت: ومن المعلوم ان ارتداء ثياب الشهرة (سواء النفيسة او الدنيئة) لا يُعد في جميع الاحوال مخيلة او تكبر .

(١) وكذلك يعتبرون ان ثوب الشهرة يشمل الموضة الجديدة من الملابس والالوان المزركشة والزاهية من ثياب المرأة .

ويقول الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٥٩/١٠) :

"والذي يجتمع من الأدلة ان من قصد بالملبوس الحسن اظهار نعمة الله عليه مستحضرا لها شاكرا عليها غير محتقر لمن ليس له مثله، لا يضره ما لبس من المباحات ، ولو كان في غاية النفاسة "

قلت وصدق القائل الذي قال :

اجد الثياب اذا اكتسيت فاتها ... زين الرجال بها تعز وتكرم
ودع التواضع في الثياب تحوبا ... فانه يعلم ما تجن وتكتم
فرثا ثوبك لا يزيدك زلفا ... عند الاله وانت عبد مجرم
وبهاء ثوبك لا يضرك بعد ان .. تخشى الاله وتتقي ما يحرم

قلت : وأما حديث " من لبس ثوب شهرة في الدنيا ، ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة " (١). فقد ضعفه الحافظ ابن حجر (كما في الاصابة ٤٦٦/٢) والإمام البيهقي في الآداب (٤٨٤) ، والعقيلي كما في الضعفاء (٢١٢٦) ، وقال الجوزجاني : حديث باطل (الاصابة لابن حجر ٤٦٦/٢) ، وغيرهم الكثير، بل تراجع الالباني (السلفي) عن تحسينه الى تضعيفه كما في السلسلة الضعيفة برقم ٤٦٥٠ (ويا ليت مقلديه يتبعونه في ذلك) .

(١) وطرق الحديث هي : الطريق الاول :

- أخرجه احمد في المسند (٩٢/٢ ، ١٣٩) ، وعلى بن الجعد في مسنده (٢١٤٣) ، وابو داود في السنن (١٠٣١) ، وابن ماجه في سننه (٣٧٣٧ ، ٣٧٣٨) ، والنسائي في السنن الكبرى (٩٥٦٠) ، وابن ابي حاتم في العلل (١٤٧١) ، وابو يعلى في مسنده (٥٦٩٨) ، والبيهقي في شعب الایمان (٦٢٢٨) ، وفي الآداب (٤٨٤) ، والبقوى في شرح السنة (٤٥/٦) ، والرافعي في التدوين في اخبار قزوين (٢٢/٢) من طرق عن شريك وابي عوانة عن عثمان بن ابي زرعة (وهو ابن المغيرة) عن مهاجر الشامي عن ابن عمر -

- مرفوعا . قلت : وفي بعض الطرق وقلة ابو عوفه عن ابن عمر ولم يرفعه (كما في الاداب للبيهقي وغيره) وقد رجح ابو حاتم الرواية الموقوفة فقال : الموقوف اصح (كما في العتل ١١٧١) اي عند المقارنة ، ولا يعني هذا المصطلح لصحة المطلقة (بل سيقى لاحقا تضعيف البيهقي للموقوف) . قلت : وعلمته هو مهاجر فهو مستور او مقبول كما قال ابن حجر في التقریب (١٧٢/٢) وهو لم يوثقه احد وروى عنه اكثر من واحد ، ونكره ابن حبان في ثقته على حسب منهجه ، الا ان في روايته عن ابن عمر نظر والسبب ان شريكا قال : رأيت المهاجر وجالسته كما في احدى الروايات في مسند احمد (١٣٩/٢) ، مما يدل على تأخر طبقة مهاجر عن الطبقة التي تروى عن ابن عمر ويؤيد ذلك مايلي

١- ان البخاري قال في التاريخ الكبير (٢٢٦/٤) في ترجمة شداد بن حي : روى عنه مهاجر النبال الشامي ، قلت : وشداد تابعي يروى عن الصحابة

٢ - ان مهاجرا تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر ولم يتابعه عليه احد ، ومهاجر ليس من الثقات الاثبات حتى يقبل تكرره.

٣ - ان مهاجرا لم يصرح بالسماع من ابن عمر بل قال : قال ابن عمر.

وقد ورد موقوفا من طريق اخرى على ابن عمر ، وقد اضطرب فيه ايث بن ابي سليم (فيه ضعف بسبب اختلاطه) فرواه مرة عن مهاجر عن ابن عمر موقوفا (كما أخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه ٢٥٢٦٦ ، ٢٥٢٦٩) ، ورواه مرة عن رجل عن ابن عمر موقوفا ايضا (كما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٩٩٧٩) ، والبيهقي في الشعب ٦٢٢٧ ، وفي الاداب ١٨١) ، ولعل اصوب الطرق للموقوفه ما أخرجه ابن ابي الدنيا في (التواضع والخمول برقم ٦٧ ، وفي اصلاح المال برقم ٤٠١) من طريق سليمان الشيباني (ثقة) قال حدثنا رجل قال رأى ابن عمر على ابنه ثوبا قبيحا فقال : لا تلبس هذا فان هذا ثوب شهرة . قلت : وهو اسناد ضعيف ايضا بسبب جهالة الراوى عن ابن عمر (رضى الله عنهما) وقال البيهقي : هذا منقطع وموقوف (الاداب ١٨١) .

الطريق الثاني:

- أخرجه ابن ماجه في سننه (٣٧٣٩) ، وابن حبان في ثقافته (٢٣٠/٩) ، والبيهقي في شعب الايمان (٦٢٣٠) ، والخطيب في الضعفاء (٢١٢٦) ، وابو نعيم في حلية الاولياء (١٩١/٤) ، وابو الشيخ الاصبهاني كما في التوبيع والتنبية (١٦٣٠) من طريق وكيع بن محرز الناجي قال حدثنا عثمان بن جهم عن زر بن حبیش عن ابي ثر مرفوعا بلفظ من لبس ثوب شهرة اعرض الله عنه حتى يضعه .

- وقال ابو نعيم بعده : هذا حديث غريب من حديث زر تفرد به وكيع عن عثمان -

= قلت: واستغرابه في محله ، فقد عمّر زر طويلا فكيف لا يرويه عنه ثقة ممن اكثروا عنه ، وخاصة ان عثمان قد المّح الذهبي الى جهالته بقوله عنه في الميزان (٣١/٣) " روى عنه وكيع بن محرز فقط " قلت : وذكره ابن حبان في ثقاته على حسب منهجه ولم يوثقه غيره ولذا قال عنه ابن حجر في التقریب (٦٥٦/١): مقبول. قلت ولي اتصال هذا الاسناد بنظر ، فهناك شك في سماع عثمان من زر ، وحيث ان تاريخ مولد وفاة عثمان غير محدد إلا ان هناك قرائن منها ان وكيع بن محرز متأخر الوفاة وقد عده ابن حجر في التقریب من الطبقة الثامنة ، وان ثبت ذلك لقله من اخرها اي بعد سنة ٢٠٠ بقليل (ان لم يكن بعدها بكثير) فكل الرواة الذين روى عنه (عموما) ماتوا بعد سنة ٢٣٣ ، وفيهم العباس البهراني قد روى هذا الحديث عنه كما في ثقات ابن حبان (٢٣٠/٩) وقد مات العباس سنة ٢٥٨ ، ونعتقد ان وكيع قد ولد بعد سنة ١٣٠ على الاكمل (ان لم يكن بعدها بكثير) ويكون من السماع عنده من عثمان بعد حوالي سنة ١٤٥ (ان لم يكن بعدها) ، والغريب ان شيخ عثمان وهو زر بن حبیش مات سنة ٨٢ ، وهذا السند قطعاً منقطع وهنا يصدق قول ابو نعیم: "هذا حديث غريب من حديث زر تفرد به وكيع عن عثمان".

الطريق الثالث :

اخرجه الحارث بن ابي اسامة في مسنده (كما في اتحاف الخيرة المهرة للبوصيري برقم ٥٤٣٦) من طريق داود بن المحبر قال حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن شبيب بن بشر عن ائس مرفوعا بالمفظ " من لبس ذا شهرة ، او ركب ذا شهرة ، اعرض الله عنه وان كان وليا " قلت : داود ضعيف جدا متروك وقيل كذاب (راجع تهذيب التهذيب ١٩٩/٣) ، وكذلك عنبسة فهو اشدّ ضعفا (راجع تهذيب التهذيب ١٦٠/٨) .

الطريق الرابع :

اخرجه الطبراني في الاوسط (٧٧٠٨) ، وابن عدي في الكامل (٣٢٥/٣) ، والبيهقي في الشعب (٦٣٢٧) ، وابونعيم في معرفة الصحابة (٢٦٧٠) ، وابو احمد الحاكم في الاسامي والكنى (٥٢/٢) من طريق ابي بكر الهذلي عن الحسن بن رافع بن يزيد النخعي ان النبي (صلى الله عليه وسلم) قال " ان الشيطان يحب الخمرة ، فأياكم والخمرة ، وكل ذي ثوب شهرة " . قلت : " رافع بن يزيد " نقل ابن حجر في الاصابة (٤١٦/٢) الاختلاف في صحبته ، واما الهذلي فقد قال الهيثمي في المجمع (١٥٥/٥) " وفيه ابو بكر الهذلي وهو ضعيف " ، وقال الذهبي في الميزان (١٩٤/٢) : واه ، وقال ابن حجر في التقریب (٣٦٩/٢) : متروك الحديث . =

- الطريق الخامس :

أخرجه البيهقي في الشعب (٦٢٣١) من طريق مخلد بن يزيد عن أبي نعيم عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن زيد بن ثابت أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عن الشهرين قليل يا رسول الله وما الشهران قال : رقة الثياب وغلقها، ولينها وخشونتها، وطولها وقصرها، ولكن سدوا فيما بين ذلك واقتصاد .

قلت وقال البيهقي بعده : وأبو نعيم هذا لا أعرفه ، وقال أيضا عن هذا الإسناد " إسناد مجهول موصول " (كما بعد الحديث رقم ٦٢٢٩) قلت : لم أجد لها نعيم هذا ولم استطع تحديده ، وفي الإسناد عبد الرحمن بن حرملة مختلف فيه (راجع الميزان ٥٥٦/٢) ، وكذلك مخلد بن يزيد مختلف فيه (راجع تهذيب التهذيب ٧٠/١٠).

الطريق السادس :

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٧٣/٣) ، وفي الآداب (١٨١) ، وفي شعب الإيمان (٦٢٢٩) ، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (٨٨١) من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد عن هارون بن كنانة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : " نهى عن الشهرين ، أن يلبس الثياب الحسنة التي ينظر إليه فيها أو الزينة ، أو الرثة التي ينظر إليه فيها " . قلت هكذا ورد إسناد في كل المصنفين عدا الشعب فجاء فيها عن سعيد ابن هارون من كتابة فرواه مرفوعا . قلت : لم أجد من اسمه سعيد بن هارون في نفس الطبقة ولا طبقة قريبة منه ، فالراجح هو كما ورد في أكثر المصادر (عن سعيد عن هارون) ، ولعل سعيد هو ابن أبي هلال عكن لم أجد من اسمه هارون بن كنانة ، ويحتمل أنه هارون (ابن رباب) عن كنانة (ابن نعيم) وهو من الطبقة الرابعة ، وعلى كل الأحوال فهو مرسل كما قال البيهقي في السنن والشعب ، بالإضافة إلى جهالة بعض الرواة ، والله اعلى واعلم .

الطريق السابع :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٢٦٨) من طريق أبي معاوية عن ليث عن شهر بن حوشب عن أبي الدرداء قال : " من ركب مشهورا من الدواب ولبس مشهورا من الثياب ، عرض الله عنه وإن كان كريما " قلت : شهر لم يسمع من أبي الدرداء كما في العلل لابن أبي حاتم (٢١١٥) بالإضافة إلى الضعف الموجود في ليث وشهر . ، وقد خالف راو آخر أبو معاوية وهو معمر بن راشد كما في جامعه (٥٨٠) ، وعنه عبد الرزاق في مصنفه (١٩٩٧٦) فرواه عن ليث عن شهر بن حوشب من قوله . -

- الطريق الثامن :

- أخرجه أبو الشيخ الاصبهاني في التوبيع والتتبيه (١٦١) من طريق عيسى بن خالد المدائني قال أخبرنا محمد بن مسلم الطائفي عن ابراهيم بن ميسرة عن عطاء بن ابي رباح " قال ان الله عزوجل - يحب العبد فيلبس الثوب الشهرة فيعرض عنه حتى يضعه " قلت محمد بن مسلم فيه ضعف وقد استشهد به مسلم (تهذيب التهذيب ٣٩٤/٩) ، ولما عيسى بن خالد المدائني فلم أجده .

الطريق التاسع

أخرجه الدوالي في الذرية الطاهرة (١٦٤) من طريق مخلول بن ابراهيم عن محمد بن بكر عن ابي الجارود عن ابي سعيد الميثمي قال سمعت الحسين بن علي يقول " من لبس ثوب شهرة كساه الله ثوب نار " قلت : الميثمي لم أجده له ترجمة ، فضلا عن نقله على الحسين .

الطريق العاشر :

أخرجه ابن ابي الدنيا في اصلاح المال (٤٠٣) ، وفي التواضع والخمول (٦٤) من طريق الحكم بن موسى قال حدثنا غسان بن عبيد عن سليمان الثوري قال : كانوا يكرهون الشهرين الثياب الجواد والثياب الرديئة . قلت : "غسان" ضعيف ضعفه احمد والبخاري وابن عدي وغيرهما ، له ترجمة في الميزان (٣٣٤/٣) ، ولعل هذا الأثر هو الذي اعتمد عليه ابن تيمية في رأيه . وقد ورد عن الشعبي (كما في حلية الاولياء ٣١٨/٤) قوله : " لبس من الثياب ما لا يزدريك فيها السفهاء ، ولا يعيبك بها الفقهاء " وعن ابراهيم النخعي بنحوه (كما في اصلاح المال لابن ابي الدنيا برقم ٤٠٢ ، والجامع لأخلاق الراوي برقم ٨٨٦) ، وكذلك عن غيرهما وجميع هذه الروايات لا تخلو من مقال .

المخالفة السابعة :

تحريم مصافحة الرجل للمرأة (من غير المحارم).

لم يثبت حديث ينهى عن مصافحة الرجل للمرأة التى ليست منه بمحرم ،
وأما حديث " لان بطعن احدكم بمخيط فى رأسه خير له من ان يمس
امراة لا تحل له " فهو حديث معلول لا يصح ، وقد أخرجه الطبرانى فى
المعجم الكبير (٢٠/٢١٠ ، ٢١١) ، والرويات فى مسنده (١٢٨٣) ،
والبيهقى فى شعب الايمان (٥٤٥٥) من طريق شداد بن سعيد عن ابي
العلاء عن معقل بن يسار عن النبی (صلى الله عليه وسلم) ، وآفة هذا
الطريق شداد فإن فيه ضعفا (راجع ترجمته فى تهذيب التهذيب ٤ / ٣١٦) ،
وقد خالفه من هو أوثق منه وهو بشير بن عقبه (الثقة) فرواه عن ابي
العلاء عن معقل بن يسار موقوفا عليه بلفظ " لان يعمد احدكم الى مخيط
فيغرز به رأسى احب الىّ من ان تغسل رأسى امراة ليست منى ذات
محرم " أخرجه ابن ابي شيبة فى مسنده (١٧٦٠٤) ، وقد اورد ابن ابي
شبيبة فى مصنفه بابا كاملا (الباب رقم ١٨٢) عن ما قالوا فى المرأة
تُقَبَّل رأس الرجل وليست منه بمحرم ، وقد اورد فى هذا الباب روايات
صحيحة عن ابي موسى الاشعري وقتادة فقال (برقم ١٧٦٠٥) حدثنا
أبو داود عن شعبة قال : سمعت قتادة يقول : سافرت مع امراة إلى مكة
وإن فيها لبقّة فكانت تغسل رأسي أو تغلي رأسي. وقال (برقم ١٧٦٠٦)
حدثنا عبيدالله عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن
أبي موسى الاشعري قال : أتيت امراة من قومي فغسلت ثيابي ومشطت
رأسي.

وأما استدلال البعض بأحاديث الامتناع عن مصافحة النبي (صلى الله عليه وسلم) للنساء حال البيعة فإن هذا ليس فيه دلالة على التحريم فإن ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - على أقسام وليست كلها في منزلة واحدة فالنبي - صلى الله عليه وسلم - إن ترك وأقر غيره من قول أو فعل رآه أو بلغه هذا لا يحمل إلا على الإباحة ، ولو ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - شيئا فهو على أقسام : قسم مباح وقسم مسنون وقسم واجب (١).

(١) وهذه الأقسام هي كالآتي : أولاً : الترك الداعي للجبلة البشرية لا يدل في حقا تحريم ولا على كراهة إن فعلناه مثل : ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - أكل الضب وقال إنه لم يكن بأرض قومي فأجبنى أعاليه * فترك أكل الضب حكمه الإباحة لأنه ترك جبلي لذا رأى خالدًا يأكله على مائدة وسكت عنه وكذلك ترك النبي التثقيب بعد الفصل .

ثانياً : الترك الذي قام دليل على اختصاصه به .

فهناك أشياء تركها النبي - صلى الله عليه وسلم - لخصوصية به مثل ترك أكل الصدقة فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - " إنا معشر آل محمد لا نأكل الصدقة " فلا يجوز لمحتاج منا أن يقول أنا لا آخذ الصدقة لأن النبي لم يأخذها لأن هذا شيء خاص به وبآله .

ثالثاً : الترك بآثار أو أمثالا لمحمل معلوم الحكم . في هذا النوع يجب علينا أن نتقيد فيه بفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما سميناه سابقا بمساواة التماسي فإن المباح بحق النبي مباح لغيره حقا والواجب في حقه واجب في حقا أي نأخذه على النحو الذي أخذه ، وإن أخذه على وجه السنة نأخذه على وجه السنة ، ومن أنواع الترك الامتناعي مثل قوله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم عن المنافقين " ولا تصلي على أحد منهم مات أبدا " الآية فقد ترك النبي الصلاة على المنافقين بعد الآية فحكم ترك النبي واجب بالآية أمثالا لأمر معلوم الحكم وكذلك تركه الاحلال من العمرة مع صحابته

رابعا : الترك المجرد كما في الفعل المجرد وهو عدا الأقسام السابقة، أي ترك ليس أمثالا لأمر حكمه معروف، ولا ترك النبي بداعي الجبلة، ولا ترك شيئا خاصا به .

والترك المجرد نوعان

الأول : إما أن يعلم الحكم في حقه صلى الله عليه وسلم ولو بالاستنباط فالذي تركه على سبيل السنة نتركه على سبيل السنة والذي تركه على سبيل الفرض نتركه على سبيل الفرض وهكذا فالذي يعلم حكمه نفتدي فيه .

والثاني : ما لم يعلم حكمه فينظر هل تركه النبي للتعبد فإن تركه تعبداً فإن فعلناه يكون ذلك مكروهاً.

وقد اخرج البخارى مطلقا (٦٠٧٢) وغيره عن انس رضى الله عنه انه قال " إن كانت الامة من إمام المدينة لتأخذ بيد رسول الله فتنتلق به حيث شاءت " . ولعل البعض يعترض على هذا الحديث بأنه خاص بالإمام دون الحرائر فنقول وهل فرق النبي (صلى الله عليه وسلم) فى البيعة بين الحرائر والإمام ؟ مما يؤكد ان تركه مصافحة النساء فى البيعة ليست من اسباب الافتتان بالمرأة فيحتمل ان من عادات العرب عدم مصافحة النساء فى المبايعات او التعهدات، أو لانه صلى الله عليه وسلم وجد مخالفات لديهن (كما وردت فى بعض طرق الحديث) فرفض مصافحتهن باليد ، ويحتمل الكراهة وليس التحريم ، وقيد بعض العلماء منع المصافحة فى حالة وجود شهوة ، وأما ما يستدل به البعض على التحريم بما جاء فى الحديث الصحيح " واليد زناها البطش " فقد أبعد الخطأ حيث ان البطش هو الأخذ بقوة وبشدة كما اجمعت على ذلك كتب اللغة بعكس المصافحة ففيها نعمة ورقة !!

راجع اجماع كتب اللغة على ان المقصود بالبطش هو الأخذ بشدة وبقوة:

تاج العروس ٨١/١٧

لسان العرب ٢٦٧/٦

مختار الصحاح ٧٣/١

القاموس المحيط ٧٥٥/١

المصباح المنير ٥١/١

الصحاح للجوهري ١٢٣/٤

النهاية في غريب الاثر ٣٥١/١ وغيرهم

واخرج البخارى في صحيحه (٧٢١٥) وغيره عن أم عطية قالت بايعنا النبي (صلى الله عليه وسلم) فقرا علينا (أن لا يشركن بالله شيئا) وتنهانا عن النجاسة فقبضت امرأة منا يدها " وقال ابن حجر في الفتح (٦٣٧/٨) عن هذا الحديث : " فإنه يشعر بأنهن كن يبايعنه بأيديهن ويمكن الجواب بأن المراد بقبض اليد التأخر عن القبول أو كانت المبايعة تقع بحائل فقد روى أبو داود في المراسيل عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بايع النساء أتى ببرد قطري فوضعه على يده وقال " لا أصافح النساء " ينتهي كلام ابن حجر ضمن عدة أقوال .

قلت : وقد أجاز كثير من العلماء جواز المصافحة عن طريق حائل كالثوب ، وقد نقل الألبانى (وهو من المحرّمين للمصافحة) فى سلسلته الصحيحة (برقم ٥٢٩) سؤال إسحاق لآحمد بن حنبل : تكره مصافحة النساء قال : أكرهه . قال إسحاق : كما قال ، عجوز كانت أو غير عجوز، إنما يبايعهن النبي صلى الله عليه وسلم على يده الثوب!!.

قلت: وإن صحت الروايات المرسلة عن الشعبي والنخعي وقيس (والتي أوضحت جواز المصافحة بحائل) فلا تتعارض مع كونه عليه السلام أن يده ما مست يد امرأة ، وقد خص كثير من السلف جواز مصافحة العجائز دون الشابات (خوفا من الفتنة على أنفسهم) كما صح عن إبراهيم النخعي (كما فى حلية الاولياء ٢٢٨/٤) انه قال " لقيتنى امرأة فأردت أن أصافحها ، فجعلت على يدي ثوبا، فكشفت قناعها ، فإذا امرأة من الحى قد اكتهلت ، فصافحتها وليس على يدي شئ " وإبراهيم النخعي

كان مفتي أهل الكوفة وكان رجلا صالحا فقيها متوقفا قليل التكلف
(راجع ترجمته في تهذيب التهذيب ١/١٧٧)، ولعل مصافحة الشابات
بحائل (ثوب) هو مذهبه ومعتقده لما صح عنه أنه قال " كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصافح النساء وعلى يده ثوب " أخرجه عبد الرزاق
في المصنف (برقم ٩٨٣٢).

وقال ابن سعد في الطبقات (٦/٨) : أخبرنا وكيع بن الجراح ويعلى بن
عبيد وابن نمير قالوا : أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي
حازم أن النسوة لما جئن يبایعن النبي، صلى الله عليه وسلم ، بسط
رداءه فوق يده فبايعهن من وراء الرداء. وقال: صلى الله عليه وسلم: "
إن في الجنة منكن، وقبض أصابعه كأنه يقلل ". قلت : وهذا مرسل قوي
ومن أقوى المراسيل فإن قيس ليس صحابيا ولكنه أدرك النبي (صلى الله
عليه وسلم) ولم يسمع منه وروايته عن كبار الصحابة .

ولعل الامتناع عن المصافحة حال البيعة فقط ويؤيده ما سبق من أخذ أحد
الإمام بيد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وكذلك ما أخرجه البخاري
في صحيحه (٥٢٢٤) ومسلم في صحيحه (٥٨٢١) في باب جواز
إرداف المرأة الأجنبية إذا أعيت في الطريق !! وهو حديث أسماء بنت
أبي بكر رضي الله عنهما قالت: تَزَوَّجَتِي الزُّبَيْرُ وَمَالُهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ
مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ وَلَا شَيْءٍ غَيْرَ نَاصِجٍ وَغَيْرَ فَرَسِهِ فَكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ
..... وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ
الله ، عَلَى رَأْسِي وَهِيَ مِنِّي عَلَى ثَلَاثِي فَرَسَخٍ فَجِئْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى
رَأْسِي فَلَقِيتُ رَسُولَ اللهِ ، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ: إِخْرِجْ
لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسِيرَ مَعَ الرُّجَالِ، وَتَكَرَّرْتُ الزُّبَيْرُ وَغَيْرَتُهُ -

وكان أغبر الناس - فعرف رسول الله ، أني قد استخيت فمضى فجنبت الزبير فقلت : لقيتي رسول الله ، وعلى رأسي النوى ومعه نفر من أصحابه فاتاح لأركب فاستخيت منه

قلت : فان الاردا ف يتطلب نوعا ولو بسيط من المسيس كالمساعدة فى الاردا ف مثلا، وان قيل هذا خاص بالنبي (صلى الله عليه وسلم) فدعوى الخصوصية فيها نظر فالحديث ليس فيه خلوة، ولا نظر، ودلالة المماسه محتملة كما تقدم ، فلا يصح الاستدلال به على الخصوصية، والله أعلم. ومما يضعف هذا الوجه (وهو الخصوصية) امتناع النبي (عن مصافحه النساء فى البيعة والاكتفاء بالكلام - كما تقدم - فهذا الامتناع فى هذا الوقت الذى يقتضيه - وهو وقت المبايعه - دليل على عدم الخصوصية ، وكذلك ما أخرجه البخارى فى صحيحه (برقم ٢٠٣٨ وغيره) ومسلم فى صحيحه (برقم ٥٨٠٧ وغيره) من حديث علي بن الحسين رضي الله عنهما أن صفيّة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أنها جاءت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تزوره فى اعتكافه فى المسجد فى العشر الأواخر من رمضان، فتحدثت عنده ساعة، ثم قامت تنقلب فقام النبي صلى الله عليه وسلم معها يقلبها، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مرّ رجلان من الأنصار فسما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم: ((على رسلكما إنما هي صفيّة بنت حيي)) فقالا: سبحان الله يا رسول الله، وكبر عليهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا)).

قلت: فلو كان مستقراً عند الصحابة هذا المعنى (وهو خصوصيته عليه السلام بالخلوة بأى امرأة) لما احتاج النبي (أن يقول للصحابين ما قال ، اما بالنسبة لحديث ام حرام فالراجح انها من محارمه (خالته من الرضاعة) كما قال بذلك عبد الله بن وهب (وكما فصلناه فى غير هذا الموضع).

المخالفة الثامنة :

تحريم الأخذ مطلقاً من اللحية .

لقد تعصّب السلفيون في مسألة اللحية ، فمنهم من جعل الأخذ من لحيته عاصياً ، ومن يحلقها ملعوناً فاسقاً مرتكباً كبيرة من الكبائر !!

وأثبت وأصح الفاظ الحديث الوارد فيها هو " اعفوا " وكلمة اعفوا من المشترك اللفظي فلها عدة معاني في اللغة وهي تعني الاطلاق او التكثير ، والراجع ان الاعفاء الوارد له حد وليس اعفاء على اطلاقه . ويقول ابن عبد البر (كما في التمهيد ١٤٥/٢٤) " اما اللغة في اعفوا فمحتمله الشيء وضده كما قال اهل اللغة " .

وقال القاضي عياض (في اكمال المعلم شرح صحيح مسلم ٣٥/٢ ، ٣٦) " اعفوا اللحى ، واوفوا اللحى هما بمعنى اتركوها حتى تكثر وتطول " وقال ابو عبيد في اعفاء اللحى : هو ان توفر وتكثر ، ويقال عفا الشيء اذا كثر وزاد

وقال البغوي في شرح السنة (١٠٨/١٢) : " ويقال عفا الشيء بمعنى كثر ، واعفيت انا ، قال سبحانه وتعالى حتى عفوا اي كثروا ، ويقال في غير هذا عفا الشيء : اذا درس وانمحى ، وهو من الاضداد "

قلت : ولم يفهم السلف معنى الاعفاء بالترك المطلق ولكن بمعنى التكثير واخذ ما زاد عن القبضة ، ويرى بعض العلماء كابن الجوزي ان طول اللحية الفاحش يدل على الغباء ونقل عن كثير من العلماء ذم اللحية الطويلة وصاحبها .

واما عن فهم الصحابة للحديث فقد صح عن ابن عمر وابي هريرة الاخذ من اللحية دون القبضة وهما اشهر من روايا حديث الامر بالاعفاء !! ولا نعلم احدا من الصحابة انكروا عليهم فعل ذلك بل لقد اورد ابن ابي شيبة في المصنف عدة روايات عن جماعة من السلف قالوا باخذ ما زاد على القبضة وهم ابراهيم النخعي والحسن البصري ومحمد بن سيرين والقاسم وطاووس وسماك بن يزيد ووکیع وهذا غير مقيد بنسك (اى حج او عمرة) وحتى ان ثبوته فى النسك دليل على جوازه خارج النسك لان النسك قيد غير مؤثر ، وكذلك قد صح عن بعض السلف انه كانتوا يحبون الاعفاء فى غير الحج والعمرة .

وقال البيهقي فى شعب الايمان بعد الحديث رقم (٦٤٣٢) : قال الحلبي رحمه الله : فقد يحتمل أن يكون لعفو اللحي حد وهو ما جاء عن الصحابة فى ذلك فروي عن ابن عمر انه كان يقبض على لحيته فما فضل عن كفه أمر بأخذه وكان الذي يحلق رأسه يفعل ذلك بأمره ويأخذ عارضيه ويسوي أطراف لحيته وكان أبو هريرة يأخذ بلحيته ثم يأخذ ما يجاوز القبضة

وقال الامام العيني فى عمدة القارئ (٦٦/٣٢) نقلا عن الامام الطبري "فإن قلت ما وجه قوله اعفوا اللحي وقد علمت أن الإعفاء الإكثار وأن من الناس من إذا ترك شعر لحيته اتباعا منه لظاهر قوله اعفوا اللحي فيتفاحش طولا وعرضا ويسمج حتى يصير للناس حديثا ومثلا قيل قد ثبتت الحجة عن رسول الله على خصوص هذا الخبر وأن اللحية محظور إعفاؤها وواجب قصها على اختلاف من السلف فى قدر ذلك وحده فقال

بعضهم حد ذلك أن يزداد على قدر القبضة طولا وأن ينتشر عرضا فيقبح ذلك " انتهى كلام الطبري

قلت : ويقصد بحظر الاعفاء الترك المطلق ولكن الاعفاء يكون بتكثيرها
واما عن مذاهب الائمة الاربعة في اللحية فهي اخذ ما شذ وتطایل من
اللحية اولاً : المذهب الحنفي :

قال محمد بن الحسن في الآثار (١٠٠) " اخبرنا ابوحنيفة عن الهيثم عن
ابن عمر (رضى الله عنهما) انه كان يقبض على لحيته ثم يقص ما
تحت القبضة ، قال محمد : وبه نأخذ وهو قول ابوحنيفة "

ثانياً : المذهب المالكي :

قال ابن عبد البر في التمهيد (١٤٥ / ٢٤) : قال ابن القاسم : سمعت
مالكا يقول : " لابس ان يؤخذ ما تطایل من اللحية وشذ "
ف قيل لمالك : فاذا طالت جدا ؟ فان من اللحي ما تطول ، قال : " ارى ان
يؤخذ منها وتقصر " فهذا مذهب مالك .

ثالثاً : المذهب الشافعي :

فقد ذكر الامام الشافعي استحباب الاخذ من اللحية داخل النسك ، وقد
سكت عن ذلك خارج النسك فلم ينص على كراهيته .

رابعاً : المذهب الحنبلي :

قال الخلال اخبرني محمد بن ابي هارون ان اسحاق بن هاني حدثهم قال
: سألت احمد عن الرجل يأخذ من عارضيه ؟ قال : " يأخذ من اللحية ما
فضل عن القبضة " قلت فحديث النبي (صلى الله عليه وسلم) : احفوا
الشوارب واعفوا اللحي ؟ قال " يأخذ من طولها ومن تحت حلقه " ورأيت

ابا عبد الله (احمد) يأخذ من طولها ومن تحت حلقه (مسائل ابن هاتى
١٥١/٢).

واما عن استدلال البعض بطول لحية النبی (صلى الله عليه وسلم) بحديث
كان الصحابة يعرفون قراءته من اضطراب لحيته فهذا استدلال خاطئ
لان هذا ليس نصا فى الموضوع لان من كانت لحيته دون القبضة فهى
تضطرب عند القراءة فما بالك بمن كانت لحيته بمقدار القبضة ومعنى
ذلك انها قصيرة ليس فيها طول ، فيقول ابن منظور فى لسان العرب فى
صفة لحيته عليه السلام " اراد كثرة اصولها وشعرها ، وانها ليست
بدقيقة ، ولا طويلة ، وفيها كثافة " وكذلك قال الزبيدى فى تاج العروس
وكذلك ابن الاثير فى غريب الحديث .

فهذا تفسير اهل الفقه واللغة بان لحية النبی (صلى الله عليه وسلم) كثرة
الشعر ليست بالطويلة ، ومعلوم ان الامر بالاعفاء قد جاء مرتبطا
بمخالفة المشركين والمجوس فهل كان الصحابة يتشبهون بالمجوس
والمشركين اثناء الحج والعمرة؟! وهل يعقل ان يتقرب الصحابة لربهم
فى الحج والعمرة بمعصية!؟

ويزعم كثير من السلفيين الاجماع على تحريم حلق اللحية وهو مردود
لان الخلاف ثابت ومن العلماء من يرى الكراهة دون التحريم . ويبالغ
بعضهم بالقول بانه مثله وتشبه بالنساء فهو تغافل منهم عن قاعدة ان
الحكم الواحد لا يجوز ان يعلل بعلمتين فى الامور المنصوص عليها (وهى
مثل اللحية) بخلاف الامور المستتبطة عللها (اى التى لم ينص عليها)
حيث العلة الوحيدة المنصوص عليها هى التشبه بالمجوس والمشركين ،

واما القول بانه تغيير لخلق الله فماذا عن الصبغ وحلق الشعر ونشف الابط وامثال ذلك .

واما الادعاء والمبالغة في القول بانها من الكبائر فهذا تغافل عما تقرر في كتب اصول الفقه ان القياس يكون في الاحكام لا في العقوبات المعنوية كاللعن وعدم دخول الجنة وغضب الله فلا يجوز تعميم هذه العقوبات بقياس لان النبي وحده هو الذي يحددها .

وخلاصة هذا البحث:

"ان حكم هذه المسألة هو جواز الاخذ من اللحية كما اوضحنا في غير الحج والعمرة ، واستحباب ذلك في الحج والعمرة "وذلك جمعا للآثار المتعارضة في المسألة ، وعلى هذا لا يجب تأثيم من يأخذ من لحيته على النحو الذي اوضحناه لان معنى الاعفاء في لغة العرب ليس الترك المطلق ولكن الترك المقيد كما فهمه ابن عمر وابى هريرة (في غير الحج والعمرة) وهما رواية اصح الطرق عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في الامر بالاعفاء وكذلك غيرهم من التابعين وغيرهم من العلماء الاجلاء الذين لا يمكن تبذعيهم وتأثيمهم بأي حال من الاحوال ، ولا يمكن الزعم (زوراً وبهتاناً) ان هذا الامر هو اجتهاد من ابن عمر فكما هو معلوم يقينا ان ابن عمر لم يجتهد مطلقاً في امر فيه نص .

المخالفة التاسعة :

الزعم الباطل بمشروعية هدم الكنائس أو التعرض لها .

وهذا اعتقاد باطل لا دليل عليه مطلقا لا من كتاب ولا من سنة ، بل ان الامام ابن خويز منداد وهو من أئمة المالكية من اهل اواخر القرن الرابع الهجرى قال فى تفسير الآية ٤٠ من سورة الحج ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

" تضمنت هذه الآية المنع من هدم كنائس أهل الذمة وبيعهم " .

(راجع تفسير القرطبي ٧٠/١٢ ، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٠٢/١٧) .

وهذا التفسير احد التفاسير الواردة فى الآية وهو تفسير له وجهه ، بل لقد قال عمرو بن مهران بن ميمون وهو احد السلف بعدم هدم الكنائس (اخرجه عبد الرزاق فى المصنف برقم ١٩٢٣٢) .

ومن المعلوم ان الكنائس كانت موجودة ومنتشرة (خارج مكة والمدينة) على عهد النبی (صلى الله عليه وسلم) والسلف ، ولم يصح عنهم التعرض لهذه الكنائس مطلقا ، وهناك خلاف مشهور بين السلف فى جواز الصلاة فى الكنائس ، حتى لقد اوضح ذلك احد مفسرى السلفية المعاصرين وهو الشنقيطى (رحمه الله) فى اضواء بيانه (٣٠٦/٢) فقال : "ورخص فى الصلاة فى الكنيسة والبيعة جماعة من أهل العلم منهم :

أبو موسى ، وعمر بن عبد العزيز ، والشعبي ، وعطاء بن أبي رباح وابن سيرين ، والنخعي ، والأوزاعي ، وغيرهم"

قلت : ولولا وجود احاديث وآثار منسوبة للنبي (صلى الله عليه وسلم) وللصحابه في هذا الباب ما اوردت هذا الموضوع هنا (١).
وجميع أدلة هدم الكنائس ضعيفة لا تقوم بها حجة ، وقد اعتمد بعض الفقهاء على هذه المرويات الضعيفة واقاموا عليها احكام وفتاوى ، ومنهم من فرق بين البلاد التى بنيت فيها الكنائس قبل دخول الاسلام فيها وبين البلاد التى بنيت الكنائس فيها بعد دخول الاسلام ، ومنهم من خلط حكم بناء الكنائس بجزيرة العرب بغيرها ، والذي نستطيع ان نقوله فى المسألة انه لم يصح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولا عن الصحابة فى هدم الكنائس او التعرض لها شيئاً .

- (١) وهذه الاحاديث المنسوبة للنبي (صلى الله عليه وسلم) هي :
- الحديث الاول : أخرجه ابو الشيخ فى كتابه شروط الذمة (كما فى فتاوى السبكي ٣٧٤/٢) من طريق محمد بن دينار قال حدثنا ابان ابن ابي عياش عن انس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) "اهدموا الصوامع ، واهدموا البيع (الكنائس)".
- قلت : اسناده ضعيف جدا لا يجتج به ابان "ابان بن ابي عياش" متروك منكر الحديث (راجع تهذيب التهذيب ١٧/١).
- الحديث الثانى : أخرجه ابن عدى فى الكامل (٣٥٩/٣) ، وابو نعيم فى اخبار اسبهان (٢٨٠/٥) من طريق سعيد بن سنان عن ابي الزاهرية عن كثير بن مرة قال سمعت عمر يقول قال رسول الله " لا تحدث كنيسة فى الاسلام ، ولا تُحدد ما ذهب منها " .
- قلت : "سعيد" ضعيف جدا منكر الحديث وخاصة عن ابي الزاهرية (راجع الكامل فى الضعفاء لابن عدى ٣٥٩/٣)
- الحديث الثالث : وهو حديث " لا خصاء فى الاسلام ولا يبنان كنيسة " وقد ورد من طريقين .
- الطريق الاول : - أخرجه ابو عبيد بن سلام فى كتابه الاموال (٢٣٤) ، وابن زنجوية فى كتابه الاموال (٣١٦) من طريق الليث ابن سعد عن توبة بن نمر الحضرمي عن اخبره (!!) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) "انه قال لا خصاء فى الاسلام ولا كنيسة " .-

- قلت : اسناده ضعيف جدا لا تقوم به حجة لففيه جهالة الذي اخبر توبة .

الطريق الثاني :- اخرجه ابو الشيخ في شروط النعمة (كما في فتاوى السبكي ٢٧٣/٢) من طريق مقدم بن داود بن عيسى بمصر قال حدثنا ابو الاسود النضري بن عبد الجبار قال حدثنا ابن لهيعة عن عطاء عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) " لا خصاء في الاسلام ، ولا يتيان كنيسة " . قلت : المقدم ضعيف متكلم فيه له ترجمة في اللسان (٨٤/٦) ، وكذلك ابن لهيعة فضطه معروف وخاصة في غير رواية العبادة عنه . وقد رواه ابو الاسود عن ابن لهيعة منقطعا وموصولا عن عمر بن الخطاب موقوفا عليه (اخرجه ابن سلام في الاموال برقم ٢٣٧ ، وابن زنجويه في الاموال برقم ٣١٧) وهو ضعيف ايضا لضعف ابن لهيعة .

الحديث الرابع : وهو حديث " لا قبلتان في ارض واحدة ، ولا جزية على مسلم " وقد احتج به بعض المتأخرين على المنع من احداث الكنائس وهذا فهم عجيب وغريب !! الا اني قد وفقت على تفسير عزيز للامام احمد كما في " موسوعة القوال الامام احمد في التفسير والحديث ٢٢٨/١٠) فقال : " لما قبلتان في مصر ، لانهما لا تجتمعان في مصر (والمقصود اي بلد) ، ولكن اهل مكة يصلون ، واهل اليمن يصلون الى نحو العراق ، فلا يرى لعل هذا معناه " انتهى كلام الامام احمد !!

قلت : ونسب جامع الموسوعة قول الامام احمد هذا الى سؤالاته برقم ٢٠٣٩ ، ولعله يقصد مسائل ابن هاتئ فأتى لم اجده في سؤالات ابي داود ، وكما هو واضح ان الامام احمد قصد عدم اجتماع قبلتين لصلاة المسلمين وهو الاثني ، إلا ان الحديث أصلا لا يصح !! وهذا تخريجه وتحقيقه :

- اخرجه ابن ابي شيبة في المصنف (١٠٥٧٧) واحمد في مسنده (٢٢٣/١ ، ٢٨٥) ، والترمذي في سننه (٦٣٣ ، ٦٣٤) ، وابو داود في سننه (٣٠٣٤) ، وابن ابي حاتم في العلل (٣١٤/١) ، وابن عدي في الكامل (١٤٢/٢) ، وابو نعيم في حلية الاولياء (٢٣٢/٩) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٧٦٧) ، وابن الجارود في المنتقى (١١٠٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٨/٩ ، ٢٠٨) ، والضياء

المقدس في المختارة (٥١٦ ، ٥١٧) ، والصيداوي في معجم الشيوخ (١٤٧/١) كلهم من طرق عن قابوس عن ابيه عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وفي بعض -

= الطريق رواه ابو قابوس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يذكر ابن عباس (رضى الله عنهما) . وقد ضعف الحديث (سواء الموصول او المرسل) جماعة من العلماء كسابي حاتم فقال فى العلل (٣١٤/١) " هذا (اى الاختلاف) من قابوس ، لم يكن بالقوى فيحتمل ان يكون مرة قال هكذا ، ومرة قال هكذا " وضعفه ابن القطان فى بيان الوهم (٨١/٥) ، وشكك ابن بطلال فى صحته بقوله " فاذا صح " (شرح البخارى له ٣٤٥/٥) ، والسبكي فى فتاويه (٣٧٥/٢) ونقل ترجيح البخارى للرواية المرسلة ، وكذلك رجع الترمذى للرواية المرسلة .

وكذلك فقد وردت روايات عن الصحابة والتابعين فى الهدم إلا أنها لا تصح وهى :

١ - ما أخرجه عبد الرزاق فى المصنف (١٠٠٠٢ ، ١٩٢٣٤) ، وابن سلام فى الاموال (٢٤٣) ، وابن زنجويه (٣٢٧ ، ٣٢٨) ، والبيهقى فى السنن الكبرى (٢٠١/٩) ، من طريق حنش (ابو على الرحبى) عن عكرمة عن ابن عباس قال " كل مصر مصره المسلمون لا يبنى فيه بيعة ولا كنيسة " قلت : " حنش " ضعيف وضعفه مشهور وتركه البعض (راجع ميزان الاعتدال ٥٤٦/١) .

٢ - ما أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه (١٠٠٠١ ، ١٩٢٣١) من طريق معمر عن سمع الحسن يقول " من السنة ان تهدم للكنائس التى فى الامصار القديمة والحديثة " . قلت : اسناده ضعيف جدا لا تقوم به حجة فليه جهالة المخبر عن الحسن .

٣ - ما جاء عن كتاب عمر بن عبد العزيز (وفى بعض الروايات عمر بن الخطاب) وليه عدم إحداث الكنائس فقد ورد من ثلاثة طرق لا اصل لها وهى

الأول : عن عبد الرحمن بن غنم وفى اسناده يحيى بن عتبة وهو كذاب (كما فى ميزان الاعتدال ٣٩٧/٤) أخرجه البيهقى فى السنن (٢٠٢/٩) .

والثانى : من طريق اسماعيل بن عياش قال حدثنا غير واحد من اهل العلم قالوا كتب اهل الجزيرة الى عبد الرحمن بن غنم " وقيل عياض بن غنم " (اورده السبكي فى فتاويه ٤٠٠/٢ ، ٤٠١) .

قلت : اسماعيل وضعفه مشهور وخاصة فى روايته عن غير اهل بلده ، ولم يحدد من حدثه ولا يكفى قوله اهل العلم لان اهل العلم درجات منهم الصالح الذى لا يتقن الرواية . -

.....
- والثالث: ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٩٩٩، ١٩٢٣٣) من طريق وهب بن نافع

قال شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز لعروة بن محمد

قلت: وهب مجهول لم يروى عنه إلا ابن أخيه الإمام عبد الرزاق الصنعاني صاحب

المصنف ولم يوثقه أحد وذكره ابن حبان في ثقافته طبقاً لقاعدته في توثيق من لم يعلم له

جرح .

المخالفة العاشرة:

استخدام الضرب في علاج الممسوس من الجن .

ان المتتبع لأقوال العلماء يجد خلافاً في مدى وكيفية دخول الجن جسم الانسان ، فهناك من قال انه يدخل جسم الانسان ليوسوس فقط (وعلى هذا يُحمل ثبوت دخوله كما ورد في عدة احاديث صحيحة اذا حملناها على اللفظ الحقيقي وليس المجازي) ، وهناك من قال انه يدخل جسم الانسان ويتحكم فيه ويسيطر عليه سيطرة كاملة (وتوضيح الراجح من الرايين ليس موضوعه هنا)، إلا أننا نجزم بأنه لم يصح مطلقاً أى نص عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ولا عن احد من الصحابة يجيز استخدام الضرب كعلاج ، بخلاف ما استنبطه كثير من السلفيين من أدلة على ضرب المرضى والمجانين، وهذا الاستنباط كان له أثره السيئ ، حيث تمادى المعالجون ومنهم جهلة قاصرون فاعتبروا كل الأمراض تنبؤاً من الجن، واعتبروا أنفع الوسائل هي الضرب المبرح أو إيذاء المريض بحجة أنه يؤذي الجن المتلبس فقط ، وقد حدثت مآسٍ وكوارث بل حالات قتل ليس لها اسم سوى القتل وإزهاق النفس التي حرمها الله بغير حق، فيا ويل هؤلاء القتلة من إثم هذا الفعل .

والتعامل مع الجن بهذه الطريقة ضلالة عصرية ولا يجوز لمسلم أن يزيد على الرقية الشرعية الثابتة من الكتاب والسنة .

ومن أدلة من قال انه يدخل ليوسوس فقط دون السيطرة على جسم الانسان :

١- الآية رقم ٢٢ من سورة ابراهيم " وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ " .

قلت : فالآية صريحة في بيان انه ليس للشيطان سلطان يقهر به بنى آدم ويجبرهم على المعاصي ، وانما يوسوس لهم ويدعوهم فقط للمعاصي فيطيعونه ، والظاهر ان شؤم المعصية تسيطر على الانسان وبالتالي يظهر عليه الحزن والتخبط والتهيب ويبدو كالمجنون او الممسوس (اي ان المس ياتي عليه بصورة غير مباشرة) وهذا جمعا بين ادلة المس ان صحت ، ونحن نجزم بان الصرع ليس كله مصدره المس بدليل المראה التي كانت تُصرع على عهد النبي فكيف يتركها النبي على حالها (بدون علاج) ويقول بعد ذلك ابن عباس لعطاء انها من اهل الجنة !!!

٢- الحديث المتفق عليه (البخاري برقم ٢٠٣٨ ومواضع اخرى ، ومسلم برقم ٥٨٠٨ ومواضع اخرى) " ان الشيطان يجري من الانسان مجرى الدم ، واتي خشيت ان يقذف في قلوبكما شرا او شيئا " ومناسبة الحديث معروفة فكان عليه السلام يمشي مع زوجته صفية ، فمر رجلان واستحيا فاسرعا ، فقال على رسلكما ، انها صفية: فقالا: سبحان الله يا رسول الله ! فذكره النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وقيل ان في الحديث دلالة على ان الشيطان يدخل في الانسان ، ويجري مجرى الدم ، ويلقى في ذهنه الوسوس وخواطر الشر ، وقيل ان الحديث لم يوضح دخوله ، وانه ملازم الانسان كأنما يجري في عروقه ودمه !!

٣- الحديث الذي اخرجه مسلم (برقم ٧٦٨٣) " اذا تشاءب احدكم فليمسك بيده ، فان الشيطان يدخل " وعلى الرغم من اخراج مسلم لهذا الحديث

إلا أنه تفرد بهذا اللفظ سهيل بن أبي صالح في كل طريقه (في مسلم وغيره) وسهيل يحتاج لمتابع ولا يُقبل تفرده إذا تفرد ولم يُخرج له البخاري منفردا له أي حديث بل مقرونا وتعليقا !!
وأما عن أقوى دليل لاستخدام الضرب في العلاج عند القائلين بالسيطرة الكاملة للشيطان فهو حديث "أخرج عدو الله وقيامه عليه السلام بضرب صدر الصحابي " وعلى فرض صحة هذا الحديث فهو استنباط قبيح فكيف يقارن فعله عليه السلام هذا بفعل من يبالغ في الضرب في العصر الحاضر ، ومما لا شك فيه أن ما حدث للصحابي هو نوع من الوسوسة ونسيان بعض القرآن كما في طرق الحديث ولا يمكن استنباط أنه لبس ومس من الشيطان .

ومن الأدلة أيضاً التي يستخدمها المبيحون والمؤيدون للضرب الآية ٢٧٥ من سورة البقرة " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ " فهي وصف حال المرابي وليس فيها أي دليل على استخدام الضرب ، وكذلك حديث المرأة التي كانت تُصرع على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) فلم يعالجها النبي بالضرب ولم يأمر أحد أصحابه بعلاجها ولم يأمر أحدى النساء مثلاً بعلاجها بالضرب ولم يقل عليه السلام أنه مس من الشيطان بل صح عن ابن عباس أنها من أهل الجنة (كما ذكرنا في تناول المخالفة الأولى من هذا الكتاب) بل هذا الأمر رد على من يعتقد من السلفيين أن الصرع هو من فعل الشيطان !!، والمتتبع لأقوال وأفعال مؤيدي الضرب يجدهم يخلطون كعادتهم بين أدلة ثبوت المس وبين الضرب والله المستعان.

المخالفة الحادية عشرة :

التحريم المطلق للأغاني .

الأصل في المسألة عدم التحريم المطلق لكل أنواع الغناء ، فهناك أنواعا مباحة ومتفق على إباحتها ، ويمكن تلخيص الردود على الرأي السلفي المعاصر في المسألة فيما يلي :

أولاً: القول بتحريم الغناء مطلقا يعارض إجماع السلف على جواز وحل

ما يسمى بغناء النصب والحداء ومن هذه النصوص :

١- ما أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (برقم ٣١٦٥) وغيره من طريق ابن إدريس عن ابن جريج قال سألت عطاء عن الحداء والشعر والغناء فقال : لا بأس به ما لم يكن فحشا. (وفي رواية أخرى قال ابن إدريس يُغني غناء الركبان)

٢- يقول البغوي في شرح السنة (٣٨٢/١٢):

"فأما استماع الحداء، ونشيد الأعراب ، فلا بأس به ، وسمع النبي (صلى الله عليه وسلم) الحداء والرجز ، وقال لابن رواحة : " حرك بالقوم " فاندفع يرتجز

٣- يقول ابن عبد البر في التمهيد (١٩٨/٢٢) : عن هذا النوع من الغناء : "فهذا مما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء إذا كان الشعر سالما من الفحش والخنى وأما الغناء الذي كرهه العلماء فهذا الغناء بتقطيع حروف الهجاء وإفساد وزن الشعر والتمطيط

٤- يقول القرطبي في المفهم (١٠/٨) ، والنسائي في شرح النسائي (١٩٧/٣) عن تفسير قول عائشة " تغنيان " أي : ترفعان أصواتهما

بإنشاد العرب ، وهو المسمّى عندهم بالنصب ، وهو إنشاد بصوت رقيق فيه تمطيط ، وهو يجري مجرى الحداء.

٥- يقول النووي في شرح مسلم (٢٨٧/٣): " وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْإِنْشَادَ غِنَاءً ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْغِنَاءِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ (!!) بَلْ هُوَ مُبَاحٌ ، وَقَدْ اسْتَجَازَتِ الصُّحَابَةُ غِنَاءَ الْعَرَبِ الَّذِي هُوَ مُجَرَّدُ الْإِنْشَادِ وَالتَّرْتُّمِ ، وَأَجَازُوا الْحَدَاءَ وَفَعَلُوهُ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي هَذَا كُلِّهِ إِبَاحَةٌ مِثْلُ هَذَا وَمَا فِي مَعْنَاهُ وَهَذَا وَمِثْلُهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ "

٦- يقول ابن رجب الحنبلي في طبقات الحنابلة (١٣٧/٢) : " قال ناصح الدين: وكنت قدمت من أربل سنة وفاة الشيخ الموفق، فقال لي: قد سررت بقدومك، مخافة أن أموت وأنت غائب، فيقع وهن في المذهب، وخلف بين أصحابنا، وقد وقع مرات بين الناصح والشيخ الموفق اختلاف في فتوى في السماع المحدث ، أجاب فيها الشيخ الموفق بإتكاره. فكتب الناصح بعده ما مضمونه " الغناء كالشعر، فيه مذموم وممدوح، فما قصد به ترويح النفوس، وتفريج الهموم، وتفرغ القلوب لسماع موعظة، وتحريك لتذكرة : فلا بأس به. وهو حسن"، وذكر أحاديث في تغني جَوَازِيَاتِ الْأَنْصَارِ، وفي الغناء في الأعراس، وأحاديث في الحداء "وأما الشبابة: فقد سمعها جماعة ممن لا يحسن القدح فيهما من مشايخ الصوفية وأهل العلم، وامتنع من حضورها الأكثر. وأما كونها أشد تحريماً وأعظم إثمًا من سائر الملاهي: فهذا قول لا يوافق عليه. وكيف يجعل المختلف فيه كالمتفق عليه. وكون النبي صلى الله عليه وسلم سداً أذنيه منها: مشترك الدلالة، لأنه لم ينه ابن عمر رضي الله عنهما عن سماعها" (قلت : وهو أثر صحيح) وأعجب من استدلال الفقيه

الموفق لذلك. قوله: "ولا يجب عليه سد أذنيه لغيرها من الملاهي" فيشعر ذلك بجواز سماع الملاهي، ثم قد بالغ في تحريم ذلك، وضم فاعله إلى حكم الكفر بالله تعالى، وأوهم بما ذكر من الآيات: أن هذا السماع يُخرج عن الإسلام، وهذا من الغلو " تنتهي كلام ابن رجب

٧- يقول ابن حجر في الفتح (٥٤٣/١٠) "واستدل بجواز الحداء على جواز غناء الركبان المسمى بالنصب، وهو ضرب من النشيد بصوت فيه تمطيط، وأفرط قوم فاستدلوا به على جواز الغناء مطلقاً بالألحان التي تشتمل عليها الموسيقى، وفيه نظر. وقال الماوردي: اختلف فيه، فأباحه قوم مطلقاً، ومنعه قوم مطلقاً، وكرهه مالك والشافعي في أصح القولين، ونقل عن أبي حنيفة المنع، وكذا أكثر الحنابلة. ونقل ابن طاهر في كتاب السماع" الجواز عن كثير من الصحابة، لكن لم يثبت من ذلك شيء إلا في النصب المشار إليه أولاً. قال ابن عبد البر: الغناء الممنوع ما فيه تمطيط وإفساد لوزن الشعر طلباً للطرب وخروجاً من مذاهب العرب. وإتما وردت الرخصة في الضرب الأول دون ألحان العجم. وقال الماوردي: هو الذي لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه من غير تكير إلا في حالتين: أن يكثر منه جداً وأن يصحبه ما يمنعه منه. واحتج من أباحه بأن فيه ترويحاً للنفس، فإن فعله ليقوى على الطاعة فهو مطيع أو على المعصية فهو عاص، وإلا فهو مثل التنزه في البستان والتفرج على المارة. وأطنب الغزالي في الاستدلال، ومحصله أن الحداء بالرجز والشعر لم يزل يفعل في الحضرة النبوية، وربما التمس ذلك، وليس هو إلا أشعار توزن بأصوات طيبة وألحان موزونة، وكذلك الغناء أشعار موزونة تؤدي بأصوات مستلذة وألحان موزونة.

٨- يقول القاضي عياض في اكمال المعلم في شرح مسلم (٩٣/٦) " عن شرح أحد الاحاديث " فيه جواز الحداء في الأسفار ؛ لأن فيه تحريكا لنفوس الدواب ، وتنشيطا لها ولمن معها على قطع الطريق " .قلت: وهناك غير ذلك من النصوص التي تبيح هذا النوع من الغناء الممدوح ، ولم اقف على اى نص يحرم هذا النوع ، بل يحمل اى تحريم على الغناء المذموم ، والذي قال عنه النووي :المختلف فيه ! ولم يقل المحرم " وهناك نصوص كثيرة عن السلف اعلنت الاستماع للغناء بدون قيد منها

١ - ما اخرجه الفاكهي في اخبار مكة (١٦٦٧) باسناد حسن عن سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير عن اياس بن معاوية قال : انه ذكر الغناء فقال هو بمنزلة الريح يدخل في هذه وخرج من هذه " قال سفيان : يذهب الى انه لا بأس به . قلت : واياس له ترجمة في تهذيب التهذيب (٣٩٠/١) وهو مجمع على توثيقه بل قال ابن سعد وكان عاقلا ، وقال العجلي " وكان فقيها عفيفا !!

٢ - وكذلك ما اخرجه الفاكهي في اخبار مكة (١٦٦٨) وغيره من طريق هشام بن سليمان ، قال : قال ابن جريج : قلت لعطاء : القراءة على الحان الغناء؟ قال : وما بأس قال : سمعت عبيد بن عمير يقول : « كان داود عليه الصلاة والسلام يأخذ المعزفة ، ثم يضرب بها ، ثم يقرأ عليها ترد عليه صوته ، يريد أن يبكي بذلك ، ويبكي » .

٣ - يقول الفاكهي في اخبار مكة (٣٩٨/٤) عن الغناء : " وكان هذا من فعل اهل مكة ، ورأيهم استماع الغناء ، ويروون فيه احاديث "

٤ - يقول الامام الشوكاني في نيل الاوطار (١٧٩/٨) :

" وذهب أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الظاهر وجماعة من الصوفية إلى الترخيص في السماع ولو مع العود واليسراع وقد حكى الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي في مؤلفه في السماع أن عبد الله ابن جعفر كان لا يرى بالغناء بأسا ويصوغ الألحان لجواريه ويسمعها منهم على أوتاره وكان ذلك في زمن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه . وحكى الأستاذ المذكور مثل ذلك أيضاً عن القاضي شريح وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والزهرى والشعبي ، وقال امام الحرمين في النهاية وابن أبي الدم نقل الإثبات المؤرخين ان عبد الله بن الزبير كان له جوار عوادات وإن ابن عمر دخل عليه والى جنبه عود فقال ما هذا يا صاحب رسول الله فناوله آياه فتأمله ابن عمر فقال : هذا ميزان شامي قال ابن الزبير يوزن به العقول ، وروى الحافظ أبو محمد بن حزم في رسالته في السماع سنده إلى ابن سيرين قال ان رجلا أتى المدينة بجوار فنزل على عبد الله بن عمر وفيهن جارية تضرب فجاء رجل فساومه فلم يهو منهم شيئا قال انطلق إلى رجل هو أمثل لك بيعا من هذا قال من هو قال عبد الله بن جعفر فعرضهن عليه فأمر جارية منهم فقال لها خذي العود فأخذته فغنت فباعه ثم جاء إلى ابن عمر إلى آخر القصة ، وروى صاحب العقد العلامة الأديب أبو عمر الأندلسي أن عبد الله بن عمر دخل على أبي جعفر فوجد عنده جارية في حجرها عود ثم قال لابن عمر هل ترى بذلك بأسا قال لا بأس بهذا وحكى الماوردي عن معاوية وعمرو بن العاص أنهما سمعا العود عند ابن جعفر وروى أبو الفرج الأصبهاني أن حسان بن ثابت سمع من عزة الميلاء الغناء

بالمزهر بشعر من شعره . وذكر أبو العباس المبرد نحو ذلك والمزهر عند أهل اللغة العود وذكر الأديبي أن عمر بن عبد العزيز كان يسمع جواريه قبل الخلافة ونقل ابن السمعاني الترخيص عن طاوس ونقله ابن قتيبة وصاحب الأمتاع عن قاضي المدينة سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الزهري من التابعين ونقله أبو يعلى الخليلي في الأرشاد عن عبد العزيز بن سلمة الماجشون مفتي المدينة ، وحكى الروياني عن القفال أن مذهب مالك بن أنس أباحة الغناء بالمعازف وحكى الأستاذ أبو منصور الفوري عن مالك جواز العود وذكر أبو طالب المكي في قسوت القلوب عن شعبة أنه سمع طنبوراً في بيت المنهال ابن عمرو المحدث المشهور . وحكى أبو الفضل بن طاهر في مؤلفه في السماع أنه لا خلاف بين أهل المدينة في إباحة العود ، قال ابن النحوي في العمدة قال ابن طاهر هو إجماع أهل المدينة . قال ابن طاهر وإليه ذهب الظاهرية قاطبة قال الأديبي لم يختلف النقلة في نسبة الضرب إلى إبراهيم بن سعد المتقدم الذكر وهو ممن أخرج له الجماعة كلهم وحكى الماوردي أباحة العود عن بعض الشافعية . وحكاها أبو الفضل ابن طاهر عن أبي إسحاق الشيرازي وحكاها الأسنوي في المهمات عن الروياني والماوردي ورواه ابن النحوي عن الأستاذ أبي منصور وحكاها ابن الملقن في العمدة عن ابن طاهر . وحكاها الأديبي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وحكاها صاحب الأمتاع عن أبي بكر بن العربي وجزم بالأباحة الأديبي هؤلاء جميعاً قالوا بتحليل السماع مع آلة من الآلات المعروفة ، وأما مجرد الغناء من غير آلة فقال الأديبي في الأمتاع أن الغزالي في بعض تأليفه الفقهية نقل الاتفاق على حله ونقل ابن طاهر إجماع الصحابة

والتابعين عليه ونقل التاج الفزاري وابن قتيبة إجماع أهل الحرمين عليه
ونقل ابن طاهر وابن قتيبة أيضا إجماع أهل المدينة عليه وقال الماوردي
لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه في أفضل أيام السنة المأمور فيه
بالعبادة والذكر، قال ابن النحوي في العمدة وقد روى الغناء وسماعه
عن جماعة من الصحابة والتابعين فمن الصحابة عمر كما رواه ابن عبد
البر وغيره وعثمان كما نقله الماوردي وصاحب البيان والرافعي وعبد
الرحمن بن عوف كما رواه ابن أبي شيبة، وأبو عبيدة بن الجراح كما
أخرجه البيهقي وسعد بن أبي وقاص كما أخرجه ابن قتيبة، وأبو مسعود
الأنصاري كما أخرجه البيهقي، وبلال وعبد الله ابن الأرقم، وأسامة بن
زيد كما أخرجه البيهقي أيضا، وحمزة كما في الصحيح وابن عمر كما
أخرجه ابن طاهر، والبراء بن مالك كما أخرجه أبو نعيم، وعبد الله بن
جعفر كما رواه ابن عبد البر، وعبد الله بن الزبير كما نقله أبو طالب
المكي، وحسان كما رواه أبو الفرج الأصبهاني، وعبد الله بن عمرو كما
رواه الزبير بن بكار، وقرظة بن كعب كما رواه ابن قتيبة، وخوات بن
جبير ورباح المعترف كما أخرجه صاحب الأغاني والمغيرة بن شعبة كما
حكاه أبو طالب المكي، وعمرو بن العاص كما حكاه الماوردي، وعائشة
والربيع كما في صحيح البخاري وغيره، وأما التابعون فسعيد بن
المسيب وسالم بن عمرو بن حسان وخارجة بن زيد وشريح القاضي
وسعيد بن جبير وعامر الشعبي وعبد الله بن أبي عتيق وعطاء بن أبي
رياح ومحمد بن شهاب الزهري وعمر بن عبد العزيز وسعد بن إبراهيم
الزهري، وأما تابعوهم فخلق لا يحصون منهم الأئمة الأربعة وابن
عبينة وجمهور الشافعية انتهى كلام ابن النحوي واختلف هؤلاء

المجوزون فمنهم من قال بكراهته ومنهم من قال باستحبابه قالوا لكونه يرق القلب ويهيج الأحزان والشوق إلى الله ، وقال المجوزون أنه ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا في معقولهما من القياس والاستدلال ما يقتضي تحريم مجرد سماع الأصوات الطيبة الموزونة مع آلة من الآلات " انتهى كلام الشوكاني

هـ - قال الشافعي : " فاما استماع الحداء ونشيد الأعراب فلا بأس به كثر أو قل ، وكذلك استماع الشعر " معرفة السنن للبيهقي ٢٣/١٦

ثانيا : قالوا ان ابن حزم وحده هو الذي ادعى عدم ثبوت أى حديث في تحريم الغناء .

الرد : هذا غير صحيح فقد نقل الشوكاني في نيل الاوطار (١٧٩/٨) من وافق ابن حزم على ذلك فقال : " ووافقه على ذلك أبو بكر بن العربي في كتابه الأحكام وقال لم يصح في التحريم شيء ، وكذلك قال الغزالي وابن النحوي في العمدة ، وهكذا قال ابن طاهر أنه لم يصح منها حرف واحد " ، وقال الفاكهاني : " لم أعلم في كتاب الله ولا في السنة حديثا صحيحا صريحا في تحريم الملاهي وإنما هي ظواهر وعمومات يتأسس بها لا أدلة قطعية "

ثالثا : قالوا ان حديث تحريم المعازف المخرج في البخاري صحيح لان هشام بن عمار ثبت ان سمع منه البخاري .

الرد : هناك خلافا في تعريف معنى المعازف فالراجح ان الدف يدخل فيها ، بل هناك من جعل الدف اشهر الآتها ، فقال العيني في عمدة

القارئ (١٦٦/٣١) : " وفي حواشي السدياطي المعارف : الدفوف وغيرها مما يضرب به " قلت وعلى فرض صحة الحديث يظهر هذا الاشكال لأن من المعروف والمتفق عليه ان الدفوف مباحة والحديث لم يستثنها ، ولذا فان اطلاق تحريم المعارف فيه نظر، واما بخصوص تعليق البخاري لحديث المعارف ، فمن المعروف ان تعليق البخاري للحديث عموما يكون لكونه لم يصح على شرطه او مختلف فيه لذا يطلقه فيستفيد مما فيه ويخلي عهدته من صحته ، ويقول ابن بطال في شرحه للبخاري (٥٠/٦) :

" قال المهلب : هذا الحديث لم يسنده البخاري من أجل شك المحدث في صاحب فقال : أبو عامر أو أبو مالك ، أو لمعنى آخر لا أعلمه ، وإنما أدخله البخاري على أنه جائز وقوعه من الله - تعالى - في المسرفين على أنفسهم من أهل هذه الملة ، وأنه مروي يجب أن يتوقع ما روى فيه من العقوبة "

ويقول العيني في عمدة القارئ (١٦٢/٣١ ، ١٦٣) " والظاهر ان البخاري اخذ هذا الحديث عن هشام مذاكرة ، والحديث صحيح وإن كانت صورته صورة التعليق وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحا إلى من علقه عنه ولو لم يكن من شيوخه "

قلت : وقيل ان آفة هذا الحديث ليس سببه عدم سماع البخاري من شيخه كما ذكرنا ولا من الشك اسم الصحابي ولكن من احد رواة الحديث وهو عطية بن قيس . فهو رجل صالح من فقهاء جند الشام ومقرنيهم ،

لكنه لم يأت فيه توثيق معتبر. ومعلوم أن الصلاح وحده لا يفيد التوثيق. والتردد في إسم الصحابي منه، لأنه لم يأت هذا الشك في الطرق التي رواها غيره .

لذلك فقد ذهب البخاري في "التاريخ" إلى ترجيح أنه عن أبي مالك. فقد قال: «وإنما يعرف هذا عن أبي مالك الأشعري. وهي رواية مالك بن أبي مريم عن ابن عبد الرحمن عن أبي مالك بغير شك». قلت : وهذا مما يرجح أنها من أوهام عطية.

وعطية بن قيس ليس في عدالته خلاف، ولكن الكلام عن ضبطه. فقد ذكره ابن حبان في "الثقات" كعادته في توثيق الذين لم يرد فيهم توثيق ولا تجريح. وقال البزار : «لا بأس به» . والبزار كابن حبان في توثيقه ، وقال ابن حزم مجهول (كما في ذيل ميزان الاعتدال للعراقي ١/١٥٨) ، إلا أن ابن سعد قال عنه : «وكان معروفاً، وله حديث» . وهذا ليس بتوثيق، وإنما هو ضد المجهول .

وقد قال الإمام أبو حاتم الرازي (وهو أقرب لعصر الراوي من ابن حبان والبزار) عن عطية بن قيس: «صالح الحديث»، أي يعتبر به. وأما عن المقصود بمقولة أبي حاتم الرازي هذه، فقد أفصح ابنه عنه، وبين مراده من قوله "صالح الحديث". ولا أدل ولا أفصح من تفسير صاحب المصطلح لما اصطّح عليه. فقال في كتابه القيم "الجرح والتعديل" (٢/٣٧): « وإذا قيل: "صالح الحديث": فإنه يكتب حديثه للاعتبار».

وقد اعترض البعض بأن عطية من كبار التابعين وصالحينهم. أقول: إن قصد الطبقة، فإن عطية العوفي والحارث الاعور كانوا من كبار التابعين

كذلك وحالهم في الضعف معروف ، وأما عن الصلاح فالصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط وكما قال النووي: «لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث، فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه. ويروون الكذب، ولا يعلمون أنه كذب». وأما ما زعمه البعض بأن مسلم قد احتج به فهذا غير صحيح فلم يتفرد عند مسلم بأي حديث بل أخرج له متابعة. ولو كان ثقة عند مسلم، لأخرج له حديث المعازف في صحيحه. ولو كان ثقة عند البخاري لأخرج البخاري حديثه ولم يكتف بتعليقه.

وأما توثيقه برواية الثقات عنه فهذا يجعله في حكم المستور الذي يستشهد به في الشواهد ولا يحتج بما تفرد به ، وقد تابعه غيره إلا أن طريقه شديدة الضعف لا تصلح للاتباع .

وقيل أن الوعيد هو على شرب الخمر وتسميته بغير اسمه، وليس بسبب المعازف، والحديث في الواقع ينعي على أخلاق طائفة من الناس اتغمسوا في الترف والليالي الحمراء وشرب الخمر، فهم بين خمر ونساء، ولهو وغناء، وخز وحرير.

وقيل أن هذا الحديث يوضح دقة الإمام البخاري وعلمه، فإنه قد استشهد بهذا الحديث في "باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه" وقيل أن الحديث ليس فيه إشارة إلى التسمية بغير اسمه وقيل أن هذه التسمية هي معنى الاستحلال (وكما هو واضح من كلام ابن المنير في المتواري على أبواب البخاري ١/٩٤)، وهذا الحديث لم يذكره البيهقي في باب المعازف. لأن الشيء الذي اتفق عليه كل رواة الحديث بلا خلاف

منهم، هو إتزال الوعيد على من استحل شرب الخمر بتسميتها بغير اسمها، وهذا من فقه الإمام البخاري. فليس من المعقول أن يهمل البخاري إعادة الحديث في باب آخر يخص المعازف، أو يقوم بتقطيع الحديث كما هي عادته، وخاصة أنه لا يوجد حديث آخر في هذا الباب، وهو من أبواب الحلال والحرام. ١

رابعاً: قالوا إن علماء الجرح والتعديل ذموا الرواة الذين يسمعون المعازف ولم يأخذوا عنهم الحديث.

الرد: هذا الكلام ليس على إطلاقه وهو خلاف ما نقله كبار علماء الاستقراء العام كالذهبي وابن حجر وغيرهما فقد ذكروا عدد كبير جداً من الرواة وذكروا اشتغالهم بالموسيقى وحبهم للعود ولم يعلقوا على ذلك مثل

١ - يقول الحافظ ابن حجر (في تهذيب التهذيب ١/١٢٣) عن إبراهيم بن سعد الهجري: "ونقل الخطيب أنه كان يجيز الغناء بالعود"
قلت: وقال ابن حجر عنه في التقريب (١/٨٩): "ثقة حجة، تكلم فيه بلا قاذح".

٢ - وقال الذهبي في السير (١٠/١٨٧):
عن عُلَيَّةَ أخت أمير المؤمنين هارون الرشيد: «أديبة، شاعرة، عارفة بالغناء، والموسيقى، رخيمة الصوت، ذات عِفَّة، وتقوى، ومناقب» قلت: جمع لها الذهبي التقوى مع معرفتها بالموسيقى.

٣ - وقال في السير أيضاً في ترجمة إسحاق النديم (١١/١١٨):

«الإمام، العلامة، الحافظ، ذو الفنون، صاحب الموسيقى، والشعر
الرائق، والتصانيف الأدبية، مع الفقه، واللغة، وأيام الناس، والبصر
بالحديث، وعلو المرتبة.»

٤- وترجم الصفدي في "أعيان العصر" (٥٦١/٥):

لـ: يحيى بن عبدالرحمن، نظام الدين الجعفري (من علماء القرن
الثامن الهجري)، وقال عنه: «الشيخ، المحدث، الكاتب، المجود،
المحرر، الموسيقار... كان له عناية بالحديث....، وكان موسيقاراً
يتقن اللحن والأنغام».

٥- ويقول الامام الذهبي في السير (٥٥٧/١٠) ايضاً عن ابراهيم بن
المهدي " الامير الكبير"

" وكان فصيحاً بليغاً عالماً ادبياً شاعراً رأساً في فن الموسيقى !!"

٦- ويقول ايضاً في سير اعلام النبلاء (٢٣٠/٢١) عن السلطان علاء
الدين خوارزمشاه

"وكان حاذقاً بلعب العود" !!

٧- وسماع المعازف والألحان قد اشتهر به البيت الماجشوني كله مثل
يوسف وعبد العزيز ويعقوب ، ويوسف بن يعقوب بن أبي سلمة
الماجشون (ت ١٨٣هـ)، من كبار فقهاء المدينة ومحدثيها الثقات. قال
ابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٣٩٩): سَمِعْتُ يَحْيَى (بن معين) يَقُولُ:
«كُنَّا نَأْتِي يُوسُفَ الْمَاجْشُونِ فَيُحَدِّثُنَا فِي بَيْتِهِ، وَجَوَارِيهِ فِي بَيْتٍ آخَرَ لَهُ
يَضْرِبُ بِمِزْفَةٍ».

وقال ابن عبد البر في الانتقاء (٥٧):

«وكان مولعا بسماع القناء ارتحالا وغير ارتحال. قال: أحمد بن حنبل: قدم علينا ومعه من يفتيه».

ويقول ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٨٩/١١) عن يعقوب الماجشون اما سمى الماجشون لكونه يعلم القناء ويتخذ القيان "

ويقول الخليلي في الإرشاد: «عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون (ت ١٦٦هـ) مفتي أهل المدينة... يرى التسميع ويرخص في العود».

قلت : وهو رجل ثقة فقيه ثبت، شهد له أشهب (تلميذ مالك) بأنه أفقه من مالك. بل هو شيء اشتهر به فقهاء أهل المدينة، حتى قال الذهبي: «أهل المدينة يترخصون في القناء، وهم معروفون بالتسميع فيه». انظر التمهيد (١٥١/١٠) وتاريخ دمشق (٣٦١/١)

٨ - ويقول الامام الذهبي في تاريخ الاسلام (٦٩/١٦) عن محمد بن علي (العباسي الهاشمي) " كان فصيحاً مفوهاً بارعاً في الادب والشعر ، بارعاً الى الغاية في القناء ومعرفة الموسيقى " .

٩ - ويقول ايضا في التاريخ (٢١٣/٣٧) عن نصر بن الحسن النيسابوري " كان كثير العبادة والخير والنظافة، مبالغ في الطهارة ، كان يضع الطرق للآحان الرقيقة ، واكثر المسمعين بخراسان غلماته ، يعني كان يعرف الموسيقى " .

١٠ - ويقول في التاريخ ايضا (٣٠٦/٤٤) عن العلامة رشيد الدين الانصاري " وبرع في الطب وغير ذلك من علوم الحكمة ، وكان رأساً في الموسيقى ، ولعب العود وكان طيب الصوت ، وأخذ الادب عن التاج الكندي " .

١١ - ويقول عن ممدود بن عبد الله الربابي في التاريخ (٣٨٦/٤٦)

” كان استاذاً في الطرب وعلم الموسيقى ، ولم يكن في وقته مثله وكان طيب الصوت بعيد الصيت طريقاً خفيفاً لطيفاً، له حشمة ودنيا .“

قلت :وقد فرق كثير من الباحثين بين الاستحلال وغير الاستحلال ، وبين السماع والاستماع ،وبين سماع وغناء الاءاء وبين سماع وغناء الحرائر ، وكذلك هناك من يستدل بآثار عن الصحابة في التفسير لبعض الآيات تدم الغناء ، وكذلك الاستدلال باحاديث اخرى مرفوعة وموقوفة الا ان في معظم ذلك نظر ، وقد اقتصرنا في هذه المخالفة على النقاط غير المشهورة وغير المثارة .

المخالفة الثانية عشرة:

تحريم خروج النساء من بيوتهن متعطرات.

لم يصح أى نص ينهى النساء عن الخروج متعطرات الا فى حال خروجها للصلاة فى المسجد ، وخاصة صلاة العشاء وهو ما اخرج به الامام مسلم (١٠٢٥) وغيره بلفظ "اذا شئت احداكن المسجد فلا تمس طيبا" ، وبرقم (١٠٢٦) بلفظ "ايما امرأة اصابته بخورا (عطرا او طيبا) فلا تشهد معنا العشاء الآخرة" وقد رجح الحافظ الدراقطنى فى العلل (٩/ ٧٥ - ٨٧) ان اصح الالفاظ ما خص ذلك بالعشاء الآخرة . وأما عن نصوص العلماء على تخصيص المنع بصلاة العشاء فهي كالتى :

- قال الحافظ العراقي (فى طرح التثريب ٥٠/٣) عن هذا الحديث : "حجة على انه يحرم على المرأة الطيب للخروج الى المسجد "

- وقال الامام ابن بريق العيد (كما فى فيض القدير ١٣٧/٣) " وفيه حرمة التطيب على مريدة الخروج الى المسجد ، لما فيه من تحريك داعية شهوة الرجال ، قال : وألحق به حسن الملبس والحلي الظاهر " .

- وقال الامام الطيبي (كما فى فيض القدير ١٣٧/٣)

" لأن الليل آفاته كثيرة والظلمة سائرة خص العشاء لأنها وقت انتشار الظلمة وخلو الطريق عن المارة والفجار تتمكن حينئذ من قضاء الأوطار بخلاف الصبح عند إنبار الليل وإقبال النهار فتعكس القضية "

- وقال شمس الحق فى عون المعبود (١٥٤/١١)

عن تخصيص صلاة العشاء : " لان الليل مظنة الفتنة "

- وقال الملا على القارى فى مرقاة المفاتيح (١٧٧/٤) " قال ابن الملك

والأظهر أنها خصت بالنهي لأنها وقت الظلمة وخلو الطريق والعطر
يهيج الشهوة فلا تأمن المرأة في ذلك الوقت من كمال الفتنة بخلاف
الصبح والمغرب فإنهما وقتان فاضحان .

قلت : واما عن قول عائشة رضي الله عنها (ولو رأى النبي من النساء
ما رأينا لمنعهن) قال الامام الشوكاني في نيل الاوطار (١٦١/٣) " يعني
من حسن الملابس والطيب والزينة والتبرج وإنما كان النساء يخرجن
في المروط والأكسية والشملات الغلاظ . وقد تمسك بعضهم في منع
النساء من المساجد مطلقا بقول عائشة وفيه نظر إذ لا يترتب على ذلك
تغير الحكم لأنها علقت على شرط لم يوجد في زمانه (صلى الله عليه و
سلم) بل قالت ذلك بناءً على ظن ظنته فقالت لو رأى لمنع فيقال عليه
لم ير ولم يمنع وظنها ليس بحجة " انتهى كلام الشوكاني .

قلت: ولعل النهي عن تعطر النساء داخل المسجد خوفا من تكرار ما
حدث في الامم السابقة (وكما ورد في بعض الآثار) من افتتان الرجال
بالنساء داخل اماكن العبادة ، واما عن الحديث المشهور " ايما امرأة
استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية " فهو حديث ضعيف معلول
(وليس فيه حجة) (١).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في الأدب (١٠١) ، وعبد بن حميد في مسنده (٥٥٩) ، واحمد
في المسند (٤٠٠/٤ ، ٤١٣ ، ٤١٨) ، والترمذي (٣٠١٥) ، وابوداود في السنن (٤١٧٥)
، والنسائي في السنن الكبرى (٩٤٢٢) ، والسراج في مسنده (٨١٥) ، والطحاوي في
شرح مشكل الآثار (٢٧١٦ ، ٤٥٥٣) ، وابن حبان (٤٥٠١) ، وابن خزيمة (١٥٨٩) ،
والبزار في مسنده (٣٠٣٣) ، والحاكم في المستدرک (٤٣٠/٢) ، والرويات في مسنده
(٥٣٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٦/٣) ، وفي الآداب (٦٠٨) ، وفي شعب
الايمان (٧٨١٥) ، والخطيب في -

- موضح او هام الجمع (٢/٣٤٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢/١٤٠)، والصيداوى في معجم الشيوخ (٨٥) كلهم من طرق عن تسعة من الرواة (فيهم يحيى بن سعيد القطان) عن ثابت بن عمارة الحنلى عن غنيم بن قيس الكعبى عن ابي موسى الاشعرى مرفوعا بلفظ "ايما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية". ورواه وكيع كما في الأدب لابن ابي شيبة (١٠١)، ورواه ابو عاصم كما في سنن الدارمى (٢٦٤٦) كلاهما عن ثابت بن عمارة عن غنيم بن قيس عن ابي موسى موقوفا عليه بلفظ "ايما امرأة استعطرت ثم خرجت فيوجد ريحها فهي زانية"، وكل عين زانية". وقال ابو عاصم بعد روايته لهذا الحديث: يرفعه بعض اصحابنا.

قلت: اى انه علم ان غيره يرفعه مما يدل ان الخطأ ليس منه ولا يمكن ان يشترك ابو عاصم ووكيع في مخالفة الجماعة، بل رواه عدد ليس بالقليل عن ثابت عن غنيم عن ابي موسى مرفوعا مختصرا بلفظ "كل عين زانية"، بل الاعجب ما رواه وكيع عن ثابت عن غنيم عن ابي موسى موقوفا عليه بلفظ "ايما امرأة تطيبت ثم خرجت الى المسجد ليوجد ريحها لم يقبل لها صلاة حتى تغتسل اغتسالها من الجنابة". لخرجه ابن ابي شيبة في المصنف برقم (٢٦٢٣٧)، وهذا يؤكد ان الاختلاف في لفظه ووقفه ورفعه ليس من الرواة عن ثابت بل منه هو ففي توثيقه خلاف وثابت ليس من الثقات الاثبات الذى تقبل زيادته اذا تفرد بزيادة فكيف به وقد تفرد بهذا الحديث والفضل احواله قبول روايته بشرط المتابعة اذا تفرد وقد وثقه ابن معين ولبو داود والدارقطنى وقال البزار مشهور وذكره ابن حبان في ثقاته، الا ان هناك علماء غزوه ومن عكم فيه شيئا فهو حجة على من لم يعلم فقد سئل ابن المدينى عنه يحيى بن سعيد القطان (ويحيى احد رواة اللفظ المرفوع عنه) فقال: هؤلاء (عبدربه وعبد المؤمن) اقوى منه، قلت عبد المؤمن ليس بالثقة الثابت ولكنه دون ذلك فهو صدوق كما في التقريب، وقال ابو حاتم (بعدما اورد قول شعبة تأتوني وتدعون ثابت) ليس عندي بالمتين (قلت: اى لفظ عندي يعنى انه علم ان هناك من وثقة)، وقال النسائى: لا بأس به، قلت ومما سبق يتضح ان الرجل مختلف فيه لذا قال عنه ابن حجر: صدوق فيه لين، وكذا اوردته الذهبي في ذيل الضعفاء (بالرغم من قوله فيه صدوق في الكاشف وغيره) (راجع التقريب ١/١٤٦، والجرح والتعديل ٢/٤٥٥، وتهذيب التهذيب ١١/٢).

وعلى فرض صحته (وهو غير متحقق) لا يجوز لاحد ان ينادى
المتعطرة بالزانية لانه ليس زنا بالمعنى الحقيقى ، فلو قال ذلك لكان
قاذفا لها ، ووجب على ولى الأمر معاقبته .

وقد استدلل العلماء من الحديث (على فرض صحته وهو غير متحقق)
على خصوص هذا العطر بما ظهر وفاح رائحته كما قال المناوى فى
فيض القدير (٢٧٦/١) " اذا استعطرت اى استعملت العطر اى الطيب
الظاهر ريحه " .

وقال شمس الدين آبادى فى عون المعبود (١٥٣/١١) " اذا استعطرت
اى استعملت العطر وهو الطيب الذى يظهر ريحه " .

قلت : لم يصح اى حديث يخص عطر الرجل بما ظهر ريحه ، وان عطر
المرأة ماخفى ريحه (وهى احاديث معلوم ضعفها فلا داعى لذكر تفاصيل
ضعفها) . بل ثبت عكس ذلك باسناد صحيح وهو دليل جواز خروج المرأة
متعطرة وهو ما اخرجہ ابو داود فى سننه (١٨٣٢) ، وابو يعلى فى
مسنده (٤٨٨٦) ، والبيهقى فى السنن (٤٨/٥) وغيرهما والامام احمد
فى مسنده بنحوه (٧٩/٦) من طريق عائشة بنت طلحة ان عائشة ام
المؤمنين حدثتها انها قالت : " كنا نخرج مع النبى (صلى الله عليه وسلم)
الى مكة فنضمد جباهنا بالسك المطيب عند الاحرام ، فاذا عرقت احدانا
سال على وجهها فيراه النبى ، فلا ينهاها " . قلت : والسك المطيب له
رائحة مسكية عابقة (راجع تاج العروس ٢٧/٢٠٠ ، والقاموس المحيط
ص ١٢١٧) . وقد خص بعض العلماء " اللام " الموجودة فى " ليجدوا "
باتها لام التعليل اى اذا كانت نيتها ان تفتن الرجال بعطرها وليس مجرد

تعطرها ، ومما يؤيد أنها لام التعليل وليست لام العاقبة ما ورد في أحد الطرق الموقوفة للحديث بلفظ " فيوجد ريحها " ولقد أفتى الشيخ ابن باز رحمة الله بفتوى عجبية ومخالفة لطباع السلفيين !! كما في مجموع الفتاوى له برقم (٤٠١٠) " فقال : يجوز لها الطيب إذا كان خروجها إلى مجمع نسائي لا تمر في الطريق على الرجال " قلت : وهذا عجيب بل مستحيل أن تضمن المرأة أن لا يقابلها رجال حتى ولو في طريقها إلى المجمع النسائي " ولا أعلم دليلاً لهذه الفتوى. ولم يصح عن السلف أي أثر (١) في النهي عن خروج المرأة متعطرة .

(١) وهذه الآثار هي:

١- ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨١٠٧) من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير عن يحيى بن جعدة أن عمر بن الخطاب خرجت امرأة على عهده متعطية فوجد ريحها فعلاها بالدرة ثم قال تخرجن متعطيات فيجد الرجال ريحكن وإتما قلوب الرجال عند أنوفهم أخرجن تفلت .

قلت : إسناده ضعيف يحيى بن جعدة لم يدرك عمر (رضي الله عنه) ، وأبو الزبير لم يصرح بالسماع.

٢- ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨١١١) من طريق ليث عن عمر بنحوه .

قلت : ليث هو ابن أبي سليم فيه ضعف مشهور ولم يدرك عمر

٣- ما أخرجه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه (٨١١٧) من طريق الأعمش عن إبراهيم وهو النخعي عن عمر بنحوه . قلت : إذا حُملت رواية الأعمش عن إبراهيم على الاتصال فإن النخعي لم يدرك عمر .

٤ - ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٣٤٠) وفي الأدب (١٠٥) من طريق وكيع عن كثير بن زيد عن عثمان بن عبد الله بن سراقبة عن أمه قالت نزل بي حموي فمسست طيباً ثم خرجت فأرسلت إلي حفصة فقالت : إنما الطيب للفراش . -

.....
- قلت : كثير بن زيد في توثيقه خلاف ، ولذا قال ابن حجر في التقریب (٤٥٩/٢) :
صدوق يُخطئ.

وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨١١٣) من طريق الثوري عن عبيد بن يزيد بن سراقه عن أمه أنها أرسلت إلى حفصة وهي أختها تسألها عن الطيب وأرادت أن تخرج لقات حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بما الطيب للفراش .

قلت : لم نجد من اسمه عبيد بن يزيد بن سراقه ، ولعله عثمان بن عبد الله بن سراقه كما في الطريق السابق ، إلا أن الثوري ولد سنة ٩٧ ، ومنطقيا أن عثمان قد توفي قبل سنة ١٠٠ ، وعلى هذا فإنه يوجد لقطاع .

٥ - ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٣٣٩) وفي الالب (١٠٤) من طريق وكيع عن أبي العميس عن القاسم بن أبي بزة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه وجد من امرأته ربح مجمر وهي بمكة فأنقسم عليها ألا تخرج تلك الليلة .

قلت : أبو عبيدة هو عامر بن عبد الله بن مسعود وهو لم يسمع من أبيه شيئا لأن أبيه مات وهو صغير (راجع تهذيب التهذيب ٧٥/٥) . ولعل أن صح أنه منعها من الخروج للصلاة في الحرم المكي لقوله " وهي بمكة " .

٦ - ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٣٤٢) وفي الالب (١٠٧) ، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٤/٢٤) من طريق وكيع عن موسى بن عبيدة عن محمد بن المنكدر قال زارت أسماء أختها عائشة والزبير غائب فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فوجد ربح طيب فقال ما على امرأة أن تطيب وزوجها غائب .

قلت : موسى بن عبيدة ضعيف منكر الحديث (كما في تهذيب التهذيب ٣٥٦/١٠).

المخالفة الثالثة عشرة :

رفض مبدأ المواطنة.

المواطنة ليست كلمة أو شعاراً يقال في المناسبات ، ولكنها قيمة اجتماعية وثقافية ودرعا واقيا لكل أمراض التعصب والتطرف ، ويعتقد السلفيون ان مبدأ المواطنة يتعارض مع مبادئ الاسلام وهذا امر غير صحيح ، فان الاسلام دعى الى احترام الآخر غير المسلم والتعايش معه وعدم ظلمه او بخس حقه ولو بالقول، ولقد سار الصحابة (رضوان الله عليهم) ، والسلف الصالح بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) على هذا النهج القويم ومن نماذج ذلك ما يلي :

١ - نماذج من احترام حرمة اهل الكتاب في الاستئذان قبل الدخول

بيوتهم

- فقد سئل الحسن البصري عن الرجل يحتاج الدخول على اهل الذمة من مطر او برد ، ايستأذن عليهم قال : نعم . (١)

- وكان عبد الرحمن بن يزيد النخعي (وهو من كبار التابعين) يستأذن على اهل الذمة . (٢)

- وقال سعيد بن جبير : لا تدخل على اهل الكتاب الا بإذن . (٣)

(١) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٦٥٠٩ من طريق معتمر بن سليمان عن أبي المنبه أنه سأل الحسن .

(٢) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٦٥١٢ من طريق وكيع عن سفيان عن إبراهيم النخعي عنه

(٣) - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٦٥١٣ من طريق وكيع عن سفيان عن أبي سنان عنه

٢- نموذج من جواز مساعدة المسلمين المحتاج او الذي تفرغ للعبادة
من اهل الكتاب .

- كان عمرو بن شرحبيل (وهو من التابعين) يجمع زكاة الفطر فى
المسجد ثم يفرقها بين الرهبان . (١)

٣- نماذج من معاقبة اى مسلم يتعدى على ذمى (سواء بالسب او
القتل)

- قال عكرمة : لو اوتيت برجل مسلم قذف (سب) يهوديا او نصرانيا
لضربته . (٢)

- وقال الزهرى : اذا سب مسلم يهوديا او نصرانيا عزر (نوع من
العقوبة) . (٣)

- وعن ابراهيم النخعى : فى المسلم يقتل الذمى عمدا قال :
يقتل به . (٤)

- وقال المساور : من اعترض نمة محمد بقتلهم فاقتلوه . (٥)

(١) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه برقم ٧١٦٩ من طريق ابن عينة والثورى عن ابي
اسحاق عنه .

(٢) أخرجه ابن ابي شيبة فى المصنف برقم ٢٨٧٩٥ من طريق وكيع عن ابي خلدة عنه .

(٣) أخرجه ابن ابي شيبة فى المصنف برقم ٢٨٧٩٤ من طريق عبد الاعلى عن معمر
عنه .

(٤) أخرجه ابن ابي شيبة برقم ٢٨٠٣٦ من طريق سليمان عن منصور عنه .

(٥) أخرجه ابن ابي شيبة فى المصنف برقم ٢٨٠٣٩ من طريق حفص عنه .

- وعن الحارث بن عبد الرحمن ان رجلا مسلما من اهل المدينة قتل قبطيا فأوتى به ابان بن عثمان (وكان حاكم على المدينة) فأمر بالمسلم الذى قتل النمى ان يُقتل (١).

٤ - نماذج من عدم الاكراه للدخول فى الدين واحترام حرية العقيدة.

- افتى الليث بن سعد فقيه مصر بالسماح للمسيحيين أن يؤسسوا كنائس واديرة جديدة .

- وقد استغرب الخليفة عمر بن عبد العزيز اعطاء الحق للمجوسى فى الزواج من ابنته وامه !! فأرسل الى الحسن البصرى يستفتيه فى ذلك فقال له : اما انت متبع وليس بمبتدع اى عليك الالتزام بما درج عليه الرسول ومن تلاه من اعطائهم الحق فى اتباع قوائينهم وعاداتهم (٢).

- ويقول الامام الطبرى فى تفسيره شارحا للآية " لا اكراه فى الدين " " ليس عليك يا محمد هدى المشركين الى الاسلام فتمنعهم صدقة التطوع ، ولا تعطهم منها ليدخلوا فى الاسلام حاجة منهم اليها ، ولكن الله هو يهدى من يشاء من خلقه الى الاسلام فيوفقهم له فلا تمنعهم الصدقة " ثم اورد ابن جرير ما جاء من روايات فى اسباب نزول الآية منع اعطاء الصدقة للمحتاجين (من غير المسلمين) حتى يسلموا وهذه

(١) اخرجه ابن ابى شيبه فى المصنف برقم (٢٨٠٤٠) من طريق معن عن ابن ابى نلب عنه .

(٢) اخرجه ابو عبيد القاسم فى كتاب الاموال ص ٤٥ .

الروايات عن ابن عباس وسعيد بن جبير وشعبة وقتادة والربيع (١).
- ويقول الامام محمد بن الحسن الشيباني في السير الكبير (١٤٢/١): " ان المسلمين حين اعطوهم نمتهم فقد التزموا دفع الظلم عنهم وصاروا من اهل دار الاسلام "

- ويقول الامام الكاساني في بدائع الصنائع (١٨١/٥) " النمي من اهل دار الاسلام " قلت : ودار الاسلام هي اسم للموضع الذي تحت يد المسلمين
- وقد افتي الامام الليث بن سعد انهم اذا وقعوا في الأسر وجب الفداء لهم من بيت المال. (الدر المختار للحصكفي ٢٧٣/١)

٥- نماذج من تولى النعمين بعض المناصب القيادية في الحكومات الإسلامية
- عين معاوية بن ابي سفيان كاتباً مسيحياً له اسمه سرجون ، وكذلك فقد ولي جباية خراج حمص لطبيبته المسيحي يدعى ابن آثال.
- واسند عبد الملك بن مروان مهمة تربية اخيه عبد العزيز لى عالم مسيحي يدعى اثناثيوس.

- وفي العصر العباسي ولي المعتصم الخزائن العامة الى مسيحي يدعى ابراهيم وعهد اليه ايضا ان يحفظ خاتم الخليفة ، كما اسند المعتصم الى اخيه (اخو ابراهيم) يدعى سلمويه امر الوثائق المكتبية ، وكذلك فقد تولى مسيحي يدعى اسرائيل مهمة تنظيم الجيش العباسي . (راجع الكامل في التاريخ ١٢٥/٢ ، عيون الانباء في طبقات الاطباء ١٤٩/١ لابن ابي اصيبعة).

(١) تفسير ابن جرير ٥٨٧/٥ ، وزاد ابن ابي شيبة في المصنف روايات (من رقم ١٠٥٠٠ - ١٠٥١٥) عن عمر والحسن وجابر بن زيد ومجاهد وشقيق ابي سلمة وعكرمة وابي مسرة وابن الحنفية وابراهيم .

المخالفة الرابعة عشرة :

الفهم الخاطي لعلاقة الحاكم بالمحكومين .

يُخطئ السلفيون في بلورة وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكومين في الاسلام ، فإن العلاقة بينهما ليست مجرد تأييد مطلق للحاكم ، بل تقوم على التشاور والرقابة من قبل صفوف المجتمع وحكماءها (في جميع التخصصات) لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ، وإذا ما تم تهميش دور الأمة في عملية الرقابة والإصلاح الاجتماعي والاكتفاء بالتأييد المطلق للحاكم سيكون ذلك اقرب ما يكون للحكومة الدينية أو لولاية الفقيه ، وسيتم تفصيل ذلك وأيضا ما يتعلق بمسألة الخروج على الحاكم في جزء لاحق أن شاء الله .

المخالفة الخامسة عشرة :

عدم تخصيص سيدنا علي بتكريم الله لوجهه .

ينتشر بين كثير من السلفيين المعاصرين عدم جواز تخصيص سيدنا علي بن ابي طالب بانه قد كرم الله وجهه علما بان كتب الالباني ومن قبله ابن تيمية وابن القيم طافحة بتخصيص سيدنا علي بن ابي طالب بتكريم الله لوجهه، وفي هذا البحث نحاول اثبات ان غالب علماء الحديث من السلف والخلف نقل عنهم استعمال هذا الدعاء ولم يثبت عنهم النهي عن ذلك ومنهم

- الامام مالك في الموطأ برقم ١٠٩ ، ٥٤٥ ، ٥٩٦ رواية محمد بن الحسن

- هناد في كتابه الزهد برقم ٦٩٩

- الشافعي في السنن المأثورة ٢٨٩/١

- ابن سعد في الطبقات ٤١٠/١

- عبد الرزاق في مصنفه برقم ١١٨٥٠

- ابن ابي شيبة في مصنفه برقم ٩٢٤٣

- احمد بن حنبل في مسنده ١٠/١ ، ٢١٧ ، ٥١/٤

- ابو داود في سننه برقم ١٢٧٢

- النسائي في السنن الكبرى برقم ٤٥١٣ ، ٥١٢١ ، ٥١٢٢

- ابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ١٦٣/٢ ، ٤٨١

- الطبراني في المعجم الصغير برقم ٤٢ ، ٢٣٨ ، ٢٦٧ ، ٢٩٢ ، وفي

المعجم الكبير ١٢٢/١٢

- ابن عبد البر في الاستيعاب ٢٥/١ ، ٤٤

- البيهقي في دلائل النبوة ٢٦٨/١
 - ابونعيم في معرفة الصحابة برقم ٢١١٦
 - البغوي في شرح السنة ٢٩٧/١٠
 - الخطيب في تاريخ بغداد ٢٧٦/١
 - ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٦/٢٣ ، ٥٤ ، ٨/٢٩
 - المزى في تهذيب الكمال ٤٥٠/٩
 - الذهبي في تاريخ الاسلام ٢٩٠/٣٧
 - ابن حجر في تلخيص الحبير ١٤٩/٤ ، وفي تهذيب التهذيب ٣٦٢/١٢ ، وفي الاصابة ٢٩٤/٦
 - ابن الاثير في أسد الغابة ص ٨٠٠ ، ٩٩٧
 - السيوطي في الدر المنثور ٧٠٧/٦
 - الزيلعي في نصب الراية ٢٢/١
- وكذلك العيني في شرح ابى داود ، والمنائوى فى فيض القدير ،
والشوكاتى فى نيل الاوطار ، وابن العديم فى بغية الطلب فى تاريخ
حلب ، والحلبى فى السيرة الحلبية ، والصفدى فى الوافى بالوفيات ،
وابن العماد فى شذرات الذهب ، والسبكى فى طبقات الشافعية ،
والعلاء على القارى فى شرح نخبة الفكر وغيرهم فضلا عن ابن تيمية
وابن القيم فى مواضع كثيرة جدا فى كتبهم .
- اما الامام البخارى فقد قال بعد ذكر اسمه " عليه السلام " !! فى اكثر
من موضع من الصحيح مثل رقم ٤٩٤٧ ، وقبل الحديث رقم ٤٨٥٣ ،
وفى التاريخ الكبير ٤٥/١ ، ٣٥٥/٢ ، واما الامام الطبرى فى كتابه
تهذيب الآثار فقد خصَّ عمر بن الخطاب بذلك ! كما فى

٣٠/٥ ، ٣٧ ، ومن الخطأ ان نقول ان ذلك من خطأ الناسخين لان هذا طعنا في التراث، ولان هناك كثيرا من العلماء كان يراجع كتبه واصوله ، ولم اقف على احد كرهها او منعها مطلقا إلا ما نقل عن الامام ابن كثير في تفسيره (٣ / ٦٢٣) عن افراد سيدنا على بكرم الله وجهه فقال " وهذا وإن كان معناه صحيحاً، لكن ينبغي أن يسوى بين الصحابة في ذلك فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين" .

قلت : وبغض النظر عن رأى ابن كثير فقد أقرّ هو بصحة معناه ، والواضح انه لا مانع من تخصيص دعاء معين او لقب معين لاي صحابي ثبت تبشيره بالجنة ، وخاصة ان هذا الدعاء ليس فيه مخالفة شرعية ، ويحضرني هنا الاحاديث والآثار الواردة في تسمية سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لسيدنا عمر بالفاروق وقد اوضحت (في كتابي المنشور تنبيه الامة المنصورة الى ضعف بعض الاحاديث المشهورة الجزء الاول برقم ٤٦) ان جميع هذه الطرق لم تصح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا عن احد من الصحابة وقد ختمت التحقيق هناك بما صح عن ابن شهاب الزهري (كما في طبقات ابن سعد ٢/ ٢٠٥) بقوله " بلغنا ان اهل الكتاب كانوا اول من قال لعمر الفاروق ، ولم يبلغنا ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذكر من ذلك شيئا " انتهى كلام الزهري !!

قلت : ولا مانع مطلقاً من تسمية سيدنا عمر بالفاروق ، بل تلقبه بذلك والله اعلى واعلم .

فهرس الجزء الأول

٣		مقدمة
٧	القول بوجوب أو استحباب النقاب	المخالفة الأولى
٧٢	القول بوجوب أو استحباب ختان الإناث	المخالفة الثانية
٧٤	القول بعدم مشروعية إخراج زكاة الفطر نقداً	المخالفة الثالثة
٧٧	القول بعدم جواز بدء غير المسلمين بالسلام	المخالفة الرابعة
٨١	الزام المرأة بالسير على حافة الطريق	المخالفة الخامسة
٨٣	تحريم ثوب الشهرة (ومنه تحريم الألوان الزاهية لثياب المرأة)	المخالفة السادسة
٨٩	تحريم مصافحة المرأة الأجنبية	المخالفة السابعة
٩٦	تحريم الأخذ مطلقاً من اللحية	المخالفة الثامنة
١٠١	الزعم الباطل بمشروعية هدم الكنائس أو التعرض لها	المخالفة التاسعة
١٠٦	استخدام الضرب في علاج المسوس من الجن	المخالفة العاشرة
١٠٩	التحريم المطلق للأغاني	المخالفة الحادية عشرة
١٢٤	تحريم خروج المرأة متعطرة	المخالفة الثانية عشرة
١٣٠	رفض مبدأ المواطنة	المخالفة الثالثة عشرة
١٣٤	المفهوم الخاطي لعلاقة الحاكم بالمحكومين	المخالفة الرابعة عشرة
١٣٥	عدم تخصيص سيدنا علي بتكريم الله لوجهه	المخالفة الخامسة عشرة
١٣٨		الفهرس

نموذج رقم ۱۷۸

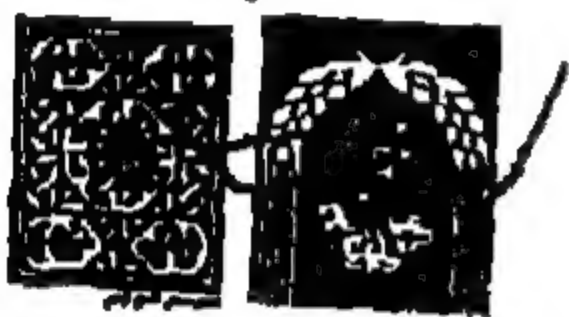
۱۷۷۶۱

۷۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

AL-AZHAR AL-SHARIF
ISLAMIC RESEARCH ACADEMY
GENERAL DEPARTMENT
For Research, Writing & Translation

الأزهر الشريف
مجمع البحوث الإسلامية
الإدارة العامة
للبحوث والتأليف والترجمة



السيد / محمد محمود محمود حميد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد :

فبناء على الطلب الخاص بفحص ومراجعة كتاب: كشف الخفية عن بني بيار ومخالفات السيفيين
 لعمادهم للمكتب لسنة ١٠٢٠ هـ. تليها ١٠٠ صفحة
 رحمه الله تعالى

نريد بأن الكتاب المذكور ليس فيه ما يتعارض مع العقيدة الإسلامية ولا مانع من طبعه ونشره على نفقتكم الخاصة .

مع التأكيد على ضرورة العناية التامة بكلية الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والالتزام بتسليم هـ خمس نسخ لمكتبة الأزهر الشريف بعد الطبع .

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

مدير علم
ادارة البحوث والتأليف والترجمة

24

**تحريراً في
الموافق**

الإمام لم يسمع للثقافة



The above
 is true
 - 11/11.



السيرة الذاتية للمؤلف :

- من مواليد محافظة البحيرة (فى مارس ١٩٧٤م) .
- حصل على الثانوية العامة (القسم الادبى) من مدرسة السيد محمد كريم بالاسكندرية سنة ١٩٩٢م وكان ترتيبه الأول، ثم التحق بكلية التجارة (جامعة الاسكندرية)، وعمل بعد تخرجه فى إحدى الشركات الحكومية (وكان تخصصه فى البرمجيات والباركود)، ثم ترقى بعد فترة وجيزة مديراً لإحدى أفرع الشركة، ثم بعد فترة وجيزة أيضاً مشرفاً ومراقباً على أفرع الشركة، وكان مثلاً يحتذى به فى الكفاءة والانضباط، إلا أنه قدّم استقالته وتفرغ لعلم الحديث، ثم التحق بإحدى الكليات المتخصصة فى الدراسات الإسلامية وهو الآن طالب بالدراسات العليا بها .

أهم المؤلفات :

- كتاب سماحة الإسلام بين التهاون والتشدد (تصريح أزهر سنة ١٩٩٥م) .
- كتاب التنوير الإسلامى (تصريح أزهر سنة ١٩٩٦م) .
- كتاب القول الواضح فى مشروعية ختان الذكور وعدم ثبوته فى حق الإناث (تصريح أزهر سنة ٢٠٠٨م) .
- كتاب منهج التصحيح والتضعيف فى علم الحديث عند الشيعة الإمامية ومقارنته بمنهج أهل السنة .
- كتاب تنبيه الأمة المنصورة الى ضعف بعض الأحاديث المشهورة .
- كتاب درء المخاطر عن تحفة الخواطر- تحقيق المجلدات (١ ، ٢ ، ٣) من تفسير الشعراوى .
- كتاب بيان خطأ الالبانى - (استدراكات على الالبانى وبيان مخالفته لعلماء الحديث المتقدمين مع ١٠٠٠ حديث نموذج) .
- كتاب الكشف الحثيث فى تحقيق ما لم يذكره الالبانى مطلقاً فى كتبه من أحاديث .
- تحقيق كتاب كنز العمال (يسر الله إتمامه) .
- مجموعة أبحاث عن التطرف والارهاب وغيرها فاز بها المؤلف بمستوى جامعة الاسكندرية من سنوات ١٩٩٣م الى ١٩٩٦م
- له مقالات عديدة فى أشهر الصحف المصرية والعربية .

للحصول على أحدث كتب المؤلف (القول الواضح، منهج التصحيح الأمة....) يتم شرائها من ناشرها دار الصفا والمروة للنشر والتوزيع مجاناً بمراسلة المؤلف على بريده الإلكتروني
mohamedhabib2011@yahoo.com

Bibliotheca Alexandrina



0993503

29
61
1a